مجلة

رهانات

Rihanat

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة

عدد 22 ربيع 2012







ملف العدد

تحولات الفعل السياسي العربي بين المجتمع والدولة

حوار

مع الأمينة العامة
للحزب الاشتراكي الموحد

الأستاذة: نبيلة منيب



أسئلة اليسار المغربي.. التحولات والانتظارات

حاورها: ذ. أسامة الزكاري

تحولات الفعل السياسي العربي بين المجتمع والدولة

مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية
العدد 22 ربيع 2012

محتويات العدد

كلمة العدد : تحولات الفعل السياسي العربي بين المجتمع والدولة		ص 2
ملف العدد : تحولات الفعل السياسي العربي بين المجتمع والدولة		ص 4
- المشهد السياسي في المغرب المعاصر.	د. عبد الفتاح أبو العز	ص 5
- دور الحسن الثاني في الشأن العربي	ذ. أحمد المكاوي	ص 14
- الديناميات الجديدة للفضاء العمومي العربي	ذ. عز الدين العزماني	ص 22
- السياسة وتطلعات المواطن	ذ.عزيز العرباوي	ص 26
- الحركات الاحتجاجية والسياسية	د.ع الرحمن شحشي	ص 30
حوار مع الأستاذة نبيلة منيب		
أسئلة اليسار المغربي ... التحولات والانتظارات	حاورها : ذ. أسامة الزكاري	ص 32
نصوص إبداعية		
شعر : أنشودة الموت.	أنس الفيلالي	ص 43
قصة : خنجر في اليد وعشرة على الحائط	ذ. رفعت الكنياري	ص 46
دراسات		
خوان رومان. التجربة الاستثنائية والكتابة المستحيلة.	ذ ع المجيد السخيري	ص 50
ترجمة		
- ترجمة جامع الفنا : تراث شفوي للبشرية.	ترجمة سعيد بوخليط	ص 56
متابعات.		
- جديد مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية مدى	ذ.أسامة الزكاري	ص 59
- على هامش صدور كتاب "عبد الواحد منتصر : المنهدس الإنسان.	ذ. أسامة الزكاري	ص 61

رهانات

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر
عن مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية
ملف الصحافة : 45 ص05
رقم الإيداع القانوني
142-2006

عنوان المراسلة : مركز الدراسات
والأبحاث الإنسانية
29 زنقة عمر السلاوي. الدار البيضاء
الهاتف : 27 42 22 22 05
rihanatmada@gmail. com
العدد 22 ربيع 2012

المدير
المختار بنعبدلاوي

رئيس التحرير
أسامة الزكاري
نائب رئيس التحرير
أحمد نضيف

أعضاء هيئة التحرير
المختار بنبعدلاوي
أسامة الزكاري
أحمد نضيف
عبد الكريم جدي
عبد الرحمن شحشي
يوسف كلاخي

تصميم الغلاف
كرم ثابت

التصميم الداخلي
هدى گعدان

الطبع
مطبعة سوماكرام
دار النشر سوماكرام
121، زنقة ميشال دولوسيبطال الصخور السوداء - الدار البيضاء
الهاتف : 82-86-24-22-05/36-12-24-22-05/70-13-24-22-05
الفاكس : 36-55-24-22-05
Site web : www. somagram. net-E-mail :somagram1@menara. ma

توزيع
سابريس- الدار البيضاء

رهانات
جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

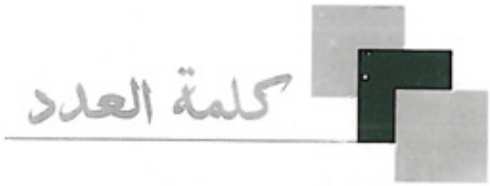

تحولات الفعل السياسي العربي
بين المجتمع والدولة

لم يعرف العالم العربي منذ انطلاق الحركات التحريرية، وبزوغ الاستقلال، رجات بالعمق الذي عرفها به في الربيع العربي. كل شيء في الحراك العربي يذكر بمعارك الاستقلال، بدء من خاصية تزامن الحراك لكي يشمل مجمل الخارطة العربية، إلى التضامن العضوي بين الشعوب، إلى قوة الأمل، وخروج الحشود الغفيرة إلى الشارع، وصراع الإرادات، وبزوغ نخب جديدة، بذهنيات، وأليات عمل جديدة، إلى جانب قوة حضور العامل الخارجي.

وتماما كما بنت الحركات التحررية مشروعيتها على ميدإ الحق في الحرية والاستقلال،والتخلص من قهرالآلة الاستعمارية، ونهب ثروات الشعوب، تبني نسائم الربيع العربي مشروعيتها على كونية مطلب الحرية، والتطلع إلى رفع جبروت الاستبداد، والتخلص من نخر الفساد الداخلي، والحد من الفوارق الاجتماعية التي ما فتئت تتراكم، والتي بدأت تعرف أشكالا صارخة مع تحرير السوق، وتراجع الضمانات الاجتماعية، وانحسار الدور الاقتصادي للدولة.

رغم قساوة الانتقادات التي يوجهها الكثيرون اليوم إلى محصلة عمل الحركات الوطنية، فقد أنجزت هذه الأخيرة ما أنجزت وفق معطيات ظروفها. لم يكن من الممكن لهذه الحركات، بإمكانياتها البدائية والمتواضعة أن تواجه في الوقت نفسه الآلة الاستعمارية، والاستبداد، والفقر، والأمية، والتخلف... وإذا كانت الاستقلالات الشكلية قد تحققت حوالي منتصف القرن الماضي، فإن الاستقلال الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا لشعب أصبحت تجربته ناضجة، مؤهل للقرار، ومسلح بحرية الإرادة.

لا يعني الربيع العربي أن الشعوب العربية قد أكملت ثرواتها اليوم فهي لم تكد تضع أقدامها على مشوار الألف ميل. بعد الاستقلال؛ كانت شعوبنا بحاجة إلى المعرفة، وإلى اكتشاف عناصر وحدتها وتنوعها،وإلى ربط وشائج تتجاوز روابط الدم والقبيلة، وترتقي إلى الاشتراك في القيم والأفكار والتصورات. كانت شعوبنا بحاجة إلى فضاءات للتواصل، وإلى القنواتالحاملة لتطلعاتها وآمالها، وإلى المعلومة الدقيقة والموضوعية، وأشكال التنظيم الملائمة، وإلى القوانين المنظمة للعلاقات، والسلوكات المرسخة لها... وهي كلها معطيات تحققت بصورة متفاوتة خلال العقود الأخيرة.

الربيع العربي ليس كله ربيعا، فكثيرا ما يختلط الخيط الأبيض بالخيط الأسود،وقد تتداخل الألوان إلى حد الالتباس أحيانا، إنها حقيقة يمكننا أن نستشفها من خلال المقارنة بين مجتمعات أنجزت ثورتها

كلمة العدد

أو تكاد، وثانية لم تزل عالقة بين مد وجزر، وثالثة كانت شعارات الثورة فيها بوابة خلفية لعودة النزوعات العرقيةوالقبلية والطائفية أو لإعادة موقعة النفوذ الأجنبي.

كان من الممكن أن يأخذ التغيير في ليبيا طابعا سلميا لولا تسابق الحشود المحتجة إلى مخازن الأسلحة، والرد الدموي للنظام على ذلك، والشحن الإعلامي الذي أسهم في إغلاق السبل أمام أية وساطات ناجعة. هكذا جاءت نتائج التدخل الخارجي كارثية على ليبيا،بالنظر إلى أنالدمار الذي لحق بالبنيات التحتيةتجاوز حدود تحييدالآلة العسكرية لنظام القذافي. ورغم بؤس ما حصل في ليبيا فإن هناك من لا يجد حرجا في تكرار المأساة في سورية، مع يمكن أن يكون لها من آثار محلية واقليمية. عندما نتحدث عن الربيع العربي في الحالتين الليبية والسورية، لا بد من التمييز بين منطق الثورة ومنطق الحرب الأهلية، بين الحراك السلمي من أجل التغيير، وبين تداعياتالانشقاق العسكري المسلح. لقد فتحت عسكرة الحراك شهية محترفي السياسة إلى السلطة، وكشفت بخس ثمن الدم لدى الأنظمة الاستبدادية، كما اسالتلعابسماسرة إعادة الإعمار على حساب متطلبات التنمية والاستقرار الاجتماعي.

في هذا الربيع العربي يزيد انكماش مساحة المثقف لصالح السياسي، وتذوي ملكة الفهم والتحليل والنقد لكي تقفز المواقف الجاهزة إلى العلن، وتصعد الثنائيات القطعية المتقابلة إلى الواجهة، وتتظلل الساحة العمومية التي يفترض أن تكون فضاء للحوار والإقناع والإقتناع بنقع الحديد والدم والدمار، تنصب فيها المشانق، وتتسع داخلهاالمنزلقات بين الحريات والفوضى، الحلم والعدمية، والبناء بالعود الأبدي.

كما يأتي الربيع بوعود الدفء، ويفتح أزرار الورد، ويبذر الطلع، يأتي بالمستنقعات والحشرات؛ إنهما حالتان متلازمتان لا فكاك لإحداهما عن الأخرى، وإذا كان من المتعذر علينا، بالوسائل المتاحة اليوم أن نغير الطبيعة التي تكونت بها الأشياء، فإنه يمكننا أن نؤثر فيها بالصورة التي تجعلها أكثر استجابة لمحيط حياتنا. إن إحدى أبرز المهام الحالية للمثقف، والمجتمع المدني ليست الانتظار أو التشكيك أو التبجيل أو الانخراط في لعبة الأحكام الجاهزة، السهلة والعقيمة. إن وظيفة المثقف هي تعزيز الحس النقدي، بالمعنى البناء والإيجابي، والانتقال بوعي المجتمع من الاستيعاب السطحي والاستثارة بعاوين الصحف، والصور التي تنقلها الفضائيات إلى قراءة نقدية أكثر عمقا، والى رؤية تتجاوز الوقع المباشر للحدث. تماما كما أن مهمة المجتمع المدني هي تنمية القيم الإيجابية، وتفعيلها على الأرض، بصورة لا تستسلم معها الشعوب لغرائزها الأكثر بدائية، ولا تعيد إنتاج قيم جلاديها.

د. المختار بنعبدلاوي

تحولات الفعل السياسي العربي بين المجتمع والدولة

- المشهد السياسي في المغرب المعاصر.
- دور الحسن الثاني في الشأن العربي.
- الديناميات الجديدة للفضاء العمومي العربي.
- السياسة وتطلعات المواطن.
- الحركات الاجتماعية والسياسية.



رغم قساوة الانتقادات التي يوجهها الكثيرون اليوم إلى محصلة عمل الحركات الوطنية، فقد أنجزت هذه الأخيرة ما أنجزت وفق معطيات ظروفها. لم يكن من الممكن لهذه الحركات، بإمكانياتها البدائية والمتواضعة أن تواجه في الوقت نفسه الآلة الاستعمارية، والاستبداد، والفقر، والأمية، والتخلف... وإذا كانت الاستقلالات الشكلية قد تحققت حوالي منتصف القرن الماضي، فإن الاستقلال الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا لشعب أصبحت تجربته ناضجة، مؤهل للقرار، ومسلح بحرية الإرادة.

لا يعني الربيع العربي أن الشعوب العربية قد أكملت ثرواتها اليوم، فهي لم تكد تضع أقدامها على مشوار الألف ميل. بعد الاستقلال؛ كانت شعوبنا بحاجة إلى المعرفة، وإلى اكتشاف عناصر وحدتها وتنوعها، وإلى ربط وشائج تتجاوز روابط الدم والقبيلة، وترتقي إلى الاشتراك في القيم والأفكار والتصورات. كانت شعوبنا بحاجة إلى فضاءات للتواصل، وإلى القنوات الحاملة لتطلعاتها وآمالها، وإلى المعلومة الدقيقة والموضوعية، وأشكال التنظيم الملائمة، وإلى القوانين المنظمة للعلاقات، والسلوكات المرسخة لها... وهي كلها معطيات تحققت بصورة متفاوتة خلال العقود الأخيرة.



المشهد السياسي في المغرب المعاصر
قراءة في الجغرافيا السياسية المعاصرة

الدكتور عبد الفتاح ابو العز
أستاذ التعليم العالي
بجامعة القاضي عياض/ الكلية المتعددة التخصصات بأسفي.
مراجعة: ذ.مصطفى محسن/عالم اجتماع ومفكر مغربي/الرباط

تمهيد: المنطلقات والأهداف:

نظرا لتعطل تأسيس العلوم الإنسانية والسياسية المعاصرة ببلادنا من جهة، وبفعل التفاعل الوطني مع ما نعيشه منذ استقلال البلاد إلى الآن، ومنذ التوقف المؤقت لقطار العولمة لفترة ما بين 1917 - 1990، واستئنافه السير المتسارع حاليا من جهة ثانية. ونظرا لسطحية ما يكتبه بعض "الخبراء الاستراتيجيين" الذين يختزلون تشخيصهم في التواصل اللغوي تحت حدوده الدنيا من جهة ثالثة، إلى أي حد استطاع المغرب المعاصر تشكيل مشهد سياسي مواكب لزمنه؟ مشهد مؤطر ومؤطر. ومواكب للواقع المعيش، واستشرافي ومتجدد ومستدام؟ وبالتالي مفارق للمشهد السياسوي المتربص به؟

لكن، وقبل الإجابة عن هذا السؤال الكبير، ماذا نقصد بمفاهيم السياسة، الحزب، والمشهد السياسي؟

نقصد بالسياسة، التسيير والتدبير اليومي، واللحظي للشأن المحلي والوطني، في إطار تفاعله مع الكوني. تسييرا منظماً ومفتوحاً ومتداخلاً مع جميع تخصصات علوم الإنسان والمجتمع والبيئة، محركه الأساس يتمثل في الأحزاب السياسية، هذه الأخيرة التي نعتبرها منظومات لا تنبث وتكبر إلا بموازاة تشكل المجتمع التراتبي الحديث، المستند إلى مرجعية الإنسان الاقتصادي. فلا تحزب داخل مجتمع الطائفة أو القبيلة، أو العرق أو المشيخة أو غيرها من الحركات المبنية على العنصر الوحيد، أو على النزعة المتفردة والمنغلقة والضيقة.

ويبقى المشهد، كمفهوم علمي وجغرافي بامتياز، يشمل المرئيات والمخفيات، بمعنى المنظومة المعلنة والممارسة في الواجهة، ومنظومة إسنادها المؤطرة لها التي تبقى مضمرة. الأولى تبدو وتتغير والثانية تستمر وفق تطور تاريخاني توليدي واستباقي.

بعد هذا التقديم الوجيز، اقترح تناول الموضوع من خلال ثلاث مراحل متعاقبة، سأختمها بخلاصة تركيبية مفتوحة:

1- تحولات الفعل السياسي العربي بين المجتمع والدولة: قراءة بنيوية.

2- تحولات الفعل السياسي العربي بين المجتمع والدولة: قراءة وظيفية.

3- تحولات الفعل السياسي العربي بين المجتمع والدولة: مشهد تاريخي لا تاريخاني.

4- تحولات الفعل السياسي العربي بين المجتمع والدولة: درس التجربة و الانفتاحات المستقبلية الممكنة.

5- تحولات الفعل السياسي العربي بين المجتمع والدولة: بنى حزبية مشهدية مفككة:

وسأقارب هذه البنى من خلال شبكة تفاعلية من ستة متغيرات ومعايير سكونية تتفرع من المجرد إلى المشخص، إلى أبعاد ومؤشرات. وستكون المقاربة مقارنة لزمنين، الزمن السيار، والزمن الانتخابي، وهي: الكم والكيف الحزبي، ثم الجينيالوجيا، والقيادة، والهيكلة، والبرمجة، وفي الأخير عمل المرأة.

1.1- كم كبير وكيف متواضع:

منذ القرن العاشر الميلادي إلى اليوم عرف المغرب ظهور أربعين زاوية، وذلك بشكل غير متزامن، وبانبثاق ومباركة السابق للاحق، واحترام الفرع للأصل.

إلا أن الوريث المفترض للزوايا اليوم والمتمثل في الأحزاب السياسية، لم يتجدد وفق حاجيات الحاضر والمستقبل، بقدر ما تناسل بديمغرافيا عالية تتراوح بين الامتداد والتفكك بشكل يسبق أي تطور طبقي حقيقي. وكلما تشرذم الكم المتزامن كلما عقم الكيف.

إن وضعية كهذه قد تفضي إلى تقاطبات، لكنها تبقى تجميعية، تجاورية، وظرفية وهشة، بعيدة عن النمط المتداخل

والمتناهج، مما يذكرنا بآلية السخرة والاحتماء بالعدد كآلية من الآليات الدفاعية للمجتمعات الموروثة المؤطرة بنظام القبيلة أو الزاوية. وهي آلية توظف اليوم في غير زمنها.

لذلك يتم إعلاء المصاهرات والزبونيات العائلية، دون تركيز للمصالح الاقتصادية والبرمجية. وتستمر أحزاب هذا النمط بفضل الإعانات الدولية، أو الدولاتية، أو من طرف بعض الأعيان أو باقتطاعات برلماني الحزب.

2.1- الجينيالوجيا: الولادة والتطور:

إذا استقرأنا التجربة الحزبية المغربية نلاحظ أن 25% منها ظهرت بفعل تأسيسي، مقابل 50% منها تولد بالانشقاق العنيف كلاميا أو ماديا أو بأحدهما، في حين نجد أن 9% منها ظهر بالانبثاق على طريقة الزوايا. أما النسبة المتبقية (16%) فقد أسستها الدولة لسد عجز الأحزاب الموجودة دون أن تستطيع ذلك لحد يوم الناس هذا.

لا تتعدى مدة انشقاق الحزب معدل خمس سنوات في الغالب، من ممارسته الحكم بالقوة أو بالفعل، حيث تنشط آلية صراع الأجيال في غياب التناوب الافتراضي داخل هذه الأحزاب. ولحد الساعة يُمارس جل الأحزاب تراقص وتضارب المعايير في اقتراح وتزكية المرشحين للبرلمان، أو للاستوزار، أو داخل هياكل الحزب الأساسية، حيث يطغى مرة معيار "الأقدمية النضالية" وأخرى معيار القدرة على تمويل الحزب من طرف بعض الأعيان، ونادرا ما تمارس الكفاءة السياسية أو العلمية كمعيار محدد مثلما هو عليه الحال بالبلدان المتقدمة. بدأت هذه الانشقاقات بالتصفية الجسدية في سنوات الاستقلال الأولى، وتتم اليوم بنصب المقالب والدعاية والتشهير ... وعلى العموم تتميز ديمغرافيا الأحزاب الوطنية المغربية بالارتفاع لحد الإسهال السياسي الذي يفقدها الدعم القاعدي الكتلي بأرضية الواقع.

3.1- القيادة : سمات وملامح أساسية :

وتتسم بالفردية، مرجعيتها منطق وعقل الاسم المتجمد، لا عقل الفعل المتجدد، تتأرجح بين عقلية وسلوك الشيخ، أو الزعيم الملهم وإذا ما تأسس حزب جديد فإنه يبحث عن تغطية اسم مقاوم للاستعمار ... ويبقى القادة عبارة عن «شخصيات مركبة»، حيث يضاف إلى أسمائهم لقب "سي فلان" أو "مولاي فلان" لإضفاء نوع من القداسة الموروثة عن شيوخ الزوايا، وإن كان القائد يقود حزبا شيوعيا أو ليبراليا كما يدعي!



يُقَادُ الحزب بواسطة المعدل الحسابي للقادة الموزعين على هياكل الحزب، ويعمر القائد في منصبه طويلا، وإن شارك في الحكم فإنه لا يمل من معاودة المشاركة وإن بالحد الأدنى من قدراته الصحية. ويبقى القادة خارج منطق المحاسبة، أو النقد، وإن ظلوا يطالبون بمحاسبة الدولة وأجهزتها.

4.1- الهيكلة : الهدف والآليات:

تمارس بمنطق القادة، وتجمع بين التوريث الخفي أو المرئي، أو بالإقصاء أو بالابعاد، تحت دريعة "أرض الله واسعة". وبهذا الشكل يبقى أفق الانتظار طويلاً ولتظل الديمقراطية المقصي الأول في هذه الممارسة، وكذلك التداول السلمي المبني على الكفاءة العلمية. نعم قد تلجأ هذه الأحزاب إلى الانتخابات، ولكن بعد انتقاء المؤتمرين المصوتين في المؤتمرات غير المنتظمة. وإن استعصى بلوغ القادة هدفا معينا، تعقد المؤتمرات في جلسات ماراطونية تتعمد الإتعاب أو الإنهاك العصبي، لتنتزع المواقف في ظروف لا إرادية وغير سليمة، تؤدي إلى تجميد العديد من المؤتمرين لعملهم الحزبي بعد العودة من المؤتمر، سواء بشكل معلن أو في صمت، الشيء الذي يعلي نسبة العزوف السياسي المنتشر اليوم. ولاسيما لدى الطبقات الوسطى والفئات الشبابية، وفي الوسط الحضري بشكل خاص.

5.1- البرامج: ضحالة فكرية وتشابه في المضامين:

وتتميز بالتناسخ البرمجي المتناسل عموديا، والتضاد المتكاثر أفقيا، ذلك أن برامج الأحزاب تتشابه خلال كل موسم انتخابي مستعملة نفس الكلمات الرائجة، و المسوخة أو المسلوخة عن جسدها النظري العلمي دون إدراك أبعادها المفاهيمية،

كالحديث عن التنمية المستدامة، والتدبير التشاركي، والتنمية المندمجة، والتدبير الاقتصادي، والمقاربة الشمولية، والجمع بين نمط العيش ونمط الإنتاج.... وفي نفس الوقت يتناسى كل حزب أن "برنامجه" الحالي متطارد مع برامجه السابقة دون نقد أو احتواء أو تجاوز مبنين ومعلن، حيث يسود الترحال النظري بين قيم متضاربة، مما يؤدي إلى انحراف وانتقاء تأطيري، ونتعجب لماذا الترحال السياسي ! وفي ذات المعنى نجد حزبا يساريا يؤطر موظفي الفئة الوسطى وبعض الأعيان، لأن طبقته العمالية لم تتشكل بعد، والموجود منها لا وعي طبقي لديه، ويسعى اليمين إلى إرساء تعادلية" دون زرع آليات تشكل وتأطير الطبقة البرجوازية المرتقبة والتي طال انتظارها. وتبقى الأحزاب الصغرى، أحزاب نزعات متداعية الأهداف ومتلاشية لا أفق لها.

6.1- المرأة: النضال السياسوي بالمؤنث:



تتسم مشاركتها بالضعف الكمي والكيفي، رغم أن الجميع يردد أن المرأة نصف المجتمع مع الاستدلال بالاستثناءات التاريخية المقبولة في وقتها، وتمديدها كنمط تعليلي على عصر حديث لا يطابقها، ليمارس الجميع: «المرأة أقل المجتمع». فالكوطا مسقطة كدلالة على امتداد وتجدد وأد البنات في عصرنا الجاهلي المتجدد، خاصة وأن المناضل الحزبي لا يسمح لزوجته أو بنته، بمشاركته نفس الحزب أو غيره؟. ويفضل استقطاب النوع النشاز من النساء المنفرات من أي عمل سياسي متنام، لأن المشهد السياسي المغربي يكرس النضال بالمرأة لا مع المرأة. وبناءً على كل ما سبق، نركب الملاحظات التجريبية الآتية، والتي تشكل خمسة امتدادات ستتفاعل بالسلب مع البعد الوظيفي:

- أحزاب متعددة كما لا كيفا، مترددة بين تقليد الزاوية أو الحزب الغربي الروسي، أو الفرنسي/ الايطالي والإسباني. وهي كلها نماذج لا ترقى إلى الحزب اللأنجلوسكسوني المتطور، وليحيى المشهد السياسي المغربي على مفهوم المستقبل الماضي.

- نعم لقد تجاوزت أحزابنا النموذج الخليجي أو الشرقي الطائفي أو القبلي الساذين بمشيخات الخليج أو لبنان، أو "بالمشيخات" العسكرية بالجزائر وسوريا والعراق سابقا، لنقترب من النموذج الأوربي المتأرجح بين الهيئوية في فترات الأزمات والطبقية في فترات الازدهار.

- لازال الطريق شاقاً وطويلاً نحو النموذج الأنجلوسكسوني المتطور كنموذج طبقي تناوبي مادي/ اجتماعي.

- بنى حزبية هشة، مفككة داخليا، برامجها انتقائية سهلة التشرذم يطغى تردد انشقاقها على تردد تجدد تأسيسها.

- تحالفاتها تجميعية بعد انشقاق سابق تولد عنه حزب مؤسس وآخر منشق، مشهدها متوافق وميتا مشهدها مفارق، مثلما توضح تجارب العديد من التحالفات والاندماجات المعاصرة في العشرية الأخيرة.

2)- وظائف محدودة وسطحية: قراءة في بعض المتغيرات الأساسية:

وسأمارس مرة أخرى قراءة وظيفية لستة متغيرات دينامية وخارجية: الأسرة والمجتمع، المدرسة والجامعة، الإعلام، الشارع، المقهى، والعلاقة مع المحيط الدولي.

1.2- أسر مفككة ومجتمع هيئوي/ عصبوي:

تتميز الأسر المغربية بمشهد فرداني نووي يخفي ميتا مشهد ممتد، يفرز شخصية ضعيفة و متقلبة الولاء، حيث تتدخل المرأة في كل شيء إلا السياسة، تربيتها لا متكافئة مع الذكر إذ البنت لتجربة أمها، والابن للأقران لأن الأب غائب أو مغيب باستمرار. وفي هذه الوضعية يبقى الفطام مؤجلا، وعند البلوغ ينخرط الفرد في السياسة باحثا عن أم حزبية حيث تحدد ثقافة القرابة لا الكفاءة في التصويت. والكل في إطار مجتمع هيئوي لا طبقي، سيولته قفزية وتراقصية نظرا لطغيان الامتيازات الريعية أو العاطفية. تتناسل الشركات لكنها بمسؤوليات محدودة، تعيقها دورة حياة صاحبها، والتي تنتهي بتشرذمها بعد وفاة صاحبها. نعم يغتني الأفراد لكن وفق سرعة زمنية لا تأثرية. لذلك فإن المستخدم مع الطبيب، أو المحامي لا صفة معاصرة لديه، لأن نمط تشغيله متقلب ومركب مما يطبع الحزب والنقابة والجمعية بذلك. فضلا عن العديد من المرافق والمؤسسات الاجتماعية...

إن وضعية كهذه تعيق دخول مجتمعنا حقبة الإنسان الاقتصادي، لتظل الحدود الطبقية مبهمة وخاصة منها "الطبقة الوسطى" التي تعاني من غموض وانزلاق حدي القياس، ومع ذلك نتعجب لظاهرة الترحال الاجتماعي المكرس للعزوف السياسي، الذي أصبح من بين أهم السمات المميزة للسلوك السياسي والانتخابي في المغرب المعاصر.

2.2- المدرسة والجامعة : الأزمة المتفاقمة:



لا شك أن تعليمنا ومدرستنا وجامعتنا أنظمة عرفتْ تفككا متواصلا منذ الإستقلال إلى اليوم، وأسماء الأنماط التعليمية لا تعكس مضامينها التي أفرزت ثلاثة أشكال:

• التعليم العمومي، استقطابه مفتوح، تعليم مكتظ، هدر عالي وكيف منخفض، ونقص تأطيري بيّن كما ومنهجا، تقويمه مصادر على المطلوب، آخر ضرباته القاضية المتلقاة والتي لا نتوقع انعكاساتها المستقبلية "المغادرة الطوعية" التي أخرجت ومورست بأسوأ طريقة. وانحرف الإصلاح الحالي بما أقبر العلوم الإنسانية التي بدونها لا يمكن تأطير أي عمل سياسي أو قانوني. هذا الاندحار الذي اختتم بمخطط استعجالي ميت ومتضارب.

• المدرسة والجامعة الخاصة:

تتقوى كما، مع كيف أعلى تحت الطلب المتزايد.لكن استيعابها محدود، أكثر تجهيزا وغير مكتظة، تنتقي المؤطرين من التعليم العمومي الذي تتطور على حسابه.

• التعليم اللاشكلي: بين النوعين الشكليين السالفين، تبلور شكل هلامي، يؤطر أزيد من نصف تلاميذ الشكل العمومي المنتمين لذوي الدخل المتوسط، يشتغل في المنازل أو تحت أسماء وهمية لجمعيات الدعم والتقوية بما يمكن أن نسميه "بتبييض التعليم". وبين الأشكال الثلاثة ترتفع نسب الترحال التعليمي للتلاميذ والطلبة والمدرسين، مع ممارسة أكثر من شكل في نفس الآن، مما أفرز ويفرز نمطين من المتخرجين: نمط المتخرج العلمي وهو نتاج لشعب الرياضيات والهندسة والفيزياء والكيمياء والطب، وعلوم المهندس، مناعة مقرراتها أقوى لأنها مستقلة إيديولوجيا عن الخصوصيات المحلية، وتخضع بالكامل للتحولات المعرفية الكونية، ويتميز هذا النمط بنوع من الندُرة.

ويتعلق النمط الثاني "بسواد الأمة" المرتبط بشعب العلوم الإنسانية والآداب العربية خاصة، المتشبثة بأنماط معرفية منهجية انتقائية ومتجاوزة تحت غطاء الحفاظ على هوية محنطة.

3.2- الإعلام والصحافة: آليات الاشتغال:

يعرف مشهدنا الإعلامي تناسل الصحف والمحطات الإذاعية مع تواجد ثمانية قنوات فضائية أو أرضية.

فبالنسبة للصحافة، تتميز بكثرة حوادث سيرها وبارتفاع ولاداتها ووفياتها مع توالد الصحف الخوادج. أمد حياتها قصير، ينزلق الصحافي من مهنة المخبر الإعلامي ليسطو على تخصصات علوم الإنسان المغيبة بالمدرسة والجامعة، مثلما يسطو المتخصصون في اللغات على مهنة الخبير والمحلل الاستراتيجي.

تتناسل بالانشقاق، سيولتها اللفظية عالية مقابل ضمور السيولة الاجتماعية والطبقية والتكوينية بتعليمنا، كوجيطو وجودها هو: "أنا أثير وأبيع أكثر، إذن أنا موجود". ويبقى الإعلام المرئي تلقينياً، تجديده تقني ونادر يكرس البرامج الفارغة مع إقصاء شبه تام للبرامج الثقافية النادرة والمبرمجة لآخر الليل.

4.2- الشارع:



تحتل مقرات الأحزاب المواقع والمواضع القديمة والهشة، المقفلة معظم الوقت والمليئة بالقرضيات، صيانتها ضعيفة، منعدمة الأرشيف، ثقافتها السياسية شفوية، لا تكاد تؤدي فواتير الماء والكهرباء، تفتح في المواسم الانتخابية. نعم بدأ بعضها يهتم "بهندام" المقرات في السنوات الأخيرة باستغلال الريع المادي لبعض الجهات الممولة، مع ابتعاد المقرات عن أماكن تواجد المنخرطين.

ولدعم الحزب يفرض اقتطاع حزبي على أجر البرلماني، الشيء الذي سرع من ظاهرة الترحال السياسي.و يبقى مقر الحزب أو فروعه النشاط الأقل جودة و

إخراجا بجانب الأنشطة الأخرى المحتلة لأجود المواقع و المواضع. وبهذا يكف الحزب أن يكون – في توجهاته وهيئاته ومقراته... – فضاءً للتربية وللتكوين السياسي والاجتماعي للمواطن.

5.2- المقهى والثقافة السياسية: التأطير العفوي للموطن:

لقد اعتبرنا المقهى في المغرب - منظوراً إليه من زاويته سوسيولوجية - فضاء مهما،دوره أعلى من دور المقرات الحزبية لأنه يؤطر اليوم بشكل ما أزيد من نصف المجتمع السياسي، و يشكل ملاذ معظم العازفين عن السياسة.

و يتميز "تأطير" المقهى بطرد المواضيع بعضها لبعض، و طغيان الأحكام الظنية، ومجال "مناقشة" مواضيع تحددها تلك الصحافة الموصوفة أعلاه، مع إقصاء لأي خطاب افتراضي أو احتمالي، مما يكرس الخلط وفق مبدأ "الكل سياسة" الذي يجمع بين "العلمي" و الرياضي، و الفني، و الفلسفي و السياسي... و يحتل ذلك معظم وقت الفرد على حساب عمله. و في هذا الإطار تناقش الأزمة العالمية الحالية بأنماط تعليلية لأزمات سابقة، وتصور العديد من الهزائم والانكسارات العربية في شكل صمود و انتصارات يحتفل بها !.

6.2- العلاقة مع المحيط الدولي: محاولة في نمذجة التشكيلة الحزبية بالمغرب:

ومازال المغاربة يخلطون بين ما هو وطني وعربي وافريقي وغربي، مصالحهم مع أوروبا، وقلوبهم مع بلدان عربية تمارس نماذج فاشلة. ويستغل العديد من "السياسيين" القضايا العربية لتحقيق مكاسب سياسية محلية. ويركزون على العدوان الخارجي الثانوي والوهمي، مع إقصاء العدوان الذاتي المرتبط بتكريس آليات تجدد التخلف.

وهكذا، نجد مرة أخرى أن المؤسسات والمتغيرات الستة تكرس الاختلاف في الأسماء، والتوافق في الأفعال والممارسات السلوكية السياسية المتسمة بالسمات الآتية:

• تتميز الصيرورة السياسية المغربية بالانشقاق الذي يتلوه انشقاق الانشقاق، وإن حصل الترميم فإنه لا يعوض اللصاق السطحي لتلك الصلابة الأولى المفتقدة.

• تتميز الوظائف السياسية بطغيان ثقافة الامتداد وضمور الفردانية المبادرة، وتأجيل الفطام وسيادة النوازع، والحكم بالظن، ليبقى الجسم الحزبي يتغذى بحبل الوريد الريعي.

لكن، بعد كل هذا التحليل البنيوي والوظيفي ما هي الأشكال الحقيقية للأحزاب المغربية؟

بما أن المفهوم العلمي، النظري والتطبيقي للحزب الممارس، لم يتأسس عندنا بالمستوى المتقدم، فإن التجربة المغربية أفرزت تشكيلة حزبية لا تتعدى أربعة أشكال رغم تمظهرها في 34 حزباً مرئياً وهي :

• الشكل الأول:

يجمع الأحزاب القديمة الأولى، التي شاركت بوضوح ضمن الحركة الوطنية أو تلك التي انفصلت عنها في بداية الاستقلال، شكل انتقائي ومركب، سلفي نحو الشرق أو نحو الغرب الرأسمالي أو الاشتراكي.

• ناضل من أجل التفرد بالسلطة في إطار الحزب الوحيد معتبرا التعددية ترفا سياسيا يبدر الجهود و الموارد، دخل صراعاً مريراً من أجل ذلك، انتظر طويلا وشاخت بناه، وتجمدت هياكله، إلى أن قبل متأخرا وعلى مضض بالتعددية التوافقية. يتراجع اليوم نحو توظيف القرابة والمصاهرة داخليا وخارجيا من أجل الاستوزار، تدحرج شيوخه من رتبة الوزير الحقيقي إلى الثانوي إلى الوزير بدون حقيبة، يتراقص بين حزب "البرنامج" وحزب



"النزعة"، وتجدده الحقيقي لن يتحقق إلا إذا انقلب بالقطيعة مع، وعلى نفسه، وهو حل استدراكي محتمل وممكن. مازال يعالج صراع الأجيال بالإقصاء أو بالتوريث.

• الشكل الثاني:

الأحزاب النوابض المحتوية للنزعات: ينتشر هذا الشكل كلما استمر الأول في رتابته السياسية، شكل يدبر أزمة تخارج أزمنة الأحزاب السابقة الذكر باحتواء النزعات التي تطفو على السطح لانحباس تأطير الشكل الأول. ونذكر هنا جبهة الدفاع عن المؤسسات التي حاربت الحزب الوحيد، والحركة الشعبية الأولى التي أطرت النزعة الأمازيغية في إطار الوحدة الوطنية، والحركة الشعبية أو العدالة والتنمية التي أطرت وهذبت النزعة الدينية.

• الشكل الثالث:



الأحزاب/الأرانب: هي أحزاب صغرى ومجهرية، معظمها منشق عن حزب سابق، فشلت في الانتشار، ولا تمتلك شجاعة التراجع، وتحولت نحو وظيفة أرانب السباق الانتخابي إزاء "الأحزاب الكبرى" وتستمر اعتمادا على الريع السياسوي، في ظل غياب فعل الاستثمار والرسملة السياسية الحقيقية وهي نوعان:

أحزاب الريع المادي : تساند في الخفاء الأحزاب "اليمينية" المسايرة لها ببيع التزكيات الانتخابية عند تضارب أكثر من مرشح من نفس الحزب حول نفس الدائرة الانتخابية، مع التزام المرشح "الناجح" بالعودة إلى حزبه الأصلي بعد الانتخابات.

أحزاب الريع العاطفي:

تحيا على أمجاد الماضي النضالي اليساري، إنشقت تحث ذريعة مقاطعة الانتخابات، في حين أن آلية انشقاقها يعود لعدم الإستوزار، أو عدم الحصول على منصب هام بحكومة التناوب وما تلاها.

لكن بعد نجاح أحد أو بعض مرشحيها، يساند فريق الحزب الأصلي أو ما يقاربه من أحزاب يسارية أخرى.

- الشكل الرابع:

الأحزاب المستحدثة: تأسست من طرف الدولة لحاجة ملحة تتعلق بتأطير الطبقة الاجتماعية العليا المنتظر تكوينها من طرف الدولة، وذلك لتعويض فراغ وضعف وانحراف الأشكال الأخرى.

شاركت في الحكم، إلا أنه بفعل دعم الدولة لها، تقاطر عليها السياسيون بكثافة بوازع الطمع في الاغتناء، لتصاب بفيروس صراع الأجيال والانشقاق بعد تكلس قيادتها. إذ "الطبقة" الغنية المغربية لم ترق إلى المستوى الليبرالي المطلوب فكرا وممارسة، آخرها حزب الأصالة والمعاصرة الذي انقلب بسرعة إلى نسخة باهتة لهذا النمط الحزبي.

حاول هذا الحزب تحفيز ومنافسة الأحزاب الأخرى، وحاول إعداد تقرير عام لمقترح الجهوية إلا أنه أظهر أنه أضعف من سابقيه، مما أدخل البلاد في مرحلة استدراكية علها تستطيع استكمال الانتقال الديمقراطي المتعثر اليوم بفعل هذا الحزب.

بل إن معظم قياديه لا يتعدى تكوينهم تخصصاتهم الضيقة المفتقرة إلى التداخل مع العلوم الإنسانية، و لم يسلم هذا الحزب بدوره من وازع الطمع.

الشيء الجديد الذي أفرزه، يتمثل في ردود الفعل الآتية: إما الصمت و المهادنة قبل دخول الحزب في معارضة الحكومة، ثم الانتقاد الشديد بعدها الذي وصل حد نعت هذا الحزب بالفيروس عبر برنامج حواري في القناة الثانية، أو التوقير تم الانتقاد بعد اندلاع الغليان العربي في الأونة الأخيرة.

وهكذا نلمس أن التوقير، المهادنة، ثم الانتقاد الحاد، ثم البناء للمجهول "الوافد الجديد" كلها لا تنتمي إلى السلوك السياسي العقلاني والاستشرافي، بقدر ما تعكس التضارب والغموض.

3) المشهد السياسي الحزبي المغربي تاريخي لا تاريخاني: في بعض جذور التحزب بالمغرب:

سنعالج في هذا المحور أصول التحزب في المغرب لرصد مكامن الاختلالات الزمنية و الكشف عن منافذ الاستدراك بالإصلاح أو بالقطيعة. و بصفة تركيبية عرف المغرب في تطوره التاريخي ثلاثة حقب تاريخية:

1.3- حقبة الدولة السلطانية: رؤية تاريخية:

وتمتد منذ الفتح الإسلامي إلى بداية القرن العشرين، حيث عرفت البلاد تنظيما مزدوجا، اتسم بتطور موجب بالقياس إلى تلك الحقبة إلى حدود القرن 14 وبداية 15م حيث سيدخل مرحلة جمود بعد ذلك.

نعم ظل الحكم مركزيا في إطار نموذج الدولة السلطانية، التي تعتمد على الكسب التجاري البعيد المدى للمواد الفلاحية والصناعية والحرفية من سكر، وألجمة، وجلود وألبسة، وذهب وملح البارود، وهي مواد إستراتيجية في إبانها. مورست هذه التجارة بين المغرب وإفريقيا، وبينه وأوربا.

واكب النظام الفكري والثقافي تجدده من الزيدية تم الشيعية، تم السنية الأولى والأشعرية، تم السنية من جديد. (بوست سنة – سنة-نيوسنة).

مورست هذه التجارة بعقيدة منفتحة



فرض بواسطتها المغرب "عولمته". لمدة قرنين (11-12م) متواليين، وامتد محافظا على وزنة الدولي قروناً أخرى. وامتدت الخريطة المغربية عل عهد المرابطين من نهر السينغال جنوبا إلى الأندلس شمالا. وعرضا من المحيط إلى جزائر بني مزغنة. ثم توسعت على عهد الموحدين شرقا لتشمل كل المغرب العربي الحالي بالإضافة إلى الأندلس.

وفي نفس الإطار، سمح ازدهار النظام المركزي بانفتاح جهوي أطرته الزوايا كشكل قديم للتحزب لفترة ما قبل العصر الحديث، إذ خففت الدولة ضرائبها على الجهات نظرا لفائض تجارتها الخارجية .

انبنت هذه الزوايا على وحدة العقيدة، مذيبة لكل تباين قبلي أو إثني أو طائفي، إذ ظلت تمارس التأطير والإطعام والمساعدات إبان فترات الجفاف والأوبئة، وذلك على عكس الجزائر التي اعتبرت القرصنة جهادا وأضاعت فرصة الكسب المتدرج الرافع لكل تقدم منشود !

إلا أن هذا النظام لم يعرف التحولات المطلوبة، التي التقطتها أوربا الغربية والمتمثلة في الاكتشافات الجغرافية والعلمية وما تلاها ... ونظرا للنجاح المحلي المغربي الجهوي والدولي تأصل هذا التنظيم وتغلغل في النفوس بفعل فكر وتأطير الزاوية كظاهرة "حزبية" أولية، بل وكمؤسسة اجتماعية مركزية متعدد الأدوار والوظائف ... ولاسيما في لحظتها التاريخية تلك.

2.3- حقبة القرن العشرين : بدأت هذه الحقبة بواسطة الصدمة الاستعمارية الكبرى والضاربة والتي لم يعرف مثلها لأزيد من عشرة قرون، بعد أن ضعف نظام الدولة المركزية ودخل نظام الزوايا عهد الرتابة المحافظة وضعفت قدرته التأطيرية نظرا لارتفاع الضرائب الجهوية المفروضة عقب انحباس التجارة الدولية.

وبدأ عهد تجدد الكرامات والنزعات والتقليد، فجاء الاستعمار بدولته الحديثة، المتجددة والقوية والضاربة، وبنظام الأحزاب السياسية المعاصر والمتميز بالقطيعة الكبرى مع نظام القبيلة، أو الطائفة، وبقطيعة وسطى مع نظام الزوايا المتلاشية، وتميز هذا التحزب الجديد بما يلي :

- الاستنبات برد الفعل والاستعجال : لم تجد الحركة الوطنية سبيلا لمقاومة ومواجهة الاستعمار، دون تأطير حزبي منظم. وبالفعل تشكلت أحزاب وطنية قولا وفعلا، نواياها حسنة، نجحت في تفاعلها الموجب مع الملكية في تحقيق استقلال المغرب. لكنها ضخمت معركة الاستقلال، ولم تقدر عمق آليات بناء الدولة الحديثة المطلوبة، وقفزت على أي تطور مطلوب يمس المجتمع والإنسان ليخرجه من التقليد والتواكل، ويدخله زمن الإنسان الاقتصادي المشتغل داخل إطار طبقي واضح ومتوازن.

- وبقي المجتمع هيئويا، "طبقاته" لا شكلية، يصعب تأطيرها والمحافظة على دعمها لمدة طويلة وبكيفية مستدامة.



ومنذ فترة الاستقلال برزت الانشقاقات العنيفة تتخللها المحاولات المتعددة للانفراد بالسلطة وهيمنة الحزب الوحيد مما أدى إلى ضعف الجميع، وأتاح الفرصة لظهور الأشكال الحزبية المذكورة سابقا. واتسم هذا التناقض العنيف بالازدواجية : بين تلك الأحزاب بعضها البعض، وبينها وبين الدولة لأزيد من أربعة عقود من الوقت الضائع، ولتنتهي إلى نتيجة هامة، كانت بديهية منذ البداية، عبر عنها أكبر حزب معارض في تلك الفترة في تقريره المحدد لبرنامجه حيث ينص: "اضطلعت المؤسسة الملكية في تاريخ المغرب بأدوار ريادية في الحفاظ على مقومات الوحدة الوطنية وتطويرها. ولأن هذه الأدوار لا تعوض، فإن الاتحاد الاشتراكي يتبنى بقناعه قوية ومتبصرة نظام الملكية الدستورية كأنسب نظام أفرزه تاريخ المغرب".

وفي المجموع ظل هذا الشكل التطوري المتعثر يراوح مكانه إلى حين إعلان استرجاع الصحراء كآلية وطنية قوية ومحركة في تاريخ المغرب الطويل والمستمر، حيث قبل الجميع بالممارسة التعددية التي وصل مداها حده الأقصى بأكثر من 30 حزباً سياسياً، أرغمت الجميع على محاولة الاستدراك بالتوافق. فإلى أي حد سينجح ذلك ؟

4)- درس التجربة وانفتاحاته المكنة: يتسم واقع الحال بالسمات الأساسية الآتية :

1.4- خصائص واقع الحال: من خلال تفاعل المتغيرات السالفة يتضح أن خيطها الناظم قوامه وقطبه التفكك، مما ولد ثلاثة شخصيات متباينة تتناثر عبر المجال الوطني وهي:

- الشخصية السياسية: ونعني بها الشخصية الخبيرة التي تداخل بين السياسة المعاصرة والعلوم الإنسانية، أي تلك الشخصية التي تمارس السياسة العالمة والاستباقية / الاستشرافية .

إن هذا النمط المطلوب اليوم وغدا، لازال يشكل العملة الأكثر نُدْرة لدى بعض الأحزاب، أو كامناً خارج التأطير الحزبي، يمنعه تكوينه من صعود ميزان مقلوب، يخضع العلمي للسياسي أو يتجاهله متى وصل إلى الحكم عرقلهُ ذوو القربى وأغرقوه بالمقالب إلى أن ينسحب أو يعتزل العمل السياسي، أو يساير المألوف.

• الشخصية السياسوية: ونعني بها تلك الشخصية المهيجة والزئبقية، خبرتها مقلبية، محكومة بثقافة النوازع، خريج هذا التعليم الذي تحدثنا عنه قبلا، وابن تلك التربية الامتدادية، يرتمي داخل الأحزاب بكثرة ويترامى على كل جمعية جديدة لاستقطابها إلى حزبه السياسوي المتهالك. شخصيته متهافتة، ويشكل النمط السائد كما وكيفما بمجتمعنا إلى حد إغراق "السوق السياسوية".

• الشخصية التقنوقراطية : وهي شخصية لها تكوين علمي جيد في علوم المهندس، خريج الشعب العلمية المنفلتة بتعليمنا، وخريج المدارس العليا بالمغرب أو بالخارج، متمكن من تخصصات البولتكنيك والتدبير. شخصية قليلة الكلام، كثيرة العمل، وأن تشكو من نقص كبير في الإنسانيات.

بدأ هذا النمط يتكاثر ببطء في العقدين الأخيرين، وهو متوفر بنسب متوسطة نسبيا.

وبما أن المغرب أفرز عبر تاريخه الطويل ملكية متحولة ومستمرة وايجابية، فإنها تبحث عن السياسي فلا تجده، لأن الواقع مليء بالسياسوي، فتفضل التقنوقراطي الأقل سوءاً من السياسوي السيء طولا وعرضا . إلا أن هذه الوضعية تنفتح على الاحتمالات الآتية، وتتجلى في ثلاثة سيناريوهات:

2.4) السناريوهات المقبلة والمحتملة : رُؤية استشرافية :

• السيناريو الأول: وهو سيناريو متشائم، ولا يرغب فيه أحد، لكنه قادم في الأمد القصير، لأن الاستمرار في الوضع الحالي لن يزيد العزوف إلا تصاعدا مما سيتيح الفرصة لميلاد نزعات مستحدثة "النَّزْعة الشبابية" التي ترفض كل شيء، وتطالب بكل شيء وتؤمن بالتقدم والتحرر دفعة واحدة وتنسى أنها جزء منه، والتي لا نستبعد عنفها وتطرفها.

• السيناريو الثاني: إذا ما استمرت



الدولة في إعلاء مشاركة التقنوقراطي فإنَّ ذلك قد يؤدي إلى احتمالين فرعيين.

- إذا ما بقي التقنوقراطي أسير بعده التقني، فإن مدة صلاحيته يصعب أن تتجاوز 2030 بالنسبة لاستكمال البنَى التجهيرية التحتية، وبالنسبة للمسؤوليات المنتسبة إلى الوزارات الأكثر تقنية.

لكن بعد هذا الأفق سيرتبط المغرب أكثر بأسواق العالم بتصدير المنتجات التي ستوفرها المشاريع الفلاحية والصناعية ... وهذا سيحتاج إلى دبلوماسية عالمة لها خبرة في الإنسانيات. وفي أفق الإصلاحات الدستورية الضرورية سيطلب من السياسي أن يطابق اسمه فعله ليكون مقنعا وصاحب برنامج حزبي حقيقي. ولكي نصل إلى مستوى المرحلة لا مفر من إصلاح منهجي حقيقي للتعليم وتجاوز المخططات الفاشلة الحالية وأساسها المخطط الاستعجالي وإسناد حقيبة التعليم إلى ذويه.

وهنا لابد من إعادة النظر في تنظيم الأحزاب السياسية بتوزيع التخصصات، العالم الباحث للبرمجة والممارسة التنفيذية في الحكومة، والمنظم السياسي لترويج البرنامج، وللمجالس التشريعية المراقبة.

ولينجح ذلك لا بد من إعادة النظر في الطرق الانتخابية بالاستفادة والاستلهام من النموذج الأمريكي... وإلا سيبقى الباحث، والخبير خارج الإطار، مع تدعيم ذلك بتجدد دوري لقيادة وهيكلة الأحزاب السياسية لندخل بالفعل عهد السياسة ونغادر الممارسة السياسوية.

- إذا ما داخل التقنوقراطي عمله مع الإنسانيات واستكمل تكوينه وطوره قد يتطور المشهد السياسي بعد إصلاح جذري للأحزاب السياسية نحو بلورة وتكاثر الشخصية السياسية العالمة والمطلوبة، الواعية بحاضرها ومآلها، ومآل بلدها ضمن الخريطة الجهوية والقارية والعالمية للتحكم بالتدريج في العولمة، والانخراط في رهاناتها بشكل إيجابي فاعل منتج...

• السيناريو الثالث : في حالة استيعاب الأحزاب لدروس التجربة على ضوء الانفجارات والثورات العربية المتوالية

الحالية رغم الاختلافات الملحوظة بينها، وركوبها السياسة المرتكزة على ميتاسياسة حقيقية، سينحبس التشرذم وينكمش الموروث، ويحاسب الطامعين في ريع السياسة.

بعد ذاك وذاك فقط، وبالإيجاز، قد نتكلم عن الانخراط في زمن الحداثة ومشروع المجتمع الحداثي الديمقراطي، الذي لم نر معالمه أو حتى ملامحه بعد، مجتمع العمل والانطباع والمحاسبة والتحفيز والمردودية، مجتمع التعددية في حدودها المعقولة بخلق آليات انقراض الأحزاب الأرانب، وأحزاب النزعات للوصول إلى أحزاب الطبقات الاجتماعية المتنافسة حول درجة إعلاء السيولة الاجتماعية، بالمنتوج المنافس والاقتصادي، لا بالريع وبالأنشطة الميتة، أي بالفعل الاستثماري المنتج والمشغل. فحين ذاك يمكن الحديث ببعض الاطمئنان عن بداية مأمولة لتشكل حقل أو مشهد سياسي في المغرب، سليم ومتوازن في توجهاته ومكوناته وآليات اشتغاله فكراً وممارسة سياسية وسوسيوثقافية متكاملة.

المراجـع المعتمدة:

أ- مراجع باللغة العربية:

1- عبد الفتاح أبو العز، 2008، قضايا المنهج في العلوم الإنسانية المعاصرة، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.

2- عبد الله العروي 1994، مجمل تاريخ المغرب الجزء 2، المركز الثقافي العربي، البيضاء-بيروت.

3- عبد الله العروي 1995، الايدولوجيا العربية المعاصرة المركز الثقافي العربي البيضاء-بيروت.

4- عبد الله العروي 2010، من ديوان السياسة، المركز الثقافي، البيضاء-بيروت.

5- هشام جعيط 1984، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، دار الطليعة، بيروت.

6- مصطفى محسن 2007، في التنمية السياسية، منشورات مجلة "وجهة نظر"، الرباط، "دفاتر وجهة نظر"، رقم11.

7- نور الدين الزاهي 2005، المقدس الإسلامي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

ب- مراجع باللغة الفرنسية:

8- De Rosnay (j), 1975, Le Macroscope, vers une vision globale, seuil, Paris.

9- Laroui (A) 2005, Le Maroc et Hassan II, centre culturel Arabe et Presse inter universitaires, Qubec, Canada.

10- Boughali (Med), 1974, La représentation de l'espace chez le marocain illetré, afrique Orient, Casablanca Maroc.

11- Laghnaoui (A), 1999, aux frontières de la tradition marocaine, les éditions toubkale, Casablanca, Marc

12- Pascon (P) 1975, Le Haouz de Marrakech, I.N.A.V.H2, RABAT.

13- Santos (M) 1975, L'espace partagé, Ghenin, Paris, France.

دور الحسن الثاني في الشأن العربي
بين هيكل والسماك

أحمد المكاوي

قليلة هي الدراسات التي قاربت السياسة الخارجية للمغرب، ومنها السياسة العربية، بعد استقلال المغرب إلى الوقت الراهن. ولعل من أهم هاته الدراسات ما أنجزه de Hernando Miguel Larramendi في مؤلفه عن «السياسة الخارجية للمغرب»[1]، وقد خصص لعلاقات المغرب بالعالم العربي، الفصل الثاني من الجزء الثاني[2]. وتعكس هذه الدراسة نوعا ما الرؤية الاسبانية لعلاقة المغرب بالعالم الخارجي، فهذا الباحث لم يستطع التخلص من انتمائه الاسباني ومن تداعيات التقلبات في العلاقات المغربية الاسبانية، رغم أنه حاول «تقديم دراسة مستقلة للسياسة الخارجية للمغرب»[3]. وقد ذكر هذا الدارس الاسباني أكثر من مرة بأمر بديهي ومعروف، وهو تحكم المؤسسة الملكية بشكل كامل في السياسة الخارجية للبلاد، وإشراف الحسن الثاني على توجيه هذه السياسة إشرافا تاما، طيلة فترة ملكه باعتبارها «مجالا خاصا». ونجد ما يبرهن على هذا لدى بعض ممن خدموا الحسن الثاني لفترة طويلة، منهم السفير محمد التازي، كما عبر عن ذلك في «مذكرات سفير»[4]. ويبدو وفقا لكل هذا، أن مقاربة دور الحسن الثاني في الشأن العربي، أسلم من معالجة «السياسة العربية للمغرب». وسنقدم هذه المقاربة من منظور عربي، لكن هذا المنظور لم يتسم بالتطابق والانسجام في التقييم، بل على العكس من ذلك، ورد بكيفية متناقضة.

تستند معالجة المنظور العربي لدور الحسن الثاني في القضايا العربية إلى المصدر الصحفي، وتحديدا إلى إنتاج صحفيين: واحد لبناني، محمد السماك والآخر مصري، محمد حسين هيكل. إن الثاني، بلاشك أشهر من الأول، ومواقفه أوسع انتشارا وكتبه أكثر تداولا، ومنها كتاب «الانفجار 1967»، المنشور عام 1990، ومن القضايا التي أثارها ضمنه مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء سنة 1965، وقيام أوفقير بالتجسس على أعمال المؤتمر لفائدة الموساد. وكتاب «سلام الأوهام»، الصادر سنة 1996، وقد وضح فيه دور الحسن الثاني في مؤتمر القمة العربي بالرباط عام 1974، بخصوص الاعتراف بـ منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا وشرعيا للشعب الفلسطيني، وكتابه «المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل»، الذي بين فيه دور الحسن الثاني في التمهيد لاتفاقية كامب ديفيد بشأن السلام بين مصر واسرائيل.

كان هيكل لسنوات طويلة على رأس مؤسسة الأهرام، وهي أهم مؤسسة صحفية في مصر، وبهذه الصفة حضر عددا من القمم العربية، ورافق الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر في عدد من جولاته عبر عدد من بلدان العالم. وضمن هذه السياقات، زار المغرب بضع مرات والتقى بالحسن الثاني وليا للعهد ثم ملكا. أما محمود السماك فقد اشتغل على الخصوص في أبرز الصحف اللبنانية، ومنها صحيفة «بيروت المساء»، وقد عرف بمؤلفه «الارهاب والعنف السياسي»[5]، وتعود صلته بالمغرب إلى أنه عمل مستشارا مع أكثر من أحد عشر سفيرا تعاقبوا على السفارة المغربية في بيروت، فقد بدأت علاقته بالمغرب منذ تعيين أول سفير مغربي في لبنان بعد الاستقلال، وهو عبد الرحمان بن عبد النبي صيف 1959، واستمرت إلى سنة 1987، أي نحو ثلاثة عقود، إلى تاريخ تعرض السفارة المغربية إلى اعتداء شنته بعض الميلشيات، كرد فعل على استقبال الحسن الثاني لشمعون بيريز وزير خارجية اسرائيل في يفرن عام 1986.

تناول السماك إسهام الحسن الثاني في قضايا الشرق العربي، ضمن مؤلفه «التحولات المشرقية في السياسة المغربية»[6]، حيث عمل على إبراز دور أحمد بن سودة في هذه التحولات، من خلال وجوده على رأس السفارة المغربية في بيروت على مرحلتين: مرحلة 1970-1966 في عهد الرئيس شارل لحلو، ثم مرحلة 1972-1973 في عهد الرئيس سليمان فرنجية، وأخيرا لما أصبح ابن سودة مستشارا للحسن الثاني مكلفا -إن صح التعبير- بالملف العربي والاتصالات بالزعماء والقادة العرب. وعالج هيكل دور الحسن الثاني ضمن «مفكرات في ملفات ملكية... المعلوم والمكتوم في دور الملك الحسن وسياساته»، وقد نشرت هذه المفكرات، عقب وفاة الملك

الحسن الثاني على أعمدة مجلة «الكتب / وجهات نظر»[7]، وقد استعاد هيكل في هذه المفكرات، بعضا مما نشره في كتبه المشار إليها سابقا، كما استعاد ضمنها كذلك رده المنشور في صحيفة الأهرام القاهرية بتاريخ 25/2/1993، على مذكرات الحسن الثاني ذاكرة ملك، فعنون رده بـ «ذاكرة ملك وذاكرة صحفي».

أورد هيكل في هذه المفكرات الكثير من المعلومات والتعاليق الخاصة بالمغرب وعموما وبالحسن الثاني تحديدا، لكننا سنركز في هذه الدراسة على ما يرتبط بالسياسة العربية للحسن الثاني، أثار هيكل قضية هجرة اليهود المغاربة نحو إسرائيل، ووفقا لما رواه عن المهدي بن بركة، حيث ادعى أنه ارتبط بصداقة قوية معه، فإن الموافقة على هجرة اليهود من المغرب تمت ضمن صفقة أبرمها الأمير الحسن في مدغشقر، خلال مرحلة النفي، مع اليهود لكي يحرروا والده ويضمن العودة إلى العرش. وقوام الصفقة مساعدة اليهود في أمريكا وإسرائيل محمد الخامس على الرجوع إلى المغرب وتعيين نجله الحسن وليا للعهد وقائدا أعلى للقوات المسلحة، وترك ضمان تنفيذ هذه الصفقة للأمير نفسه[8]، وقد وطدت هذه الصفقة علاقة الحسن الثاني بإسرائيل في وقت لاحق.

وقد استند هيكل مرة أخرى، حسب زعمه، إلى أقوال بن بركة الذي «كان شديد الإلحاح على صلات قائمة بين الملك الحسن وبين إسرائيل، وحين راجعته عما إذا كان يتحدث عن صلات للملك باليهود، بدا المهدي بن بركة قاطعا في إصراره على أن صلات الملك باليهود وبإسرائيل وبالحكومة الاسرائيلية»[9]. وقد ربط هيكل بين هذا الإلحاح (الصفقة) وبين رغبة الملك الحسن الثاني في احتضان رقم قياسي من المؤتمرات العربية (سبع قمم)، إضافة إلى ثلاث قمم إسلامية، مكلفة تمويليا. واعتبر ذلك مندرجا في باب تمكين إسرائيل عبر جهازها للاستخبارات الخارجية (الموساد) التجسس على أعمال المؤتمرات العربية، ومعرفة ما يدور داخلها بشأن الصراع العربي- الإسرائيلي، «وربما الآن فقط يمكن لأي متابع مهتم بالشأن العربي أن يسمح لنفسه بالتساؤل على الأقل عن أسباب الحرص الزائد للملك الحسن على استضافة أكبر عدد من مؤتمرات القمة العربية والإسلامية التي تتعرض مناقشتها بالضرورة للصراع العربي الإسرائيلي في



ذلك الوقت، ثم يلحق بذلك ما يقال الآن صراحة وعلى لسان أكبر المسؤولين وأكثر المعلقين في إسرائيل أن جهاز الموساد كانت لديه في قاعات اجتماع القمم العربية والاسلامية وسائل تنصت وتسمع، أي أن جهاز الموساد كان طرفا حاضرا في هذه الاجتماعات وإن لم يكن مرئيا، مشاركا فيه وإن لم يفتح فمه بكلمة، وهذه مصيبة بأي معيار!»[10]، واستحضر هيكل للتأكيد على هذا الأمر ما حصل في مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء (1965)، الذي ناقش مشروعا قدمه الرئيس السوري آنذاك أمين الحافظ في شأن الاستعدادات الواجب القيام بها لشن الحرب على إسرائيل، فإذا بالمداولات حول الموضوع تصل أطرافا خارجية، في مقدمتها إسرائيل بالطبع، مشيرا على وجه الخصوص إلى قيام أوفقير بدور محوري في عملية التجسس لصالح إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية[11]، وأن جمال عبد الناصر كان على وعي تام بذلك ذاكرا، «إننا جميعا في مصر، وجمال عبد الناصر أولنا، كنا نعرف أن أوفقير هو رجل المخابرات المركزية الأمريكية في المغرب العربي كله»[12]. وباختصار، اعتبر هيكل المغرب مصدرا ومنطلقا لتسريب ما يروج في القمم العربية والاسلامية حول الصراع العربي الاسرائيلي وقضية القدس.

ووجد هيكل في البلاغات الصحفية الصادرة في إسرائيل وعن الجمعيات اليهودية في مختلف أنحاء العالم بعد نعي الحسن الثاني[13]، ما عزز، حسب روايته، العلاقات الوطيدة التي نسجها الحسن الثاني مع اسرائيل، وبالنتيجة التأكيد على تفسيره الخاص باستضافة المغرب رقما قياسيا من المؤتمرات العربية والاسلامية. ولتعزيز موقفه من الحسن الثاني، تطرق إلى مبادرة الملك بشأن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية مظهرا أنها كانت رغبة إسرائيلية دفينة والجهر بها من قبل الحسن الثاني كان استجابة لها، مكيفا المسألة مع القرار الأممي رقم 242، بتعليقه هذا «... ولم يكن الملك الحسن في حاجة إلى إقناع الفلسطنيين، فقد اعتبروا القرار نوعا من عودة حقهم الطبيعي إليهم، كذلك لم يكن في حاجة إلى إقناع الاسرائيليين (طبعا!)، فقد كانوا من اللحظة الأولى يريدون الخلاص من أي حرج مع الملك حسين لأنه وحده الذي يستطيع أن يطالبهم أخلاقيا

وقانونيا بالعودة إلى خطوط ما قبل يونيو 1967 بنص قرار مجلس الأمن الذي صدر في وقت لم تكن م.ت.ف طرفا موجودا على الساحة السياسية، وبالتالي فليس لها الحق القانوني على الأقل في الادعاء بشيء طبقا للقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن قبل أن توجد م.ت.ف أو يسمع عنها أحد»[14].

لقد أقر هيكل للحسن الثاني بأنه «بغير جدال من أذكى الحكام العرب في العصر الحديث ومن أكثرهم ثقافة وأظهرهم تحضرا»[15]، وكتب عنه في موضع آخر من مفكراته في سياق حديثه عن لقاء بينهما بفاس (يناير 1975) حيث تناقشا في أحوال العالم العربي الراهنة والأوضاع السائدة فيه والاحتمالات والنتائج، فوجد الملك «مطلعا في حديثه وعارفا»[16]. لكن دراية الحسن بشؤون الشرق الأوسط وذكاءه، لا تعني، وفقا لتحليل هيكل، أن دور الحسن الثاني كان إيجابيا، بل كان سلبيا بشكل قطعي وإطلاقي، بما في ذلك الوساطة التي قام بها بين مصر وإسرائيل، وأن سياسة الحسن الثاني خدمت إسرائيل في المقام الأول، وهو ما سار فيه كذلك خلال معالجته لمؤتمر القمة العربية بالرباط سنة 1974، الذي أصدر قرارا باعتبار م.ت.ف الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني فعلى عكس الاتجاه السائد، الذي قرأ القرار من زاوية إيجابية جدا في تاريخ النضال الفلسطيني، فإن هيكل قدم قراءة مناقضة ارتباطا بتوجه الحسن الثاني إزاء القضايا العربية، فقد روى هيكل في مفكراته كما في غيرها أن الحسن الثاني استصدر القرار المذكور من القمة العربية تحت الضغط أي التهديد بانسحابه من المؤتمر، وهو مستضيفه، إذا لم يتم القبول باقتراحه الداعي إلى الاعتراف بـ م.ت.ف ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني، وقد فسر مسلك الحسن الثاني بسعيه إلى خدمة إسرائيل في وقت لم يدرك كل من ملك الأردن الحسين ورئيس مصر السادات عمق القرار وفائدته لبلديهما، إذ أن فك ارتباط مصر والأردن بالقضية الفلسطينية سيجعلهما بمنأى عن أي إحراج إذ أقدما على أي تنازل في إطار تسوية معينة، وأورد هيكل ما سماه تعليق السادات على مبادرة

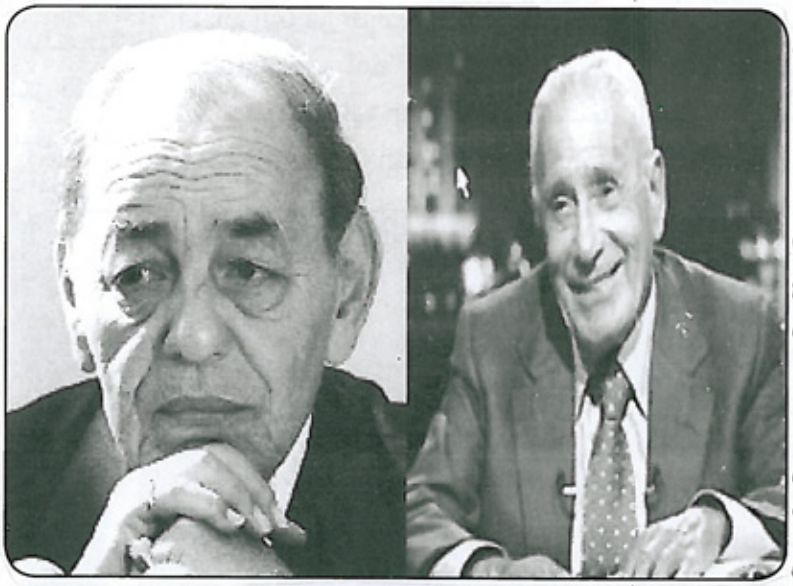

الحسن الثاني بعد استيعابه مراميها البعيدة «إن الملك الحسن «ناب أزرق» له حس سياسي معتق»، لقد شاطر هيكل السادات في الاقرار للحسن الثاني بالدهاء والذكاء والتعامل مع قضية الشرق الأوسط، ولكن من منظور مختلف نوعا ما.

بين هيكل وساطة الحسن الثاني بين مصر وإسرائيل في عهد السادات، والتي أفضت إلى اتفاقية كامب ديفيد. وقد اعترف هيكل للحسن الثاني بإمساكه للكثير من خيوط قضية الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر 1973[17]، من ذلك التمهيد للسلام المصري الاسرائيلي بالرسالة التي نقلها من السادات إلى بيغين رئيس وزراء إسرائيل، الجنرال أحمد الدليمي، ثم ترتيب العاهل المغربي اللقاء

بين حسن التهامي مبعوث السادات والجنرال موشي دايان وزير الخارجية الإسرائيلي[18]، لكن هذا الإقرار عزز أكثر رؤيته السلبية لدور الحسن الثاني في الشأن العربي، إذ تطرق إلى حرص ملك المغرب على عودة مصر إلى الجامعة العربية وإصراره على ذلك من هذه الزاوية، ولم يخصص لهذه المسألة سوى حيز محدود جدا[19]، إمعانا في التقليل من إيجابية أي دور لملك المغرب وقتذاك.

إننا لسنا بصدد الرد على هيكل[20]، فهذه ليست مهمتنا ولا نحن من أصحابها، ولكن لابد من ذكر بعض الأمور التي تحاشى ذكرها وهو يعرض لدور الحسن الثاني في «المعلوم والمكتوم في الشأن العربي».

- لم يذكر هيكل توجيه الحسن الثاني قوات مغربية إلى الجبهة المصرية إبان حرب يونيو 1967، وقد وصلت هذه القوات الحدود المصرية الليبية ولم تخض المعارك لأن وقف إطلاق النار حصل بسرعة بعد أيام قليلة من اندلاع الحرب بسبب الاكتساح الإسرائيلي للقوات العربية المشاركة في حرب الستة أيام، ومعلوم أن المغرب قدم بعد هذه الحرب مباشرة مساعدات متنوعة لدول المواجهة (الأردن، مصر وسوريا) إضافة إلى م.ت.ف[21].

- لم يذكر هيكل دور الحسن الثاني خلال حرب الاستنزاف في سيناء بين مصر وإسرائيل (1969)، حيث فرضت أمريكا حظرا على واردات القمح إلى مصر. وقد ربطت الحكومة الأمريكية رفع الحظر باعتراف الحكومة المصرية بالديون الأمريكية المترتبة على مصر والقبول بمشروع وزير خارجيتها آنذاك المعروف

ب «مشروع روجرز» والذي كان من بين أهدافه وقف حرب الاستنزاف والتمهيد للعملية السلمية بين الجانبين[22]. والجدير بالإشارة أن مشروع روجرز طرح على القمة العربية المنعقدة في المغرب عام 1969. وقد تطرق هيكل إلى أشغال هذا المؤتمر وطرح المشروع المذكور على أنظاره، ولم يتطرق إلى دور الملك الحسن الثاني في قرار رفع الحظر الأمريكي مقابل القبول بمشروع روجرز من قبل مصر، وإنما ركز على نزوع الحسن الثاني إلى تبني الطرح السلمي عوض الحل العسكري، ناسبا إليه قوله خلال المؤتمر «لابد من حل والتفكير في حل عسكري استحالة مطلقة. اسرائيل أقوى منا ثم أن الأمريكان وراءها دون قيد أو شرط»[23] مستحضرا ما حدث قبل سنتين (حرب يونيو 1967).

- لم يبرز هيكل إسهام المغرب في حرب أكتوبر 1973، واكتفى بالاستناد في مفكراته إلى ما ورد في صحيفة معاريف الإسرائيلية بتاريخ 26/7/1999 بأن مشاركة المغرب في هذه الحرب كانت بقوة رمزية للقتال مع سوريا، وأن ذلك لم يؤثر على علاقة الحسن الثاني باسرائيل إلا بكيفية مؤقتة وعرضية[24].

وعلى النقيض من هذه الصورة القاتمة التي رسمها هيكل لدور الحسن الثاني في الشأن العربي، فإن السماك قدم صورة مخالفة لها تماما. وقد تبدى التأثير الايجابي جدا للسياسة المغربية في القضايا العربية بالشرق من خلال الوساطات والاتصالات التي قام بها السفير والمستشار أحمد بن سودة باسم الملك الحسن الثاني.

قدم السماك محاور «النجاح المغربي»، وسنتطرق إلى بعضها باقتضاب على أن يتم التركيز على القضية الفلسطينية.

- المصالحة اليمنية : انعقدت بعد حرب يونيو 1967، قمة عربية في الخرطوم (غشت 1967) للنظر في تداعيات الهزيمة وتصفية مخلفات الحرب اليمنية التي تواجهت فيها السعودية ومصر على أرض اليمن منذ الانقلاب الذي أطاح بنظام الامامة الملكي، وقد تشكلت لجنة عربية ثلاثية مكونة من السودان والعراق (ممثلا للمصالح المصرية) والمغرب (ممثلا للمصالح السعودية) بهدف رأب الصدع بين السعودية ومصر من جهة وإقرار المصالحة بين الجمهوريين اليمنيين الموالين لمصر والملكيين اليمنيين الموالين للسعودية. ومثل المغرب في هذه اللجنة أحمد بن سودة «بموجب انتداب خاص من الملك الحسن الثاني»[25]. أنجزت اللجنة الثلاثية مهمتها ووصلت إلى نهاية سعيدة بتكريس المصالحة اليمنية[26].



- الوساطة بين الحكومة اللبنانية والفصائل الفلسطينية :

حصل اصطدام عسكري بين الجيش اللبناني وفصائل المقاومة الفلسطينية سنة 1973، أي لما كان أحمد بن سودة سفيرا للمرة الثانية في بيروت، وعلى إثر ذلك اتصل بن سودة بالملك الحسن الثاني الذي أوفد الداي ولد سيدي بابا وبمعية السفير توسط في الصراع بين الرئيس اللبناني سليمان فرنجية والفصائل الفلسطينية مما أسفر عن «اتفاق على وقف إطلاق النار» بين الجانبين، وعمل ابن سودة خلال السنة الموالية (1974) على تطويق تصدع جديد في العلاقات بين لبنان وفصائل فلسطينية بسبب اعتداءات على عناصر من المقاومة الفلسطينية في عين الرمانة بضاحية بيروت[27].

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تدخل فيها المغرب لصالح لبنان، ففي 4 يناير 1969، اعتدى الطيران الإسرائيلي على مطار بيروت وأحرق 14 طائرة مدنية لبنانية، إضافة إلى مصرع 108 شخصا. وقد قدم المغرب إلى لبنان طائرة من نوع «كارافيل» عملت إلى جانب ما تبقى من الطائرات اللبنانية القليلة التي كانت موجودة خارج لبنان وقت الاعتداء. وعلق الحسن الثاني على الأمر «إننا أردنا أن نعطي درسا في التضامن العربي، فلو أن كل دولة عربية قدمت طائرة إلى لبنان لأثبتنا لإسرائيل عجزها عن اختراق التضامن العربي باستفراد كل دولة على حدة»[28].

وتطرق السماك إلى ما سماه «الفرص الضائعة»[29] أي عدم الاستجابة مرتين من قبل الحكومة اللبنانية لعرض الحسن الثاني بإرسال قوات مغربية إلى لبنان. ففي سنة 1976، وكانت الحرب الأهلية قد انفجرت في البلاد منذ شهور فقط، حمل ابن سودة إلى الرئيس فرنجية عرضا من الملك الحسن الثاني ازال قوات مغربية إلى لبنان وحاول إقناعه بأن «وجود قوات غير منحازة ومحترمة ومهابة من الفلسطينيين في لبنان يحول دون صدامهم مع الجيش اللبناني ولكن الرئيس فرنجية رفض العرض من حيث المبدأ». وتكررت المحاولة ذاتها سنة 1982 حين حاول وفد مغربي، مشكل من ابن سودة (مستشار الحسن الثاني هذه المرة) وأحمد رضا كديرة وأحمد الدليمي التوسط بين الدولة اللبنانية وفصائل المقاومة الفلسطينية بعد مصرع الرئيس اللبناني بشير الجميل، لكن أخاه أمين الجميل، الذي خلفه على رأس الجمهورية، رفض اقتراح مبعوثي الملك وبرر رفضه بأن

«مجرد قبول قوات مغربية في لبنان يفتح الباب أمام دخول قوات عربية أخرى وهو أمر لا يطيق لبنان احتماله». غير أن المغرب نجح لاحقا في عقد قمة عربية في الدار البيضاء (1989) للنظر في تطور القضية اللبنانية وهو ما مهد لعقد مؤتمر الطائف برعاية لجنة ثلاثية مغربية جزائرية سعودية، مما أدى إلى إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية وإقرار الدستور الجديد للبنان سنة 1990.

أخذ الدور المغربي، كما رسمه الحسن الثاني ووجهه، بخصوص القضية الفلسطينية في البروز عقب حرب يونيو 1967، فإلى حدود هذه الحرب «كانت مصر مهيمنة هيمنة كاملة على القرار الفلسطيني»[30] ولكن تداعيات الهزيمة وانحصار الزعامة الكاريسمية لجمال عبد الناصر وظهور مقاربات جديدة لحل القضية فتح أبوابا أخرى، غير الباب الناصري، أمام القرار الفلسطيني، فقد «أدت خيبة الأمل الفلسطينية إلى تغيير جذري في عمل الفصائل الفلسطينية وفي تحالفاتها العربية، انطلق التغيير من الشعور بوجوب الامساك فلسطينيا بالمبادرة. تشكلت حركة فتح وكانت نواتها مجموعة من المثقفين الفلسطينيين المهاجرين في دول الخليج العربي أبدى الملك الحسن الثاني رغبة في ربط علاقة مع هذه النواة الفلسطينية الجديدة»[31]. في سياق هذه التحولات، كلف الملك الحسن الثاني سفيره في لبنان أحمد بن سودة القيام بمهمة فتح قنوات اتصال بزعامات فلسطينية واستخراج رأيها في شأن رؤيتها لحل القضية الفلسطينية. فقد استهل المسلسل بالاجتماع الذي تم بين ابن سودة ومحمد النجار المعروف باسمه الحركي «أبو يوسف»، الشخصية القيادية في م.ت.ف وهو ما مهد للقاء هذا الأخير بالملك الحسن الثاني. وقد اندرجت هذه التحركات والاتصالات في إطار سعي المغرب إلى القيام بدور الوسيط بين الزعامات الفلسطينية والدوائر المعنية والمؤثرة في السياسة المتعلقة بالشرق الأوسط[32].



قدم السماك تفاصيل عن اللقاء الذي تم بين «أبو يوسف» والحسن الثاني، استنادا إلى رواية أحمد بن سودة (عراب هذا اللقاء). ويمكن اختزال طبيعة الحوار الذي جرى بين الرجلين حول إمكانية النظر إلى القضية الفلسطينية من منظور واقعي غير ما درج عليه إلى ذلك الوقت مثل رمي اسرائيل في البحر والموقف من يهود الشتات ومدى القبول بهجرتهم نحو اسرائيل[33]. أبان اللقاء، حسب هذا المصدر، عن تطور ملموس في النظرة الفلسطينية إلى الصراع مع اسرائيل، وهو ما ابتهج له الحسن الثاني، الذي أعطى أوامره بتهييئ جوازات سفر مغربية للمسؤولين الفلسطينيين[34]. لتبدأ الترتيبات السرية لعقد لقاء بين ياسر عرفات (أبو عمار) والملك الحسن الثاني لأول مرة.

تستوقفنا لدى استعراض السماك بدايات انخراط المغرب في القضية الفلسطينية أن توجه الملك الحسن الثاني لم يلق القبول لدى جميع أفراد البطانة الملكية «فعمد الملك إلى بعثرتهم في مهمات خارج المغرب»[35] فمن هؤلاء الذين لم يرضوا عن مسلك الملك، هل هم مستشارون، ديبلوماسيون، عسكريون أم من العائلة المالكة نفسها؟ ما الذي دفعهم إلى هذا الموقف السلبي، هل الخشية من انغماس النظام في قضية شائكة أم لاعتبارات أخرى؟ لانملك إجابات عن هذه الاستفهامات ولكن غياب القبول بتوجه الملك الحسن الثاني داخل الدائرة المحيطة به يبين أن ثمة تخوفات أو اعتراضات أو هما معا في شأن انخراط الملك في القضية الفلسطينية. اتخذت الترتيبات السرية لاستقبال عرفات، وكانت كلمتا السر هما الحقائب للدلالة على أعضاء الوفد الفلسطيني الذي سيحل بأكادير والحقيبة الكبيرة للدلالة على رئيس الوفد ياسر عرفات. لقد تمت الترتيبات من وراء ظهر أوفقير وزير الداخلية، الذي «فوجئ بوجود أعضاء القيادة الفلسطينية مع الملك الحسن الثاني، ارتبك الجنرال القوي واضطرب إلا أن الملك اكتفى بابتسامة ساخرة»[36]، فما الذي دعا الحسن الثاني إلى عدم إشراك أوفقير في الترتيبات لاستقبال عرفات بل وخداعه حسب رواية السماك؟ علما بأن عسكريين آخرين كانوا على علم بها وشاركوا فيما مثل حسني بن سليمان الذي حضر الاجتماع الأول بين الحسن الثاني وأبو يوسف، في حين رافق الجنرال النميشي بمعية ادريس السلاوي والحسن بن المهدي «الحقائب الفلسطينية» إلى أكادير. هل كان الحسن الثاني «يشك» في علاقة أوفقير بالموساد، هل أراد إبعاده عن الاتصالات خصوصا وأنه كان متهما بتسهيل عمليات هجرة اليهود المغاربة لاسيما بعد حرب 1967، هل كان أوفقير من بطانة الملك التي اعترضت على انغماسه

في الشأن العربي؟

مهما يكن الأمر، مثل لقاء أكادير بين الحسن الثاني وياسر عرفات تحولا في مسيرة القضية الفلسطينية التي بدأت حسب تعبير السماك «تتحرك على أنغام الديبلوماسية الملكية المغربية». وشكل نقطة انطلاق لاتصال زعامات فلسطينية، لاسيما عصام السرطاوي وهاني الحسن، بمسؤولين اسرائيليين وغربيين. ولعل أول لقاء رسمي فلسطيني اسرائيلي هو الذي تم في بيت ابن سودة بالرباط بين عصام السرطاوي وشخصية يهودية اسرائيلية[38]، وكان الحسن الثاني قد عمد

إلى تحطيم الحواجز النفسية والمعنوية والسياسية بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ولم يتورع هو نفسه على تحطيم الحواجز الاعلامية حينما استقبل ناحوم غولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي في الفترة ذاتها تقريبا (1970)[39]، وهي شخصية كانت مقربة من الحكومة الاسرائيلية.

لقد عمل هيكل في مفكراته على بيان اتصال الحسن الثاني بزعامات اسرائيلية وشخصيات يهودية عالمية للمقصد الذي بيناه سابقا. أما السماك فنظر إلى الأمر من زاوية معينة بل مبررة إيجابيا لسعي الملك من وراء هذه اللقاءات. وإذا كان هيكل قد اعتبر قرار القمة العربية في الرباط سنة 1974 بشأن الاعتراف بـ م.ت.ف ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني بأنه «خدم السياسة الاسرائيلية»، فإن السماك اعتبر القمة العربية السابقة، استنادا إلى ذلك القرار، قد «وضعت الشرعية المستقلة للعمل الفلسطيني»[40]، ثم أبرز الدور الفعال للحسن الثاني في القضية الفلسطينية كما تجسد في مؤتمر القمة العربية بفاس (1982) وصولا إلى اتفاق أوسلو.

إننا، إجمالا، بصدد رؤيتين متناقضتين لدور الحسن الثاني في العمل العربي خلال ثلاثة عقود تقريبا، ولكننا نخلص إلى ما يلي:

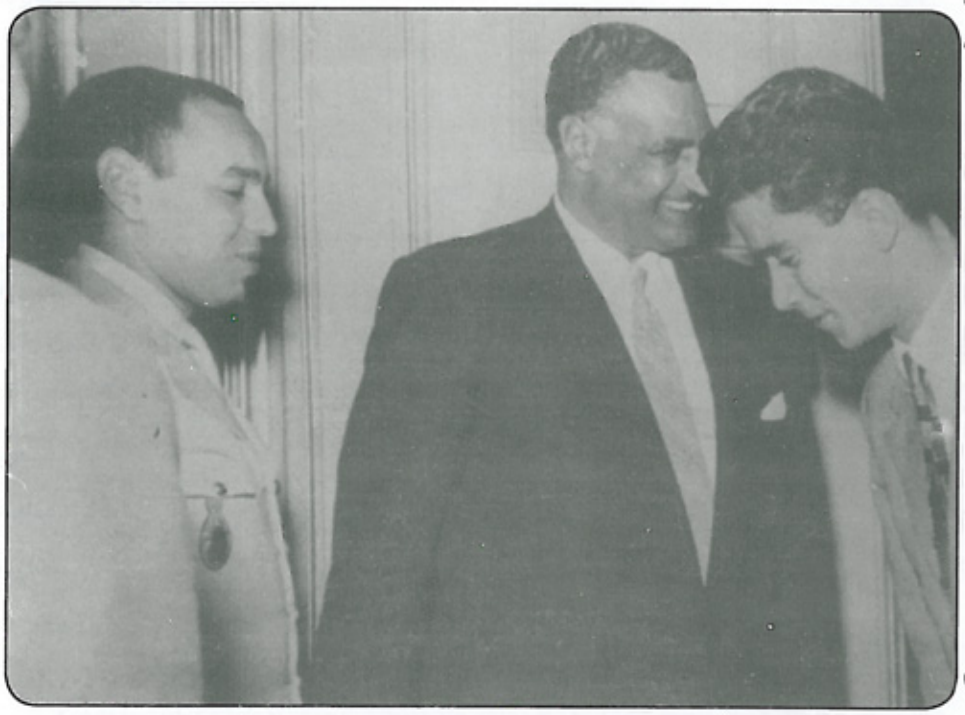

- توفر الكتابات المشرقية عن دور المغرب في الشأن العربي، وخاصة تأثير الحسن الثاني القوي بصرف النظر عن طبيعة تقييمه، عددا من التفاصيل والتعاليق لا توفرها الكتابات المغربية، لأن عددا من الوساطات والاتصالات واللقاءات تمت في العواصم المشرقية ولقيت الاهتمام أكثر في وسائل الاعلام هناك ولدى الزعامات والشخصيات الفاعلة، فالقاهرة وبيروت شكلتا دوما مصدر الأخبار والتعاليق ومركز الثقل الصحفي والسياسي. وتعكس كتابات هيكل والسماك جانبا من هذا الأمر.

- هناك شبه اتفاق بين السماك وهيكل على أن دور الحسن الثاني في الشأن العربي بدأ في البروز مباشرة بعد نكسة 1967، وإثر تعرض شخصية عبد الناصر وزعامته للاهتزاز في العالم العربي ارتباطا بهذه النكبة. ثم تعاظم دور الحسن الثاني وتأثيره بعد حرب 1973 وصولا إلى بداية التسعينيات حيث أضحى الحسن الثاني بحسب تعبير هيكل «مشاركا رئيسيا وبدور قيادي في توجيه مصائر أزمة الشرق الأوسط»[41].

- جنوح الحسن الثاني نحو الحل الديبلوماسي - السياسي للقضية الفلسطينية واستبعاد الحل العسكري بحكم غياب التكافؤ في ميزان القوى بين العرب واسرائيل، حيث حصل توافق في هذا الشأن بين هيكل والسماك.

- إن تقييم إسهام الحسن الثاني في الشأن العربي غير متوازن وهو ما يعكسه مصدران صحفيان شرقيان (هيكل والسماك)، واحد مغرض وقدحي بكيفية خطية والآخر احتفالي اطرائي على النحو ذاته. وقد أملى هذا التقييم المتناقض اعتبارات كثيرة منها العلاقات الشخصية وحساسيات الماضي القريب والبعيد وتضخم الأنا لدى صاحب التقييم ومحاولة منح صاحب التقييم لنفسه حجما أكبر من الحجم الحقيقي في علاقته بالوقائع والشخصيات التي تفاعل معها.

الهوامش

(1) صدر الكتاب باللغة الاسبانية سنة 1997، أما ترجمته العربية فلم تظهر إلا بعد ثماني سنوات، وقد قام بها عبد العالي بروكي، منشورات الزمن (سلسلة ضفاف، الرباط، 2005).

(2) المرجع نفسه، ص.ص 251-296 .

(3) المرجع نفسه، ص. 9.

(4) محمد التازي: مذكرات سفير، ج 1، مطابع الأنباء، الرباط، غشت 2000.

(5) محمد السماك: الارهاب والعنف السياسي، دار النفائس، بيروت 1996.

(6) محمد السماك: التحولات المشرقية في السياسة المغربية، دار النفائس، بيروت، 1996.

(7) محمد حسين هيكل: مفكرات في ملفات ملكية... المعلوم والمكتوم في دور الملك الحسن الثاني، مجلة الكتب / وجهات نظر (القاهرة)

- العدد 9، أكتوبر 1999، ص. 4-13.

- العدد 10، نوفمبر 1999، ص. 4-17.

(8) هيكل: المرجع نفسه، العدد 10، ص. 10.

(9) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(10) المرجع نفسه، العدد 9، ص. 13.

(11) المرجع نفسه، العدد 9، ص.12-13.

(12) المرجع نفسه، العدد 9، ص. 10.

(13) المرجع نفسه، العدد 9، ص.11-12 (تحمل المفكرة رقم 3 عنوانا معبرا عن رؤية هيكل «الاعترافات تنهمر مع الدموع! والتاريخ وحدة يستطيع أن يحكم».

(14) المرجع نفسه، العدد 10، ص. 14.

(15) المرجع نفسه، العدد 9، ص. 8.

(16) المرجع نفسه، العدد 9.

(17) المرجع نفسه، العدد 10، ص. 13.

(18) المرجع نفسه، العدد 10، ص. 14-15.

(19) المرجع نفسه، العدد 10، ص. 15.

(20) أثارت مفكرات هيكل نقمة بعض الكتاب المغاربة وخصوصا ممن ارتبطوا بالحسن الثاني ارتباطا وثيقا وخصوصا السفير محمد التازي حيث رد على هذه المفكرات في جريدة العلم، راجع بالخصوص

- العلم، العدد 18075 الصادر بتاريخ 14/11/1999 تحت عنوان «حينما يخون الصحفي ذاكرته»، ص. 4.

- العلم، العدد 18103 الصادر بتاريخ 12/12/1999 تحت عنوان «هيكل يزور وقائع التاريخ بوقاحة ويدعي كتابته بصراحة»، ص. 10، راجع كذلك:

علي السعدي: الاسرائيليات الحديثة لها ضحايا منهم محمد حسين هيكل، العلم.ع. 18077 الصادر بتاريخ 16/12/1999.

(21) السماك: «التحولات الشرقية...»، ص. 57-58، ص. 68، ص.74.

(22) التازي: حينما يخون الصحفي ذاكراته، مرجع مذكور.

(23) هيكل: الكتب وجهات نظر، العدد 10.

(24) المرجع نفسه، العدد 9، ص. 12.

(25) السماك: التحولات المشرقية، ص. 104.

(26) المرجع نفسه، ص. 105.

(27) المرجع نفسه، ص. 80.

(28) المرجع نفسه، ص. 84.

(29) المرجع نفسه، ص. 94-89.

(30) المرجع نفسه.

(31) المرجع نفسه، ص. 50.

(32) كتب السماك عن هذا الدور وأهدافه «مدجسور تعبر عليها منظمة التحرير الفلسطينية إلى مواقع القرارات الدولية المعنية بتطورات الوضع في الشرق الأوسط، وتحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، إضافة إلى عدد من الدول العربية»، المرجع نفسه، ص. 49.

(33) ذكر هيكل أنه التقى بالحسن الثاني قبيل القمة العربية في الدار البيضاء سنة 1965 وأبدى له ملك المغرب تشاؤمه من نجاح المؤتمر، بسبب المزيدات الرخيصة ،وكان نقده لاذعا لمن أسماهم» اخواننا العقائديين من عرب المشرق ،«وكان لومه للفلسطينيين قاسيا ،لأنهم يعرفون حقيقة ما جرى لقضيتهم ولكنهم يكذبون على أنفسهم وعلى اخوانهم ، » «مفكرات ملك ،الكتب / وجهات نظر ،العدد ،10 ص. 12.ويبدو أن نفس هذا التعليق ينسجم عموما مع طبيعة ما جرى في اللقاء الذي تم لاحقا بين الملك الحسن الثاني و« أبو يوسف».

(34)السماك :التحولات السياسية ....ص.53 .

(35) المرجع نفسه، ص. 50-51.

(36) المرجع نفسه.

(37) المرجع نفسه.

وعن لقاء أكادير بين الملك الحسن وياسر عرفات، راجع:

- الحسن الثاني: ذاكرة ملك، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ص. 153-154.

(38) السماك: التحولات المشرقية.... ص. 59.

(39) المرجع نفسه.

(40) المرجع نفسه، ص. 59.

(41) هيكل، الكتب وجهات انظر، العدد 9، ص. 8.



الديناميات الجديدة للفضاء العمومي العربي وإرادة المستقبل المحلية

عزالدين العزماني / باحث مغربي
مقيم بأمريكا/ متخصص في
النظرية السياسية

في أطرُوحته المرجعية حول «التحول البنيوي للفضاء العمومي» (1962) حاول الفيلسُوف الألماني يُورغن هابرماس Jurgen habermas، أن يَضع يدهُ على مكمن الخلل في سيرُورة تطور الفضاء العمومي ((Public sphere في المجتمعات الأوربية لأجل تخليصه من «توتاليتارية (Totalitarianism)» لحظة ما بعد الحرب العالمية الثانية. رأى هابرماس أن الفضاء العمومي الذي انطلق في بدايته كفضاء أدبي وفكري للنقاش النقدي العقلاني بين مُواطنين أحرار ومتساوين (المقاهي، الصالونات الأدبية، الصحافة والإعلام، الجمعيات الثقافية...) ، قد تحول إلى فضاء للهيمنة والإخضاع والتسويق في شكل من أشكال استعادة بعض «البنيات» الفيودالية القديمة (Refeudalization). حاول هابرماس تحرير الفضاء العمومي عن طريق استعادته لمفهُوم العُمومية ((Publicity ليدُل على العقلانية التي تتصل بالمصلحة العامة للإنسان والمواطن. إنه الفضاءُ الأمثل الذي يَسمح بالاستعمال العمُومي للعقل (The public use of raison) في استقلال تام عن الدولة والسُوق. فضاءٌ يكونُ فيه المواطنُ في ظل الدولة الدستورية مستقلاً ومتحرراً من منطق «المصلحة العليا للدولة» ومن «عقل الدولة» بالمعنى الميكيافيلي، ليكون بمقدوره إعادةُ بنائها بما يتوافقُ مع مصالح الإنسان والمجتمع، في ظل سيادة القانون والمؤسسات. في ظل مُجتمعات اللادولة (Society without State) بتعبير «بيار كلاستر» أي المجتمعات التي تغيب فيها المؤسسات التي تمثل القيم الانسانية للعمل العام: (الدولة) هنا بمعنى نظام القيم الخادم لمصلحة الشعب (الحرية، العدالة، الكرامة..)، و(السلطة) بما هي نسق لتحقق تلك القيم، قابل للمحاسبة والنقد والمراجعة، في حال عدم تمثل تلك القيم السياسية الانسانية. في تلك المجتمعات التي يكون فيها للأسطورة الدور الاكبر في توجيه الخيال السياسي، كان عصيا ان يتحقق تشكل ذاتي (Self-identification) لمثل هذا الفضاء العمومي النقدي. اذ المؤسسية والعقلانية شرطان جوهريان لتحقق الارادة الذاتية للفضاء العام.

معضلة التحقق الذاتي

لم يكن العالم العربي (قبل أن يتحرر جزء من قدراته) ليشُذ عن نمُوذج مُجتمعات اللادولة: مُجتمعات ظلت تعيش في ظل سُلطة ابتلعت الدولة، فافتقدت هذه الأخيرة دلالتها كرأسمال رمزي ومادي لتمثيل الإرادة العامة ومصالح الإنسان والمواطن. ظلت الصيغة الكولونيالة «الدولة المستوردة» (برتراند بادي) تنتج تناقضاتها الذاتية في السياق الجديد. وفي غياب «الرصيد» الحضاري لهذه المؤسسة الحديثة في سياقنا التاريخي، عكست هذه «الدولة» وظائف الحكم الفردي التسلطي «أحادي الاتجاه» الذي ساد في تاريخها السياسي، بعيدا كل البعد عن الوظائف الحقيقة للدولة، فوظفت شعار «التحرر» وشعار «التنمية» وشعار «الاصالة» وغيرها من الشعارات باستمرار في سياق اعادة انتاج مشروعيتها المفقودة.

إذا كان المجتمع المدني يمثل المرحلة المتقدمة في تطور الفضاء العمومي، بحيث صار لهذا الاخير رؤية ورهانات سياسية فيما سماه هابرماس «الفضاء العمومي



السياسي». فإن المجتمع المدني في ظل «الدولة المستوردة» لم يكن ناتجا عن المجتمع بل عن الدولة ذاتها، مما افقده اهم شرط من شروط التحقق الذاتي للفضاء العمومي، اي شرط الارادة المستقلة والمسافة النقدية عن السلطة الحاكمة.

الحقائق المحلية والانسياب العفوي للقيم

لم يكن مُمكنا في ظل تعقد جدلية الداخل والخارج أن يستمر هذا الوضع في السياق العربي. فقد ساهمت «التحولات» التي دفعت بها تيارات العولمة في «إعادة بناء» ارادات المجتمع وقُدراته المدنية، نحو استعادة الوعي بقيم الفكر السياسي الحديث. لم تعد حجة «السيادة المطلقة» للدولة قادرة على «اغلاق» الفضاء العمومي أمام الانسياب العفوي لقيم التحرر الفكري والحرية السياسية والكرامة الانسانية. ظهرت في هذا السياق ثلاث اتجاهات كبرى كرد فعل على سياق «عولمة السياسة»: تيار السيادة المطلقة للدولة، وتيار الخصوصية والهوية، ثم تيار الكونية وحقوق الانسان. تمايزت هذه التيارات فتمايزت بذلك القيم التي تحملها حد التنافر. مثلت هذه التيارات في عالمنا العربي فلسفة (النخبة السائدة). وكان الغائب الاكبر هو (المجتمع) الذي يُفترض أن تمثله هذه النخب، ولم يتأسس وعي حقيقي من قبلها (أي النخبة) بما يعتمل فيه من تحولات في انظمة القيم المجتمعية، ومن تزايد الطلب الفكري والسياسي على قيم التحرر والكرامة، وخاصة في صفوف الشباب والنساء والمظلومين والحركات الاجتماعية، وهي الفاعليات المجتمعية التي ظلت - في الغالب الأعم - مستقلة عن «النسق السلطوي الرأسمالي» (ماركيوز، العقل والثورة). وباستعمال تقنيات «الاعلام الجديد» (New media) والانفتاح على مساحات جديدة للتعبير وحرية الرأي، استطاعت هذه الفعاليات المجتمعية أن تقهر استبدادين: استبداد نموذج ما بعد الراسمالية (Post-capitalist module) واستبداد الدولة المستوردة ونظامها. وقامت بالتركيب الخلاق للتناقض الذي كانت تلعب على حباله التيارات الثلاث السالفة الذكر، أي التركيب بين منطق الهوية والسيادة والمواطنة. لاشك أن التركيب الخلاق بين هذه الابعاد سيسهم في تاسيس مرحلة التجاوز: تجاوز منطق السيادة المطلقة الذي صنع الاستبداد، ومنطق الخصوصية الذي بررها - في كثير من الحالات - بوعي او بدونه، ومنطق الكونية الذي راهن على الاصلاح الخارجي أو في حالات اخرى لم ينتبه الى تكلفته الحضارية.

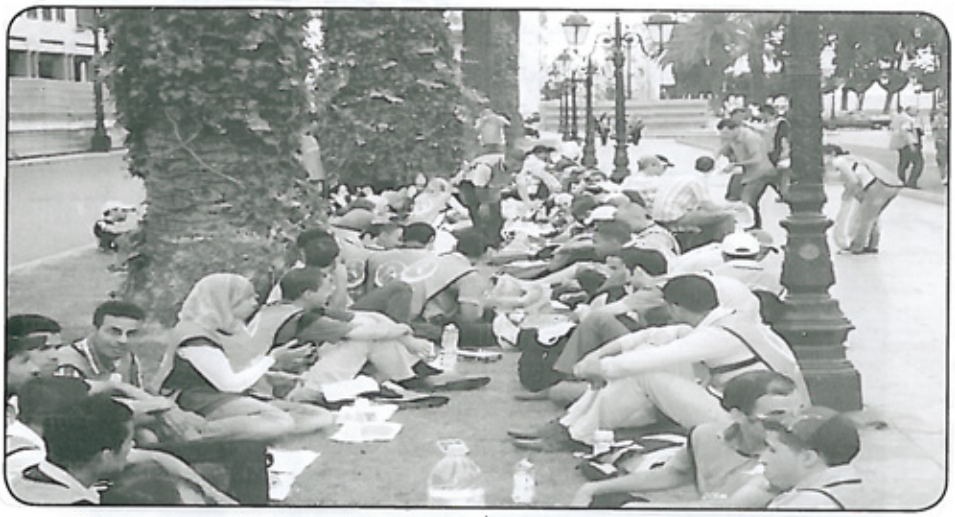

إن هذا التركيب المجتمعي كان يحمل في طياته عوامل الانبثاق الذاتي للفضاء العمومي، ولم يكن ذلك فقط «إعادة إنتاج» ميكانيكية للمنطق الفلسفي الذي تحمله التيارات الجديدة للعولمة، بما في ذلك تيارات الفضائيات والاعلام الجديد (المدونات، الفيسبوك، تويتر...)، ولذلك سيكون من السذاجة ان نعيد انتاج المقولة التي أنتجها الخطابين السلطوي والراسمالي معا بعد التحولات التي صارت في تونس ومصر، أي مقولة «ثورة الفيسبوك». إن أدوات الاعلام الجديد قد ساهمت في خلق ميكانيزمات جديدة للتواصل والتنسيق جديدة، لم يكن بمقدور الحركات الاجتماعية التقليدية التوفر عليها، لكن «الروح الفسلفية» و«الحرارة الاجتماعية» لهذه الحركات وللمجتمع بشكل عام هي التي كانت حاسمة في ان تعكس الطلب الاجتماعي والقيمي للتغيير. إننا هنا نحتفي بمقولة الفيلسوف اليوناني كاستورياديس «Cornelius Castoriadis»: «التاريخ إبداع لا حدود له»، وأن «العالم المعيش هو في كل مرة إبداع اجتماعي - تاريخي ملموس، وأن المجتمع هو خلق فريد وتأسيس ذاتي، لا ينقسم إلى طبقات، إنما ينقسم بين من يقبل النظام القائم على التبعية والاستلاب، وبين من يرفض هذا النظام». إننا نفهم الفضاء العمومي هنا كمتخيل اجتماعي «راديكالي» منتج للثورة ليس باعتبارها نتاجا للصراع الطبقي، ولكن كلحظة وعي المجتمع لذاته. وبهذا المعنى، فان الانبثاق الذاتي للفضاء العمومي المبني على استدماج الاعلام وشبكة المعلوميات، لا يمكن ان يدل - حصريا - على وظيفة الدمقرطة القسرية، كما لا يمكن ان يكون منتجا صافيا للبنية الاعلامية المستوردة العالية الجودة، بل هو في العمق انعكاس لتطور المجتمع المبنية على الحقائق المحلية (Local realities)، وعلى رؤية اجتماعية وسياسية حقيقية، بالاعتماد على توليفة فريدة بين ارادة التحرر ورصيد الهوية

والمواطنة، حيث يظل التحدي قائما لتجاوز التوترات المعقدة الأخرى التي يعرفها العالم العربي بينْ التقليد والتحديث، وبين الهيمنة والهامشية، ثم بين المحلي والكوني والتي تظهر بعض اولياتها اليوم.

فضاءات عمومية في عالم عربي متحرك

سبق للباحثة الأمريكية نانسي فرايزر Nancy fraser أن تحدثت عن فضاءات عمومية متعددة Multiple public sphere، ذلك أن تعدد العوامل المؤسسة للديناميات الاجتماعية والثقافية ينتج بالضرورة حالة من تعدد الفضاءات العمومية، كما أن الصراع في المجال الاجتماعي يفرض حالة التعدد. اعتبرت أطروحة فرايزر نقدا موجها لرؤية هابرماس للفضاء العمومي النموذجي الذي تساهم الرأسمالية في تشكيله وإعادة تشكيله. لكن هذه الأطروحة قد تفقد شيئا من بريقها إذا علمنا أن هابرماس قام بمراجعة جوهرية لأطروحته التي أنتجها في ستينيات القرن الماضي، حيث انتهى إلى الحديث عن ما يسميه ب (ما بعد الفضاء العمومي البورجوازي). قد تحيل التحولات التي انبثقت في الحالتين التونسية والمصرية والتي انتقلت بعفوية وانسيابية الى باقي البلدان العربية، على تماثل العوامل المنتجة للإرادات الشعبية الثائرة في العالم العربي، قد تسمح أيضا بالتفكير في ممكنات فضاء عمومي عربي تتماثل فيه القيم والإرادات. قد يكون هذا الفهم سليما إذا نظرنا إلى الفضاء العمومي من زاوية ثقافية تماثلية. غير أن إطلالة سريعة على الحقائق المحلية للمجتمعات العربية المختلفة ولأوضاعها التاريخية المتعينة يحيل على تعدد تمظهرات الفضاء العمومي فيها. يمكن التفكير هنا على الأقل في ثلاث أوضاع تاريخية للفضاء العمومي



في حالتنا. الوضع التاريخي الأول يحيل (كما بينا سابقا) على فضاء عمومي ثائر. إذ من الواضح أن الانبثاق الذاتي للفضاء العمومي المستقل والحر والنقدي ساهم في تحرير المجتمعين التونسي والمصري من قيود السلطوية واحتكار مؤسسات انتاج القيم والمعنى، وهذا الانبثاق انسحب حتميا على فضاء السلطة العمومية (Public authority sphere) وخاصة الفضاء الاعلامي، ليعيد بناء الفضاء العمومي بروح النقد والتحرر السياسي، كما أنه كان حاسما في إعادة بناء القدرات المدنية وتثويرها بما سمح بدخول المرحلة الجديدة، أي تغيير النظام والاتجاه نحو استبداله بآخر. وبغض النظر عن آفاق المرحلة المستقبلية ونتائج هذا المسار والتي تتصل بمحددات معقدة، خاصة فيما يتعلق ببناء وإعادة بناء النظام الجديد، فإننا نشهد انبثاقا لعمومية جديدة New publicity. نفس الوضع التاريخي نجده في سوريا، اليمن، وليبيا، مع فارق جوهري يتعلق بأزمة العمق المدني للفضاء العمومي بفعل توجهات تلك الأنظمة المعهودة في إغلاق منافذ النشاط السياسي والأهلي عبر مسارات تاريخية مختلفة. الوضع التاريخي الثاني ينبئ ب فضاء عمومي هادر انفعلت فيه إرادة التغيير مع حاجة الأنظمة إلى الخروج من "نمط سياسي محافظ" يكبل قدراتها في تدبير الموارد السياسية في ظل السياق العربي الجديد، وهذا ما تشهد عليه أساسا الحالة المغربية والى حد ما الحالة الأردنية. إن التحدي هنا يستلزم جرأة سياسية أكبر من قبل النظام السياسي، ظهرت بعض بوادرها في "اعلانات" الاصلاح التي تم التعبير عنها،

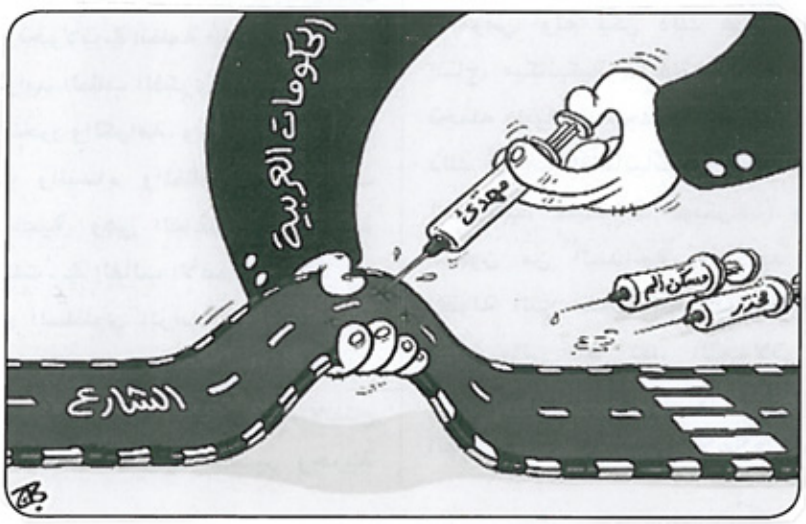



والتي يتعين أن تعيد الدولة للمجتمع، بالتأسيس لمسار بناء مؤسسات حقيقية، والانتهاء من احتكار مؤسسات انتاج المعنى، وأيضا تحرير الاعلام العمومي ليصبح معبرا حقيقيا عن ما يعتمل المجتمع من تحولات، وليس فقط أن يبقى - كما هو الان - مجرد "صالون" لانتاج "المساحيق" السياسية. خاصة وأن الاعلام في لحظات الانتقال الكبرى يعد فاعلا اساسيا في تأهيل الفضاء العمومي، باعتباره حاضنة حيوية لمختلف الاراء السياسية والاجتماعية المتصلة بالمجتمع والدولة. وفي الاتجاه الاخر، فإن اعادة بناء "الفضاء العمومي" يقتضي في ظل لحظة الانتقال العربي الراهنة، تجاوز أزمة النخب التقليدية القائمة، قد يكون هذا التجاوز مجالا لصراع كبير بين مختلف المكونات، لكن تناقض الدفاعات بين منافح عن الهوية مدع تمثيلها، ومنافح عن المواطنة مدع تمثلها، وآخر مدافع عن السيادة مدع تملكها لن يزيد الازمة الا تعقيدا. إن الحل هنا يقتضي جهدا في الصياغة الفكرية للحل السياسي، ربما من الأجذر أن نستعيد هنا أطروحة "الكتلة التاريخية" الحاملة لرهانات التركيب الفلسفي بين ابعاد الهوية والسيادة والمواطنة والتي تساهم في تاسيس القطيعة الابستمولوجية مع المنطق الذي حملته النخب بتياراتها الثلاث المختلفة (السالفة الذكر). ان كسب هذا التحدي هو صمام الامان الوحيد الذي سيجنب هذه التجربة من نموذج الفضاء العمومي الثائر، الذي يخرج من دينامية الاحتجاج في ضوء النظام القائم رغبة في إصلاحه من الداخل، نحو الاحتجاج على نفس النظام والتطلع إلى تغييره جوهريا. النمط الثالث للوضع التاريخي ما يمكن أن نطلق عليه الفضاء العمومي الراكد والذي تجسده بلدان الخليج العربي (تطرح مشكلة الطائفية في البحرين وآثار الاحتلال في العراق بعض عناصر التمايز عن هذا النمط)، حيث ينعدم الحد الأدنى من شروط الحقل السياسي المتمايز، الذي يسمح بتشكلات مدنية واجتماعية قادرة على التشكل الذاتي المستقل والمتمايز عن السلطة. كما أن النماذج التنموية المحايثة للنسق الاجتماعي الأصلي تنتهي إلى أشكال من التحديث الرأسمالي المتضخم والذي يفتقر إلى قيم الابداع والتجديد من الداخل، يحتاج الأمر هنا لطرح إشكاليات جديدة تتصل بدور الجيش وعائدات البترول في استدامة حالة العقم الحضاري (يمكن هنا التفكير في الحالتين الجزائرية والسودانية أيضا)، وأيضا من جهة أخرى العجز في تجاوز أنماط التواصل السياسي الطقوسي على الرغم من ديناميات التحديث القسرية البارزة. لا ينبغي أن نعلق على هذا النمط الثالث جميع تمظهرات تخلفنا الحضاري، ولكن الأكيد أن بلوغ هذه النقطة وحلحلة هذا النموذج الراكد سيكون مؤشرا حقيقيا ونوعيا على التحول الكبير في عالمنا العربي والإسلامي.

في المحصلة الأولية، تتعدد الوضعيات التاريخية للفضاء العمومي في حالتنا العربية الراهنة، وتتداخل عناصرها الثقافية في التمثل الواقعي قليلا، وتتمايز في الغالب الأعم بالنظر إلى الشروط التاريخية والحقائق المحلية المنتجة لها، غير أن الأكيد أننا نعيش لحظة تاريخية استثنائية تستثير تفكيرنا السياسي الراهن، وتساهم في استعادة رصيد مهم من الاعتزاز بالانتماء للأمة العربية، وتفتح لنا آفاقا جديدة لتملك قيم الزمن الحديث وفق رؤية جديدة للهوية المنفتحة والمتعددة.





السياسة وتطلعات المواطن

عزيز العرباوي
كاتب وباحث

السياسة هي فن الممكن يوصل إلى هدف مشروع ضمن سياقات من القيم والأخلاق والمبادئ المتعارف عليها إنسانياً، بحكم ارتباط الإنسان بأخيه الإنسان داخل المجتمع الواحد، ولكون فن السياسة متمايز عن العديد من الفنون الأخرى، ويتصف بصفات معينة تكاد تختلف جوهرياً عن صفات الفنون والقيم الأخرى. ومن الأفضل، ألا نفكر في بحث حقيقة السياسة، إلا إذا بحثناها من الناحية الواقعية واقترانها بالحياة البشرية، لأنها تقدم المجتمع مقترناً بالتفاعلات والمظاهر التفاعلية والتواصلية والعلائقية بين أفراده المختلفين والمتنوعين فكرياً واجتماعياً وعقدياً.



إن السياسة وسيلة للحكم وكذلك لمعارضة هذا الحكم، بل هي وسيلة لاكتشاف مدى فاعلية مجتمع ما، وقدرته على الحركية والتطور والتقدم عوض الجمود والرجوع إلى الخلف. فقد تقود إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن الاعتماد عليها في ممارسة السلطة، وقد تكون وسيلة تنظيم حياة أفراد المجتمع والتحقق من قدرتهم على العيش ضمن نظام سياسي معين، كما أنها وسيلة أيضاً للوصول إلى حل مشاكل محددة في المجتمع عن طريق البحث عن برامج اقتصادية واجتماعية للحد من الاستنزاف الاقتصادي والاجتماعي لدى أفراده.

يمتاز العمل السياسي بالميل الطبيعي إلى البحث عن مرتبة متقدمة لممارسة السلطة والتنقيب عن الوسائل الممكنة للحصول عليها. ويؤمن بعض السياسيين بإمكانية تحقيق هذا الهدف الكبير، ضمن منهجية للتفكير تستبعد في بعض الأحيان المبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية، فالرغبة في الوصول إلى ممارسة الحكم والسياسة عند هؤلاء لا تمر بالضرورة بمنهج معين يستمد مشروعيته من القيم الإنسانية، بل يستمدها من خلال قدرته على المناورة والكذب والنفاق وخلق الصراعات والتشنجات لكي يحصل على المزيد من القوة لتحقيق هدفه المنشود، والذي ينبني على التغلب على الصعوبات التي تعترض طريقه بكل الوسائل غير المشروعة.

ويترتب عن العمل السياسي الذي يستغل الوسائل الخبيثة العديد من المشاكل نذكر منها على الخصوص:

× الاهتمام بالمصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة.

× حب الذات وتقديسها على حساب المجتمع والوطن.

× خلق صراعات فكرية وعقدية وسياسية تؤدي بالسلم الاجتماعي إلى الهاوية.

× الرغبة في السيطرة والتسلط على الناس واستعبادهم بشتى الوسائل.



× الرغبة في التوسع والجشع ...

× استنزاف الثروات الوطنية ونهبها وخلق مجتمع فقير وضعيف اقتصادياً واجتماعياً يسود فيه القوي على الضعيف والغني على الفقير...

إن هذه المشاكل التي تعترض مجتمعاً ما، يكون فيه العمل السياسي يفتقر إلى الوضوح والأخلاق والقيم والشفافية والتنافس الشريف، لابد أن تكون حجر عثرة أمام تطوره وازدهاره. ومن هنا، فوظيفة السياسة هي تغيير أقدار المجتمعات الضعيفة والفقيرة نحو الأحسن من خلال ترشيد الإنفاق، وتوزيع الثروات الوطنية، وتنويع مصادر الدخل، والبحث عن سبل لإحقاق العدل والعدالة الاجتماعية بين كل أفراد المجتمع الواحد.

إن العمل السياسي يستوجب إيجاد الظروف والشروط المحددة التي تساعد على بلورته ضمن منهج علمي محدد المعالم غير غامض، فكلما كان الغموض في العمل السياسي إلا وبدأت بوادر الفشل تغزوه. فإخضاع العمل السياسي للغربلة والتنقية من الشوائب وذلك بسن قوانين صارمة ومنظمة وواضحة، يعطي الأمل في بناء مجتمع مسيّس قادر على إصلاح شؤونه وبناء ذاته، بينما العمل في الظلام وممارسة كل أشكال النفاق والكذب والتحايل ... تسهم مساهمة مباشرة في جعل هذا المجتمع أكثر تخلفا ورجعية من ذي قبل.

إن العجز عن التحكم في بعض المحسوبين على العمل السياسي في أي مجتمع، وتركهم يعيثون فساداً داخله باسم السياسة، يقود إلى إضعاف المجتمع وجعله حضناً للمفسدين والفاسدين الذين يسيطرون على دواليب السياسة والاقتصاد، ليرهنوا مستقبل الناس بين أيديهم وليتحكموا في الثروات والموارد ويخلقوا مشاكل لاتُعد ولا تُحصى، كل هذا كفيل بفقدان الثقة في السياسة وأهلها والعزوف عنها وعن ما يأتي من ورائها...

إن السعي إلى الاحتفاظ بالموقع السياسي داخل المجتمع بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، يجنب البلاد والعباد فرص التقدم والإصلاح. فمجرد رؤية نفس الوجوه السياسية والتعايش معها لعقود من الزمن، والتعاطي معها في كل المحطات الانتخابية كفيل بجعل الحياة كلها شيئا غير مرغوب فيه. ولعل واقعنا المغربي يعتبر أفضل مثال على ذلك. فأغلب الفاعلين السياسيين لايتغيرون ولم يغيروا من سلوكاتهم وخطاباتهم المجوجة وقراراتهم المستفزة للناس منذ عقود خلت، ومازالوا يفكرون في الاستمرار في الساحة السياسية وكأنهم يتعاملون مع ناس غير الناس، ومع مواطنين لايشبهون باقي المواطنين في بلدان أخرى. إنهم يصرون على تكريس الرداءة السياسية ويقفون في طريق الإصلاح والتغيير، وهم بالتالي لايدركون خطورة هذه المرحلة التي يريد المغرب فيها أن يمر فيها إلى الديمقراطية وتكريسها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بينما في نفس الوقت ينصبون أنفسهم أوصياء على الناس ناطقين باسمهمفي كل المحطات...

إن القطع مع كل السلوكات القديمة التي رهنت المجتمع لعقود ضمن سياسة ممنهجة ضد النخب المثقفة، وضد الوطنيين الحقيقيين، وفتحت الأبواب في وجوه الانتهازيين والفاسدين، هو أمر ليس بالهين مادام المواطن المغربي لم ينخرط بكل تلقائية وبكل جرأة. فالخوف من عودة نفس الوجوه التي ساهمت في تأخير البلاد وجعلها في الرتب الأخيرة عالميا وعربيا وإقليميا في جميع المجالات... ولذلك فالعمل على استبعاد هؤلاء بواسطة صناديق الاقتراع ودفعهم إلى الانسحاب هو دور المواطن أولا وأخيرا، لأنه هو الذي يختار بإرادته وعليه أن يفعل ذلك وإلا كان مساهماً من حيث يدري أو لا يدري في عملية المسخ السياسي التي كرسها هؤلاء الناس لعقود من الزمن عشناها معهم بكل مرارة .

ويمكننا الحديث هنا عن صعوبة تقدير هذه القطيعة الفعلية مع كل ملامح ما قبل دستور 2011، فالواقع مازال ينبئ بالعديد من المخاطر التي تتجلى في تردد العديد من النخب المتميزة من التقدم إلى الانتخابات والمشاركة في التغيير، بل إننا نسمع الكثير من الأخبار التي تتحدث عن تخوف الكثيرين من الإقدام على هذه الخطوة، والأسباب متعددة لا يمكن حصرها. وبالتالي فهذا التخوف مشروع، مادامت العديد من الإجراءات والسلوكات اللاديمقراطية البعيدة عن الشفافية السياسية مازالت تُتخذ داخل الساحة السياسية .

فلا يُعقل البتة الحديث عن الشفافية

والوضوح، ثم يأتي البعض ويمارس الإقصاء السياسي في حق المخالفين له في الرأي والموقف، أو يحاول الركوب على بعض الأحداث ويستغلها لصالحه ضد طرف آخر منافس له .

لاينبغي مطلقاً أن يمارس السياسي الجديد عمله السياسي ضمن رؤية تقليدية أكل عليها الدهر وشرب، فالتجديد السياسي يجب أن ينبني على التفكير في تطلعات المواطن والاستماع إليه وإلى مشاكله العديدة، والمساهمة في حلها، لا إلى ركوب موجة الصراع السياسي مع الأطراف المنافسة من خلال الإقصاء والتخوين والتكفير والاستبعاد...

العقل السياسي : رؤية نقدية :



هل يستطيع السياسي اليوم التخلي عن أفكاره المكتسبة طوال تجربته السياسية المتراكمة من خلال العمل السياسي الطويل في ظل نظام سياسي غير ديمقراطي؟ أم هو نتيجة لنظام يتشبث بكل ماضيه بما فيه من ظلم وقهر وعنف واستبداد؟ وإلى أي حد يمكن له أن يساهم في القطع مع ثقافة الاستبداد والتسلط التي تشبع بها منذ أن دخل غمار العمل السياسي واللعب مع الكبار؟ .

هذه الأسئلة نطرحها هدفاً في محاولة سبر أغوار العقل السياسي عندنا، وغاية في البحث عن الأسباب المقنعة التي ساهمت في تكريس ثقافة سياسية جامدة لا تتحرك إلا ضمن منظومة من الرؤى يحددها النظام السائد.



يتمسك السياسي برأيه وثقافته ومواقفه في كل المحطات السياسية الوطنية، وفي كل القضايا الدولية، متعمداً إخفاء قناعاته الفكرية والقيمية التي يدفنها في مشاعره ويتحسسها من خلال أحاسيسه، لأنه يدرك مدى خطورة البوح بها والإعلان عنها، مادام شريكاً داخل النظام السائد والحاكم. ومهما يكن الأمر فلا يحق له أبداً الخروج عن الخط المرسوم له رسمياً، خلافاً للسياسي في الغرب الذي لا يجد أي حرج في التعبير عن قناعاته حتى ولو كانت تخالف الموقف الرسمي للدولة مادام لا يلزم به المؤسسة أو الوزارة التي يسيرها.

ومن السمات البارزة لرجل السياسة عندنا، أنه لا يكون على استعداد مطلقاً للتخلي عن المواقف الرسمية أو تعديلها، بمجرد إدراكه لخطأ هذه المواقف أو خطورتها على البلاد، دون الرجوع إلى رؤسائه داخل النظام الحاكم، وهذا ما يدل قطعاً على أن أي سياسي يستمد تواجده في الساحة من النظام الحاكم، هو إنسان مسيَر (بفتح الياء) وغير مخير في كل القضايا الوطنية والإقليمية والدولية، بل حتى في طريقة حياته الخاصة. فهذا السياسي لا يتمتع بعقل خصب غني بالأفكار، يستخدمها في بعض القضايا التي تعترض طريقه، لأنه بكل بساطة يتعرض لغسل للدماغ بمجرد الانخراط في المنظومة السياسية .

إن العقل السياسي عندنا، لا يتعرض للتجديد ولا للإغناء بالأفكار، ولا لإخضاع المواقف للوقائع، بل إننا نلاحظ عليه بعض التأثير لعاطفة الذكورة في أحكامه وتفسيراته ومواقفه. فعدم الثقة في الآراء والمواقف الشخصية والرؤى الفكرية عند الشخص تقوده مباشرة إلى الضعف في اتخاذ القرارات وإلى عدم القدرة على التدبير السليم للأمور والمسؤوليات .

فتنمية قدرة السياسي الذهنية على إخضاع آرائه وأفكاره للوقائع والقضايا الحقيقية، هي أفضل طريقة لتغيير طريقة تفكير رجل السياسة اليوم. وتمر هذه العملية من خلال تكييف الآراء والمواقف مع الواقع، لا العكس، وذلك باحترام الأشياء كما توجد في الواقع والحياة والتفاعل معها، لا التعاطي معها كما يراها النظام الحاكم الذي يحاول رسم سياسة تتماشى مع طريقته في ممارسة الحكم والسلطة. ويمكننا أن نحدد بعض الخطوات التي يمكن للسياسي العربي عامة أن يسلكها حتى يكون أهلاً للثقة داخل مجتمعه، وهي



× عدم التشبث بالأفكار والمواقف التي لا تثبت صلاحيتها بالتجربة والواقع .

× توخي النزاهة الصارمة في الحكم على الأشياء.

× التحكم الذهني في إخضاع المواقف والآراء والأفكار للوقائع الحاصلة .

× الاختبار النقدي للأفكار والمواقف وذلك بالتأني في اعتناق الفكرة الجديدة وتحليلها قبل تقبلها نهائياً.

× تجنب الأفكار الباطلة والتي تكون غير مجدية أو لها خطورة أو زائفة أو عقيمة ...

× التحلي بالتفكير المنتج الذي يعتمد على سعة الخيال، وغنى التجارب الشخصية .

× الوعي بالمسؤولية والتوافق مع الوقائع والمواقف المتعلقة بكل القضايا الوطنية والقومية والدولية...

إن نشأة الأفكار في ذهن السياسي، وتعريضها للجهد الذهني الخلاق الواعي بالمسؤولية، وللفحص الناقد الذي يقود إلى اختيار الطرق الكفيلة بتحقيق التوازن بين ذات رجل السياسة الفاعل وبين النظام السياسي الحاكم لهو كفيل بخلق عمل سياسي متطور حداثي يقود نحو بناء المجتمع وخلق دينامية سياسية واضحة المعالم للجميع .

فأفكار ومواقف رجل السياسة، يجب أن تحدث انطلاقاً مما يقوم به التفكير الذي يسبقها مباشرة من خلال استدعاء آراء تكونت في الذهن قبلاً عن طريق التعليم والخبرة والتجربة. كل هذا يساهم في حل المشاكل بكل وعي وإرادة، كما يحصل الاستعداد لدى رجل السياسة لإطالة مدى حالة الشك التي تعتبر حافزاً على الاستقصاء الواعي، والذي يقود إلى البحث عن الأسباب الحقيقية التي تكون وراء كل قضية عرضت له. وبالتالي، يكون قادراً على توجيه أفكاره إرادياً نحو تبني مواقف محددة من خلالها يتمكن من ترك بصماته فيها، ويحس الناس فعلاً أنهم أمام مفكر لا أمام ببغاء يكرر ما يملى عليه من الجهات الرسمية.

إن رجل السياسة اليوم مدعون إلى العناية بالملاحظة الدقيقة لديه، وتدريب نفسه على البحث عن المعلومات المتوافرة، والتسلح بالمعرفة المناسبة والجديدة. فعادة ما نرى سياسيين يجترون نفس الكلام ونفس الخطاب لمدة سنوات إن لم نقل لعقود، وهذا ما يؤثر سلباً على قدرتهم على إبداع خطاب تواصلي جديد ينسخ القديم والمتلاشي، وبالتالي، يصابون بخيبة الأمل عندما يوجهون خطابهم إلى الناس فيرون منهم السخرية واللامبالاة. والسبب هو فشلهم في استخدام الخيال عندهم، والوعي بضرورة التفكير في تجديد الخطاب السياسي لديهم.

وهناك سياسيين –وهم كثر- لا يؤمنون بالاختلاف في المواقف والآراء، فيعملون ، انطلاقاً من وعيهم بثقافة الإقصاء والتطرف في الرأي، على محاربة مخالفيهم بكل الوسائل الغريبة التي تدل دلالة قاطعة على فشلهم في تدبير اختلافهم بطرق حضارية تستبعد الأفكار المدمرة التي ترتبط بالذاتية أكثر مما ترتبط بالبناء والتطور. فالتفكير في ربط علاقة مع الاختلاف والاقتناع به يساهم في خلق مجتمع متحرك يؤمن بالتعدد والتنوع الثقافي والسياسي والفكري. وبالتالي، الحفاظ على السلم الاجتماعي، بينما تكريس الإقصاء والتشدد في الرأي يقود حتماً إلى التشرذم والصراع بين أفراد المجتمع الواحد.

إن تجديد الفكر لدى سياسيينا ضروري اليوم، لأنه يحسن مستوى الوعي ويمكن إدراكه، من خلال الظهور في الذهن الواعي بالواجب والمسؤولية، فيقود حتماً إلى خلق ردود أفعال إيجابية نتوقع منها وجود رغبة قوية لحل المشاكل والمساهمة في تجاوز الصعوبات التي تعترض الدولة والمجتمع. فهذا التجديد يجب أن يبدأ من الذات أولاً من خلال تبني ثقافة جديدة تقطع مع السلوكات السياسية القديمة، وتحيي في النفس وفي الذهن أفكاراً تقوم على أسس من القيم الأخلاقية والمبادئ الإنسانية التي تجدها حاضرة في الحقل السياسي. أما الارتكان إلى التطرف والذاتية فلا يصلح من الأمر شيئاً.

فإخضاع العقل إلى السلطة الفكرية والتحكم فيه قبل أن ينحرف بعيداً عن الوقائع الحاصلة في الحياة، كأن يسلك طريقاً غير حقيقي مبني على الخيال الموغل في الذاتية والتفكير الأحادي، أو على الصدفة غير المنطقية، يهيأ المرء لإدراك أن هذا العقل قد يقع في مغالطات لا نهاية لها إذا ما لم يتم التحكم فيه. فقد تغزو العقل افتراضات غير محققة تُبنى على بعض التعبيرات الخادعة أو بعض المواقف الغامضة من هذا الطرف أو ذاك، وهذا ما لا يمكن التغلب عليه بسهولة لتجاوز الأزمات والمشاكل والتفكير في حلها ...

الحركات الاجتماعية والسياسية
مقاربة في المفهوم

د. عبد الرحمان شحشي

يستخدم مصطلح الحركة الاجتماعية في بعض اللغات، كالعربية والفرنسية والألمانية، بمفهوم واحد وهو: الحركة بين الناس وعدم الاستقرار، أو المحاولة الجماعية للوصول إلى هدف واضح، وخاصة التغيير في نظم اجتماعية معينة، ويعتبر هذا التغيير، هو المعيار الرئيسي لأهداف الحركة الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن الهدف من الحركة الاجتماعية هو التغيير في النظم والعلاقات الاجتماعية، فإنه يمكن استبعاد بعض الظواهر التي تتشابه مع الحركات الاجتماعية، والتي لها علاقة مباشرة بها، كالإضرابات والمظاهرات قصيرة الأجل أو حوادث الشغب.

وتوجد مجموعة من التعريفات للحركة الاجتماعية:

عرف قاموس أكسفورد الحركة الاجتماعية بأنها مجموعة من الأفعال لجماعة ما تتحرك باستمرار نحو غاية خاصة بها.

كما عرفها رادولف هيبرل Rudolf Hebril في مؤلفه: «الحركات الاجتماعية» بأنها نوع خاص من جماعات الفعل المتسق، والتي تستمر مدة أطول، وتكون أكثر تكاملا وتماسكا من الغوغاء والجمهرة، وهي ليست منظمة مثل الأندية السياسية والجمعيات.

ويرى «هيبرل» أن مجرد التشابه في المشاعر والتساند بين عدد كبير من الناس لا يكون حركة، كما أن مجرد تقليد العمل الجماهيري لا يشكل حركة، وإنما تنشأ الحركة الاجتماعية حين تتحد المشاعر والأهداف فيعمل الأفراد في ظل مشاعر وأهداف مشتركة تعبر عن تماسك الجماعة. وانطلاقا من تعريف «هيبرل» للحركة الاجتماعية، يتضح دور الوعي الاجتماعي الذي يتمثل في الإحساس والانتماء والتماسك بين أعضاء الجماعة، والذي يتحقق بدرجات متفاوتة بين أعضاءها.

من هنا نلاحظ أن الهدف الذي كان يسعى إليه «هيبرل» هو تطويره لنظرية علمية مقارنة مع الحركات الاجتماعية من خلال الإطار الشامل لعلم الاجتماع، حيث أمن بأن الخاصية المميزة للحركة الاجتماعية هي: أنها تهدف إلى إحداث تغييرات راديكالية في النظام الاجتماعي القائم، وبخاصة في مجالات توزيع الثروة وعلاقات العمل، لكي تشمل الحركة الاجتماعية كل فئات المجتمع من طلبة وعمال وفلاحين ومأجورين.

وعليه فهو لا يربطها بنوع معين من الجماعات ذات البناء الخاص... فالحركات الاجتماعية، حسب «هيبرل»، تؤدي إلى تنمية عدد كبير من الجماعات الصغيرة غير الرسمية، التي تساعد على توضيح العناصر القيادية، كما تساعد على توضيح توزيع المكانات والأدوار بين أعضائها.

أما العالم الألماني "لورانز فون شتاين"، فيرى أن الفكر النظري في هذا المجال، لم تعد له دلالة باعتباره مؤشرا على حدوث تطورات عظمى، وكان محور اهتمامه هو الحركات الفعلية للبروليتاريا التي أسماها بالحركة الاشتراكية؛ أي أن اهتمامه انصبّ على تحليل العلاقة بين الحركات الاجتماعية والأوضاع السائدة طبقيا وأشكال الحكومات. إلا أن "بول ويلكنسون" اعتبر "الحركة الاجتماعية" عملا جماعيا مقصودا لإحداث التغيير في أي اتجاه وبأية وسيلة، كما أنها تنشئ في البداية تنظيما غير رسمي حتى في الحركات ذات التنظيم الديمقراطي".

مظاهر الحركة الاجتماعية:

وعرف "جيمس مكاي" الحركة الاجتماعية بأنها الجماعات التي تمر بحالة تحول مستمر لإحداث تغيير في المجتمع الذي تعد هي جزءا منه، مؤكدا على أربعة مظاهر للحركة الاجتماعية وهي:

1- وجود القيم المشتركة والأهداف المدعمة التي تعبر وتنبثق من إيديولوجية معينة.

2- الشعور بالعضوية والمشاركة، وتغلب صفة "نحن" على "الأنا"

3- فهم المعايير المشتركة لما يجب أن يفعله المؤيدون، والتعريف بالجماعات الخارجية عن الحركة وموقفهم اتجاهها.

4- تحديد بناء لتقسيم العمل بين القادة والأعضاء في الحركة.

وعلى هذا الأساس فإن الحركة الاجتماعية، ومن خلال المنظور السوسيولوجي، تمثل باستمرار عمليات متطورة للتغيير في النظام الاجتماعي القائم

وذلك نتيجة لعدم الرضا السائد عن طريق اتفاق الجمهور على قيم وأهداف محددة لتغيير الأبنية القائمة، حتى تصبح أكثر انسجاما مع قيمهم.

ويذهب علماء النفس إلى أن الحركة الاجتماعية هي مجموع الجهود التي يجب أن تكون واعية وصادرة عن أفراد يجدون أنفسهم في موقف معين يعانون من مجموعة من المشكلات، والتي يمكن حلها عن طريق السلوك الجمعي. كما أن أي حركة اجتماعية لا بد أن تخلق البيئة الاجتماعية، التي تمكنها من الحياة والازدهار، ومن تم الانتصار على الواقع الاجتماعي الموجود بالفعل ، ولا بد أن تتضمن الحركات الاجتماعية نمطا من أنماط التخطيط الاجتماعي ، وهي تعتبر إحدى القوى المعتمدة في محاولات تغيير النظم الاجتماعية.



أما الحركة السياسية فهي محاولة لتغيير البناء السياسي القائم، عن طريق العمل الجمعي، وهي أضيق نطاقا من الحركة الاجتماعية، وذلك لأن الأولى محددة بالنظام السياسي السائد، ومرتبطة بالنظام الاجتماعي كله. كما تختلف الحركة السياسية من مجتمع لآخر وفقا لطبيعة نظام الحكم السائد، وحجم التناقضات المسببة للحركة، أما الحركة الاجتماعية فقد تتجاوز حدود أكثر من وطن .

ومن أهم الحركات السياسية، نذكر حركة اليسار الجديد والتي تتلخص أهم أهدافها في:

1- الفعل أو العمل
2- المساواة
3- الحرية
4- الثورة.

نماذج لبعض الحركات الاجتماعية :

ميز "هربرت بلومر Herbert Blumer" في الحركات الاجتماعية بين النماذج التالية :

• حركات الإصلاح : تغييرات اجتماعية تدريجية، تهدف إلى تغيير بعض الوجوه الخاصة، أو تعديل النظام القائم في المجتمع.

• الحركات الدينية: تحاول إحداث تغيير راديكالي للنظام القائم (الحركة المهدية في السودان، حركة الإخوان المسلمين بمصر...)

• حركة تعديل المكانة: إعادة توزيع القوة داخل النظام الاجتماعي، وليس الانتقال إلى نظام جديد راديكالي، وهي تمثل محاولة لتغيير مكانتها لإحساسها بعدم الرضا (ثورة العبيد، ثورة الفلاحين...)

• الحركات التعبيرية: تظهر حين يستعصي النظام القائم عن التغيير، حيث يأتي الأفراد بعبارات تعبر عن كرههم لهذا الواقع (المخزن الغبي- اللصوص...) أي أنها حركات تنشئ أناسا معادين لواقع يعايشونه.

• الحركات اليوتوبية: العيش في الدولة الفاضلة المثالية، كبديل عن واقع سيء (جمهورية أفلاطون/ يوتوبي توماس مور...)

• الحركات الأخلاقية: كالاحتجاج ضد الحروب النووية، والقضاء على العنصرية، والدفاع عن حقوق الإنسان الكونية.

• الحركات الرجعية: إعادة خلق الظروف التي كانت موجودة في السابق.

• الحركات العنصرية: حركة السيخ في الهند.

البيبليوغرافيا

1. توم بوتومور : علم الاجتماع السياسي - ترجمة وميض نظمي - دار الطليعة – بيروت - 1980
الفصل الرابع : التغيير والصراع السياسيان / ص : 104

2. السيد الحسيني : علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا – دار المعارف - 1988
الفصل الرابع : الحراك والتغيير السياسي / ص : 199

3. ألان سوينجوود : تاريخ النظرية في علم الاجتماع – ترجمة السيد عبد العاطي السيد – دار المعرفة الجامعية – 1996
- "الوظيفية، الصراع، و التغيير الاجتماعي"

4. عبد الهادي الجوهري : أصول علم الاجتماع السياسي - – دار المعرفة الجامعية – 1996

5. رايمون بودون وفريديريك بوريكو : المعجم النقدي لعلم الاجتماع – ترجمة سليم حداد – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع - بيروت / لبنان - 1986

6. إيمان شومان : دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية - – دار المعرفة الجامعية – 1996

7. محمد أحمد الزعبي : التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت / لبنان - 1991



في حوار مع الأستاذة نبيلة منيب،
الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد



حاورها : أسامة الزكاري

أسئلة اليسار المغربي .. التحولات والانتظارات

إن الإصلاح السياسي يظل مدخلا ضروريا لإنجاح كل جهود الإصلاح في المجالات الأخرى. أقول هذا الكلام وأنا أدرك عمق تحولات المرحلة المرتبطة بالتيارات الجارفة للعولمة والتي جعلت من نفوذ المال سلطة فوق كل السلط السياسية. لذلك، وجدنا أنفسنا متشبثين بمطلبنا الرئيسي الذي اختزله شعار الإصلاح الدستوري، والذي يشكل عنصرا محوريا في نضالنا السياسي من أجل وضع دستور ديمقراطي حقيقي يؤسس للفصل بين السلط، دستور يجعل الملك يسود والحكومة تحكم، دستور يربط المسؤولية بالمحاسبة ولا يتهاون في ذلك، دستور ينظم عمل كل المؤسسات ويستجيب للتغيرات التي نعيشها سواء على مستوى الحراك السياسي الداخلي أو على مستوى تحصين البناء الديمقراطي الكفيل بمواجهة طوفان العولمة الجارفة.

أسئلة اليسار المغربي .. التحولات والانتظارات

خلف قرار انتخاب الأستاذة نبيلة منيب أمينة عامة للحزب الاشتراكي الموحد، رجة حقيقية بين صفوف المتتبعين وقطاعات عريضة من الرأي العام والفاعلين في مجالات العمل السياسي والحقوقي والجمعوي. فلأول مرة في تاريخ مشهدنا السياسي تصل امرأة إلى منصب قيادة حزب سياسي، خاصة وأن الأمر يتعلق بحزب اختار قواعد الدمقرطة والحداثة لإعادة بناء أنساق الفعل والمبادرة والتنظيم واتخاذ القرار. ونظرا لأهمية هذا الحدث ولدلالاته العميقة، ارتأت مجلة « رهانات » استضافة الأستاذة نبيلة منيب، لإلقاء المزيد من الضوء حول السياقات الحزبية التي انتهت بانتخابها أمينة عامة لأحد أعرق أحزاب اليسار المغربي، وكذلك بهدف الاقتراب من مجمل رؤاها لتحولات المشهد الحزبي الوطني الراهن ولآفاق العمل المبادر والتحديثي الذي تحمل لواءه أسرة اليسار.

ونبيلة منيب، أستاذة جامعية، ومناضلة يسارية لها الكثير من البصمات الناصعة والمبادرات الجريئة، سواء على المستوى السياسي داخل تنظيمات اليسار، أو على مستوى عملها النقابي داخل النقابة الوطنية للتعليم العالي، أو داخل مجموعة من تنظيمات المجتمع المدني، حيث كان لها دور بارز في التأطير وفي التنظيم وفي التفعيل. ولعل هذه الصفات، وهذه الحيوية، وهذا الثبات على الموقف وعلى الإخلاص في الدفاع عنه، هي ما جعلها تحظى بثقة مناضلي الحزب الاشتراكي الموحد لانتخابها أمينة عامة له.

- مرحبا بكم الأستاذة نبيلة منيب ضيفة على قراء مجلة « رهانات ». نفتتح معكم هذا الحوار بالعودة إلى دلالات حدث انتخابكم أمينة عامة للحزب الاشتراكي الموحد، خاصة في سياقاته الوطنية المرتبطة بتبلور خطابات مقاربة النوع ليس فقط داخل الدولة، ولكن – كذلك – داخل مختلف تنظيمات المجتمع المدني والهيآت السياسية. كيف تقرؤون الحدث ؟

في البداية، أود أن أتقدم إلى أسرة مجلة «رهانات» بالشكر على هذه الاستضافة وعلى هذه المبادرة الهادفة إلى ترسيخ نهج التواصل بين الفاعلين السياسيين وإلى توضيح مجمل المواقف المعبر عنها. أما بالنسبة لموضوع سؤالكم، فأود التأكيد على أن اختياري على رأس قيادة الحزب الاشتراكي الموحد يندرج في إطار التوجه الحداثي لهذا الحزب اليساري العريق الذي قدم الكثير من التضحيات لترسيخ قيم النضال الديمقراطي ببلادنا. شخصيا، وبمناسبة انتخابي أمينة عامة لهذا الحزب، أشعر بمسؤولية كبرى ومضاعفة تجاه ما ينتظرني من مهام ومن مبادرات، وفي نفس الآن، فأنا أحمل كل مشاعر الاعتزاز، نظرا لأن هذا الإنجاز جاء كتتويج لسيرورة نضالات مستمرة خاضها حزبنا وكذلك كل القوى الديمقراطية والتقدمية ببلادنا، إيمانا منها بأن دمقرطة الدولة لم تكن لتتم ولتحقق أهدافها إلا إذا ما تحققت بموازاة مع دمقرطة المجتمع، أي أن المسار الديمقراطي لم يكن ليثمر أهدافه الكبرى إلا بالاعتراف بمكانة المرأة وبإعادة الاعتبار لهذه المكانة ودعمها داخل وسطها الحي، أي الدولة وتنظيمات المجتمع على اختلاف مستوياتها وتشعب مجالاتها. وأعتقد أن انتخابي كأمينة للحزب الاشتراكي الموحد يجسد بالفعل إيمانه الراسخ بجوهر قيم الديمقراطية وبالاختيار الحداثي التقدمي. وكما تعلمون، فالحزب الاشتراكي الموحد استطاع أن يضع – في ركائز عمله – أسسا واضحة للنضال الديمقراطي الواسع والحداثي الشامل. وعموما، فاليسار قد دفع ثمنا باهضا للعمل على هذه الواجهة، وكانت النتيجة أن أصبحت مفاهيم مثل الديمقراطية والكرامة والحداثة متداولة على نطاق واسع ومرجعية في السلوك وفي التفكير. ومع الأسف، فالكثير من الفاعلين لا يعطون معاني دقيقة لهذه المفاهيم، بل لازالت تبرز الكثير من السلوكات الانتكاسية الهادفة إلى إفراغ هذه المفاهيم من دلالاتها الحقيقية. لذلك، أعتبر حدث انتخابي أمينة عامة للحزب الاشتراكي الموحد، انتصارا لكل الديمقراطيين ولكل النساء بالمغرب.

- ألا يعتبر اختياركم للمسؤولية الجديدة ردا على التغييب « القسري » الذي عرفته

تمثيلية المرأة داخل حكومة الأستاذ عبد الإله بن كيران ؟

في الحقيقة، يمكنني القول إن انتخابي هو نتيجة تضافر مجموعة من العوامل سمحت بتحويل المستحيل أو الصعب إلى أمر ممكن. لذلك لا يمكن القول إن هذه الخطوة هي رد فعل على تركيبة الحكومة المشكلة والتي لم تمنح للنساء إلا منصب وزيرة واحدة. في الوقت الذي كان بإمكان رئيس الحكومة تفعيل بعض الآليات التي كان بإمكانها الارتقاء بتمثيلية النساء. وعموما، فانتخابي، وكما أشرت إلى ذلك، هو نتيجة نضج وتبلور مبدأ فتح المجال أمام المرأة للاضطلاع بمهام تحمل مسؤولية قيادة بعض الهيآت السياسية من حجم حزبنا. وقد عزز ذلك، تفاعل مسار الحراك الاجتماعي الوطني وتداعيات ربيع الديمقراطية بالأقطار المغاربية والعربية، حيث كانت المرأة – دائما – في صلب هذا المخاض وموجهة للكثير من المبادرات المؤطرة له سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المنطقة المغاربية والعربية. إضافة إلى ذلك، فقد انبثق مطلب مركزي موجه من داخل الحزب نفسه، بعد أن تم التعبير عنه قبل حوالي سنة ونصف من قبل رفاق ورفيقات في القواعد طالبوا بفتح الباب أمام إمكانية اختيار امرأة كأمينة عامة للحزب. فإذا كان العديد من المناضلين الديمقراطيين والتقدميين قد اعتبروا تهميش النساء في حكومة السيد بن كيران ردة وتراجعا وانتكاسة عن ما كنا فيه، فقد بث قرار حزبنا نوعا من الأمل في تعزيز المكاسب النسائية للمرحلة وأعطى إشارات قوية على أهمية الآفاق التي يحملها القرار بفتح الباب أمام المرأة لتصدر المسؤولية في كل القطاعات وعلى كل المستويات، وعلى التأكيد على تعزيز المكاسب بعدم التراجع عن كل ما راكمناه كمغاربة بهذا الخصوص.

- الأستاذة منيب، وأنتم المناضلة المعروفة بكفاءتها وبمسيرتها الطويلة في العطاء على مستويات متعددة، ألا يعتبر مطلبكم بتحقيق مبدأ المناصفة « المطلقة ». إن صح القول، ضربا لمبدأ الكفاءة الذي يجب أن تنتظم في إطاره كل المناصب والمسؤوليات سواء داخل الدولة أو داخل الهيآت السياسية أو داخل تنظيمات المجتمع المدني ؟

تعتبر مسألة الكفاءة أمرا أساسيا في هذا الإطار. فداخل الحزب الاشتراكي الموحد مثلا، وضعنا معايير دقيقة لاختيار أعضاء المكتب السياسي، وعلى رأس هذه المعايير تعتبر قيمة الكفاءة سمة مركزية. في المقابل، ومن الأمور المؤسفة داخل حياتنا العامة، استحضارنا لقيمة الكفاءة عندما يتعلق الأمر – فقط – بإمكانية تعيين المرأة في المناصب القيادية أو الحساسة، وغالبا ما يتم تجاوز هذا المعيار عندما يتعلق الأمر بترشيح الرجل لشغل هذه المناصب، إذ يتم استحضار عناصر ومعايير تضرب في الصميم بمبدأ المناصفة وتكافؤ الفرص، خاصة في إطار العلاقات المختلة التي تهيمن على عمليات الانتقاء والاختيار المعنية. وفي الحقيقة يجب الحديث عن مبدأ الكفاءة في إطار أربعة مستويات متداخلة في شخصية المرشح لهذه المناصب، فهناك – أولا – أشخاص غير أكفاء ولا يعرفون حقيقة عدم كفاءتهم، وهناك – ثانيا – أناس غير أكفاء ويدركون ذلك، لذلك فهم يجتهدون من أجل الارتقاء بمستواهم، وهناك – ثالثا – أشخاص أكفاء لكنهم يجهلون كفاءتهم، وبالتالي فهم يحرمون أنفسهم ومجتمعهم من عطاء كفاءتهم، وهناك - رابعا – أشخاص أكفاء يتحقق لهم وعي كبير بقيمة كفاءتهم وهم – بالتالي – أساس العطاء والتميز داخل وسطهم سواء منه الرسمي أو السياسي أو المدني ... لكل ذلك، يمكن أن أقول إن مسألة الكفاءة تبقى عنصرا محوريا في تنظيم الحياة العامة وفي تقلد المسؤوليات، وتتفرع عنها قيم موازية هي بمثابة فروع عن الجذر، من قبيل قيم النزاهةوالمردودية والشفافية ... هي – إذن – قيم ضرورية لتأطير الحقل السياسي وبدونها لا يمكن الارتقاء بأدائنا وبمهامنا وبمسؤولياتنا. ولكي نخلص لجوهر مثل هذه المبادئ والقيم، لابد من استحضار هذه الأسس – بشكل مطلق وعلى قدم المساواة – عند تقييم أداء كل من الرجال والنساء بدون أي تمييز. ولكي نوسع دائرة النقاش بهذا الخصوص، أضيف أنه، وإذا ما تجاوزنا واقع بلدنا وأنساقنا الثقافية والسياسية المهيمنة، ففي الدول المتقدمة نفسها لم تبرز المشاركة النسائية استنادا إلى عنصر الكفاءة فقط، بل وجدت هذه الدول – وخاصة الاستكندنافية منها – نفسها تنحو نحو وضع آليات مبادرة تستهدف وضع النساء في الواجهة، حتى يثق فيهن المجتمع ويتأقلم مع وضع تحملهن للمسؤولية في كل المجالات. فبدون هذه الآلية « التمييزية الإيجابية، لم يكن بالإمكان تنظيم انخراط المرأة في مسار دعم مبدأ المناصفة ولا تأهيلها لتحمل المسؤوليات التي ظلت محرمة عليها لفترات زمنية طويلة، وحتى تتغير نظرة المجتمع لتقاسم أدوار النوع ويستأنس بالصورة الإيجابية للمرأة الفاعلة والمشاركة والمؤثرة. وفي المغرب كذلك، تبنت الدولة منذ سنة 2002 آلية عرفت باسم « اللائحة الوطنية » مكنت من تخصيص 10 في المائة من مقاعد البرلمان للنساء، لكن وفي السنة الموالية، ونتيجة لعدم تعميم العمل بهذه اللائحة في الانتخابات الجماعية والقروية، لم تتمكن

المرأة من الفوز إلا بما مجموعه 0.5 في المائة من المقاعد الجماعية التي تم التباري حولها، إذ لم تفز النساء إلا ب 127 مقعدا من مجموع 24000 مقعد للمستشارين الجماعيين والقرويين. ومن الأمور المثيرة في هذا الباب، وما دمنا بصدد الحديث عن قيمة الكفاءة في تقلد المسؤوليات، لاحظنا كيف أن الرجل لم يكن مطالبا إلا بالحصول على الشهادة الابتدائية كحد أدنى لترؤس مجلس جماعي أو قروي، وفي الكثير من الحالات كان هناك العديد من الرجال بدون هذه الشهادة، وفي المقابل، كانت هناك جماعتين قادتهما نساء استطعن إثبات كفاءتهن بشكل متميز. لذلك فإن مسألة الكفاءة لا يمكن أن تكون انتقائية تحت أي ظرف ووفق أي مبررات، الكفاءة ضرورية – وكما ذكرت آنفا – للجميع، نساء ورجالا .. قد يقال إن « التمييز الايجابي »، أو الكوطا، يشكل طعنة للاختيار الديمقراطي، لكن أليست المناصفة التي تشرك نصف المجتمع في تسيير شؤونه أسمى وجه للتعبير الديمقراطي. فالديمقراطية الحقيقية هي التي تنصت لنصفي المجتمع على قدم المساواة، النصف الذكوري والنصف الأنثوي، وداخلهما تتوازى معدلات الكفاءة والنزاهة والأخلاق .. فالشخص غير الكفؤ قد يوجد في هذه الضفة مثلما يمكن أن يوجد في الضفة الأخرى، وأنتم تعرفون كيف أن البرلمان كان يضم أشخاصا أميين ويفتقدون لأبسط شروط تقلد مسؤولية تمثيل الأمة والدفاع عن مصالحها. باختصار، فالكفاءة قيمة مطلقة لا تستقيم إلا بتوحيد معايير توظيفها لتقييم أداء مختلف مكونات المجتمع، رجالا ونساء.

- هي إذن رسالة موجهة للدولة وللأحزاب ولتنظيمات المجتمع المدني ..

تماما، فإذا كانت الحركة النسائية، إلى جانب القوى الديمقراطية والتقدمية، قد ناضلت من أجل انتزاع مكسب « الكوطا » التمثيلية، فإن الدولة قد استجابت لهذا المطلب بشكل جزئي، ذلك أنه لكي تكون تمثيلية المرأة وازنة، لابد من وصول النساء إلى نسبة لا تقل عن ثلث المقاعد التمثيلية . فهذا هو السقف الضروري لفتح الباب أمام إمكانية إشراك المرأة فيصنع القرار وفي التأثير فيه. لذلك، طالبنا بتخصيص نسبة 10 في المائة كنقطة البداية في مسار يمكن أن يتطور بالتدرج، لكن ومع الأسف، فالأحزاب السياسية نفسها لا تصل، في تمثيليتها للنساء داخل تنظيماتها المركزية والمحلية، إلى هذه النسبة المائوية التي كانت الدولة قد اعتمدتها منذ مراحل سابقة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

- بالنسبة إليكم، هل يعتبر انتخابكم كأمينة عامة للحزب الاشتراكي الموحد مدخلا لتأنيث باقي تنظيمات حزبكم وهياكله وفروعه إقرارا لمبدأ المناصفة ؟ وكيف السبيل إلى ذلك في ظل واقع يؤكد ابتعاد قطاعات واسعة من النساء عن تحمل المسؤولية لأسباب سياسية وثقافية واجتماعية وتربوية معروفة ؟

نحن نعتز بأننا حزب ديمقراطي، وكل قراراتنا تتخذ بطريقة ديمقراطية، ونحسن الإنصات لنبض التحولات العميقة التي يعرفها واقعنا المجتمعي ومطالبه المركزية في ترسيخ التحول الديمقراطي الشامل والمنشود. لذلك، فإن المجال مفتوح أمام الجميع من أجل تقلد جميع المهام، وفي كل المستويات، وذلك على قاعدة المناصفة المطلقة والاختيار الحر الديمقراطي والكفاءة النضالية التي يجسدها مناضلونا ومناضلاتنا في إطار التوجهات المبدئية للحزب. فانتخابي اليوم على رأس الحزب الاشتراكي الموحد قد خضع لمراحل متتالية، كانت بدايتها مع انتخاب المؤتمر لأعضاء المجلس الوطني الذي بلغت أعداده ما مجموعه 101 عضوا وعضوة. وبعد ذلك، انتخب المجلس الوطني أعضاء المكتب السياسي انطلاقا من أرضيتين توجيهيتين كما هو معروف. وقد كان لي الشرف بتصدر اللائحتين المقدمة لانتخاب المكتب السياسي، وانتخبت داخل المكتب السياسي كأمينة عامة للحزب، وذلك عبر آلية التصويت المباشر التي كنا – دائما – نحترم نتائجها رغم كل التباين في الرأي والاختلاف في وجهات النظر بين هذا وذاك. وقبل كل ذلك، فكل قراراتنا تنطلق من الفروع والأجهزة المحلية المتناثرة في كل أقاصي المغرب، فهي التي تقدم المرشح وليس العكس، أي أننا لا نفرض – كمركز وكقيادة – أي مرشح على الفروع بل ظلت الترشيحات – دائما – تنبثق من التنظيمات المحلية ومن الجهات والأقاليم والمدن. هي – إذن – عملية تشاركية ديمقراطية تسمح بإسماع أصوات كل مناضلينا ومناضلاتنا وبجعل هذه الأصوات تتحول إلى سلطة ديمقراطية في اتخاذ القرار وفي تخصيب الرؤى وفي اتخاذ الموقف المناسب.

ولكي نرتقي بأدائنا الحزبي ونرفع من مردوديته، فقد وضعنا برنامجا جريئا بإقرار مبدأ لا مركزة القرار وفتح المجال الأقصى أمام المبادرات التي تؤخذ داخل الفروع والتنظيمات المحلية، بهدف تفعيل هذه العملية التشاركية في صنع القرار، حسب ما أوضحته آنفا. ونحن مقبلون – اليوم – على الانطلاق في العمل داخل ورش استكمال الهيكلة التنظيمية على مستوى كل الجهات والفروع، بهدف تأهيلها للاشتغال وفق المنظور اللاممركز للقرار والمناقض للتوجه الذي يمكن أن يجعل من المركز أداة للهيمنة وللانفراد في تسيير الشأن الحزبي على حساب الجهات والفروع. وبطبيعة الحال، فإن ذلك سيتم في إطار الانضباط التام للقرارات التي تم التوافق عليها داخل

المؤتمر الأخير للحزب.

- أنتقل الآن إلى موضوع المؤتمر الأخير للحزب الاشتراكي الموحد. كيف تفاعلتم مع السياقات الوطنية والعربية التي انعقد فيها المؤتمر، وخاصة على مستوى حيوية الشارع وتزايد حدة مطالب الحركات الاحتجاجية ؟

لابد من التذكير في البداية بأن الحزب الاشتراكي الموحد كان عازما على عقد مؤتمره قبل اندلاع نضالات حركة 20 فبراير، بل وقبل اندلاع ارتدادات هذا الحراك الديمقراطي الذي برز في شكل زلزال أو تسونامي جارف غطى المنطقة المغاربية والعربية في مجملها. وفي الحقيقة، فقد اعتبرنا هذه المخاضات بمثابة نهضة مفصلية في تاريخ هذه الشعوب التي عانت طويلا من أنواع شتى من الاستعباد ومن الاستبداد ومن الفساد ومن هضم الحقوق والحريات ... وبما أن الحزب الاشتراكي الموحد يجسد سيرورة اندماج تيارات يسارية متعددة، وبما أنه شرع لمبدأ تعايش التيارات داخله بما تحمله من توجهات ومن تطلعات مجتمعية تشكل خلاصة حيوية الشارع، فقد تفاعل مع هذا الوضع الجديد منذ انطلاق المحطة الإعدادية الأولى للمؤتمر. ونتيجة لهذا التفاعل، فقد انطلق الإعداد من سبع أرضيات مختلفة، حملها المناضلون إلى الجهات والمناطق المترامية لمناقشة مضامينها. وقد حرصنا على إشراك ممثل واحد أو ممثلين عن كل أرضية في كل النقاشات التي أطرناها في كل الجهات والأقاليم والفروع، حيث نجحنا في تحويل مقراتنا إلى خلايا لمقاربة التصورات ولتلقيح المواقف ولتوفير شروط استيعاب المرحلة ومستلزماتها السياسية والتنظيمية. ونتيجة لذلك، استطعنا تشريح كل الأرضيات وتجميعها في خمس أرضيات تركيبية، ثم في ثلاث كانت ستقدم للمؤتمر. وبما أن هذه النقاشات تزامنت مع اندلاع تسونامي الربيع العربي وارتداداته العميقة على الواقع المغربي، فقد حاولنا التقاط - بذكاء - مجمل الإشارات السياسية العميقة التي حملها الوضع الجديد باعتباره محطة سياسية حاسمة في تاريخنا المعاصر. فقلنا إنه لابد من توسيع دوائر النقاش وتبادل الرأي بيننا في ظل المتغيرات الطارئة، حتى نصل - في النهاية - إلى الانطلاق من أرضية واحدة. فبدأت المشاورات داخل الحزب، واحتد النقاش الإيجابي بين أعضائه، وتأسست لجنة من داخل المكتب السياسي وانضم إليها أعضاء من سكرتارية المجلس الوطني وكذلك بعض المناضلين من خارج المجلس الوطني، وكان الهدف ينحصر في إغناء الأرضية الموحدة وإخراجها في حلة منسجمة مع المطالب الراهنة للشارع، بل وتجاوزنا ذلك إلى بلورة وثيقة أكثر جرأة، وبشكل غير مسبوق، في مقاربة تحولات الواقع المغربي. لكن، وقبل الدخول إلى المؤتمر، تبين لنا واقتنعنا بأنه لا يمكننا الاتفاق على كل شيء، وبأن الاحتفاظ بوجود التيارات داخل الحزب يبقى أمرا إيجابيا للغاية، ... لكل ذلك وجد الحزب نفسه يقدم - في نهاية المطاف - أرضيتين اثنتين. ولكي نعطي للأمر صبغته التنظيمية قبل إرسال الأرضيتين لكل الفروع لمناقشة مضامينهما وتدارسهما، كان لابد من تقديم كل واحدة منهما مذيلة بمجموعة من التوقيعات حددها القانون الداخلي للحزب في ثلاثين توقيعا. وإذا تحدثت عن شخصي المتواضع، فأنا - كمناضلة - لم أوقع على أي من الأرضيتين، علما أنني شاركت في بلورة الأرضيتين من موقع أنني كنت أرى أنه لم يكن هناك تعارض أو تناقض كبير بين مضامين الأرضيتين، بل كنت أجد فيهما تكاملا كبيرا فيما يخص النقاط البرنامجية. وعندما سئلت داخل المكتب السياسي الذي كنت عضوة فيه، إن كنت سأوقع مع أرضية « الأغلبية » أم مع أرضية « التيار »، قلت بكل وضوح إنني لن أوقع على أي أرضية ونشرت بموقعي الإلكتروني نفس الكلام، موضحة أنني كنت آمل في إنضاج النقاش بيننا وتركيب خلاصاته في أرضية واحدة تعكس مجمل مواقفنا التي سنقدمها أمام حوالي ثمانمائة مؤتمر كانوا مدعوين للالتئام للنظر في الأمر. لكن، لم يقبل هذا الرأي، ووجدنا أنفسنا - في نهاية الأمر - نقدم للمؤتمرين وثيقتين اثنتين منفصلتين عن بعضهما البعض كما تعرفون.

- ألا يعكس هذا التقاطب استمرار بروز نزعات « الإخلاص » للولاء الحزبي السابق بين أجنحة الحزب الاشتراكي الموحد وتياراته التي أنجزت الوحدة الاندماجية، وتحديدا التيارات المنبثقة عن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وجمعية الوفاء للديموقراطية التي خرجت من رحم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وتلاوين الديمقراطيين اليساريين المستقلين ...

هذا أمر غير صحيح، قد سبق بالفعل أن طرح بحدة عقب مبادرتنا بإنشاء حزب اليسار الاشتراكي الموحد سنة 2002، حيث كنا قد خرجنا بأمانة عامة ذات أربعة رؤوس. وبعد أن التحقت جمعية الوفاء للديمقراطية سنة 2005 باليسار الموحد، نجحنا في الاتفاق على تعيين أمين عام واحد للحزب، الشيء الذي اعتبر إنجازا متقدما في حينه. وبطبيعة الحال، يمكنني القول إن المواطنة الحزبية الكاملة لم تتحقق تماما، وخاصة في أبعادها الإنسانية والاندماجية والرفاقية التي نتطلع إليها لكن تدبير الاختلاف يتم بشكل

رفاقي في اطار وحدة الحزب...

- عفوا الأستاذة منيب، ماذا تقصدين بالمواطنة الحزبية في هذا المقام ؟

باختصار أعني بها الاندماج في المشروع ونسيان أو تجاوز الانتماءات الحزبية السابقة. فنحن ننحدر من مدارس مختلفة نعتز بالانتماء إليها وبالنهل من مبادئها التي يجب أن تشكل عنصر إغناء لرصيدنا النضالي عوض أن تكون موضوع خلافات أو تناقضات تبدو مفتعلة في الكثير من الأحيان. والحقيقة، إن التيارات نفسها قد بنيت في البداية وفق الملاحظة التي أشرتم إليها، أي هيمنة الاصطفافات السابقة وبروز تمظهراتها في الكثير من السلوكات والمواقف. أما اليوم، ونحن نعيش سياقات المؤتمر الأخير، فإننا لم نعد نتحدث عن خمس أرضيات وإنما عن أرضيتين أشرت إليهما أعلاه، نجحت الأرضية الأولى في تجميع كل المدارس، أما الأرضية الثانية فربما برزت بتمثيلية أقل بالنسبة لمجموع المدارس المكونة للحزب.

- تتحدثين عن أرضية الأستاذ محمد الساسي ...

عفوا، أعتقد أن إطلاق هذه الصفة على أرضية الرفيق محمد الساسي تظل أمرا غير منصف بالنسبة لمجموع من يقاسم مضامينها الرأي والتصور. فالرفيق الساسي هو مناضل للحزب ومن داخل الحزب، هي أرضية الأغلبية التي لم يبلورها الرفيق الساسي لوحده. هذه أرضية برزت كسيرورة لتجميع أرضيات أخرى كان لها أصحابها، ولا أريد أن أتحدث عن الأشخاص، نحن نتحدث عن حزب المؤسسات وليس عن حزب الأشخاص. لذلك، فالأرضيات هي تصورات تجمع كل من ساهم في التفكير في قضاياها وفي تركيب خلاصاتها وفي تدعيم رؤاها. وقبل كل ذلك، لابد أن أؤكد على أننا لم ننطلق من فراغ، بل استندنا إلى قناعاتنا وإلى مبادئنا التي دافعنا عنها لعقود طويلة. ويمكن أن أضرب المثال على ذلك، بقضية الملكية البرلمانية التي أصبحت شعارا للكثير من الحركات الاحتجاجية التي تؤطرها حركة 20 فبراير، فنحن طرحنا هذا الشعار منذ فترات طويلة، ثم سعينا – الآن – إلى إعادة تقديم الشعار في إطار نسق ملائم ومتكيف مع التغيرات العميقة الراهنة التي تعرفها بلادنا. لكل ذلك، أقول إن كل ما كتب في وسائل الإعلام عن وجود أرضية هذا الرفيق أو ذاك، يبقى أمرا غير صحيح، في حين أن الأمر كان يتعلق بأرضية الأغلبية، وسميت كذلك لأنها منبثقة عن أغلبية كانت في مركز التسيير إلى جانب أنها ضمت إليها أرضيات أخرى، في حين أن الأرضية الثانية انبثقت عن « أرضية اليسار المواطن » والتي حاولت في مرحلة أولى أن تنخرط في النقاش التمهيدي لاندماجها في الأرضية المشتركة. إلا أنه وفي نهاية المطاف، بدت بعض الخلافات، وهي غير جوهرية على كل حال، حول برمجة المشروع الذي كنا نصبو إليه، مشروع كان ينظر له من زوايا خلافية حول قضايا إجرائية مثل الفعالية والتشبيب والقدرة أو السرعة على المبادرة ... وكما قلت سابقا، فقد كنت مقتنعة بإمكانية دمج التصورين في رؤية تكاملية واحدة وموحدة. وأثناء المؤتمر قمت، إلى جانب بعض الرفاق من أمثال إبراهيم ياسين والمصطفى بوعزيز، بالتنقل بين هذه الأرضية وتلك، بحثا عن إمكانية تشكيل لجنة قادرة على بلورة تصور مشترك كان بالإمكان أن يشكل قاعدة لانتخاب الأجهزة المسيرة. وعلى عكس المراد، فقد وجدنا أنفسنا أمام تناقض واضح أساسه جاهزية طرف واحد للتجاوب مع مبادرتنا في مقابل إعراض الطرف الآخر عن القبول بهذه المبادرة. فكان لابد من الاحتكام إلى التصويت الديمقراطي المباشر للحسم في الأمر، حيث فازت أرضية الأغلبية بنسبة 81.9 في المائة من مجموع الأصوات وحصلت الأرضية الثانية على 18.1 في المائة من مجموع الأصوات، وعلى أساس هذه النسب، تم تمثيل مجموع المناضلين داخل المجلس الوطني البالغ عددهم 101 عضوا.

- ألم تشعروا بالخطر الذي كان يهدد وحدة الحزب، عندما اشتد النقاش بين أصحاب الأرضيتين ؟ خاصة وأن الكثير من المنابر الصحافية والمواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي قد تتبعت الموضوع وقدمته – أحيانا كثيرة – في صورة التنافر المفتوح على كل الاحتمالات. مما خلق قلقا حقيقيا لدى أنصار الحزب وقطاعات واسعة من المتعاطفين معه من أن يؤدي الأمر إلى تشتت مكونات أسرة الحزب الاشتراكي الموحد. أين نحن من كل ذلك ؟ بل وأين أنتم مما وصفتموه بالمواطنة الحزبية ؟

سأكون صريحة معك في جوابي على تساؤلك، فنحن في الحزب الاشتراكي الموحد كنا دائما بعيدين عن لغة الخشب وكانت لغة الصدق والوضوح سبيلنا في التواصل مع قواعدنا ومع الرأي العام. من المعلوم أن النقاش الديمقراطي يبقى أمرا أساسيا في ممارستنا السياسية، ويمكن لهذا النقاش أن يصل – في بعض الحالات – إلى أقصى مستويات التطرف في الدفاع عن الرأي وفي استصدار الرأي الآخر. وأظن أنه من الطبيعي أن تقع مثل هذه الأمور في سياق الأجواء العامة للمؤتمر، ما لا يمكن القبول به هو التمادي في الدفاع عن الرأي بشكل يصادر حق الآخر في الدفاع عن رأيه. لذلك فقد كانت هناك بعض المحطات الحاسمة التي وصلنا فيها مستويات عليا من التوتر ومن الانفعال دفعت بعدة أطر وازنة أو مؤسسة للحزب إلى الانسحاب

المؤقت من أجواء هذا النقاش، لأن الجو لم يكن سليما ولا قادرا على تحقيق قيم مضافة لمنطلقات اختلافاتنا. ويمكن أن أقول إن الحدة التي طبعت هذه النقاشات ما هي إلا نتيجة للتراكمات المحورية التي عشناها هذه السنة، انطلاقا من الفعاليات الاحتجاجية لحركة 20 فبراير وتزايد شراسة القمع الذي ووجهنا به في محطات مختلفة، وتزايد آمالنا وانتظاراتنا المشرعة على المستقبل، فدخلنا المؤتمر ونحن نبحث عن الوصفة الكاملة لمأسسة الانتقال الديمقراطي الحقيقي الذي سيقطع مع عقود الاستبداد والفساد والقمع، ويؤسس للانتقال الفوري نحو عوالم الكرامة والحرية والملكية البرلمانية ... كل هذا لأن اليساري بطبعه ينحو إلى العمل وإلى المبادرة بموازاة مع اشتغال حاسة الحلم التي قد لا تكون دائما ملائمة لخصوصيات الواقع. وأحيانا تتجاوز أحلامنا حدود الممكن وشروط الفعل أو التحكم في اللعبة السياسية في مجملها. وعموما، فمثل هذه النقاشات تشكل مخاضا مركزيا يعيشه الحزب اليوم بعد أن أنجحنا مسارنا الوحدوي بشكل واضح، وبعد أن قطعنا أشواطا مهمة في جهود دعم هذا المسار. صحيح أننا لم نحقق كل ما كنا نصبو إليه، ولكننا في المقابل نجحنا في تحقيق الكثير من التراكمات الهامة بعد أن وضعنا قطار الوحدة الاندماجية على سكته الصحيحة، سكة المواطنة الحزبية التي تحدثنا عنها قبل قليل. وعموما، فالأمور بخواتمها كما يقال، ذلك أن هذا الخلاف هو صراع بناء في جميع الحالات. ومع ذلك، ظلت الارتدادات تتفاعل بأشكال متعددة، على رأسها فشلنا - في البداية - داخل المجلس الوطني في الحسم في المكتب السياسي رغم مرور حوالي خمسة عشر يوما على انعقاد المؤتمر، مما يبين أن بعض المشاكل وبعض أوجه الصراعات كانت لا تزال قائمة، ولازالت تتطلب مجهودات مسترسلة لتجاوز عوائقها. ولحسن الحظ أننا استطعنا تذليل هذه الصعاب في إطار كفاحي جعلنا مجندين لإنجاح مشروعنا التقدمي المنشود، سواء داخل الحزب أو داخل أسرة اليسار أو داخل أفق حركة 20 فبراير ...

- أثرتم في أكثر من مناسبة الحديث عن حركة 20 فبراير باعتبارها حركة احتجاجية جمعت بين المطالب السياسية والاجتماعية بيافطات مجددة وغير مسبوقة. هل يمكن اعتبارها حركة احتجاجية بديلة عن نكوص العمل الحزبي وأشكال الاحتجاج التقليدية. كيف تقرؤون حركة هذا الشباب الذي لم يجد نفسه لا في اليسار ولا في التنظيمات الإسلامية ؟ كيف تفسرون قوة هذه الحركات الاحتجاجية غير الموطرة والمفتقدة لأي لون سياسي ؟ وما هي آفاق هذا الربط بين مطالب الإصلاح السياسي والمطالب الاجتماعية المحضة ؟

لا شك أنكم تعرفون سيرورة تطور اليسار داخل المغرب وخارجه، حيث كان الحديث متداولا عن أجنحة متعددة من اليسار، مثل اليسار الإصلاحي واليسار الثوري واليسار الراديكالي ... ونحن كنا - دائما- نطور فكرنا السياسي ضمن خانة اليسار الجذري المتجدد العقلاني الرافض لأصولية الدولة ولأصولية الشارع، والحامل للمشروع الديمقراطي، الحداثي. هذا اليسار الذي يظل اليوم - كما كان دائما - مطالبا بتجديد خطاباته وأدوات اشتغاله و إعادة بناء جسور تجاه القوى والفئات التي لها مصلحة في التغيير الديمقراطي في بلادنا، داخل وسطه الضيق وفي محيطه الواسع. وعموما، وحتى أعود إلى سؤالكم، نحن نرى - وباختصار شديد - إن الإصلاح السياسي يظل مدخلا ضروريا لإنجاح كل جهود الإصلاح في المجالات الأخرى. أقول هذا الكلام وأنا أدرك عمق تحولات المرحلة المرتبطة بالتيارات الجارفة للعولمة والتي جعلت من نفوذ المال سلطة فوق كل السلط السياسية. لذلك، وجدنا أنفسنا متشبثين بمطلبنا الرئيسي الذي اختزله شعار الإصلاح الدستوري، والذي يشكل عنصرا محوريا في نضالنا السياسي من أجل وضع دستور ديمقراطي حقيقي يؤسس للفصل بين السلط، دستور يجعل الملك يسود والحكومة تحكم، دستور يربط المسؤولية بالمحاسبة ولا يتهاون في ذلك، دستور ينظم عمل كل المؤسسات ويستجيب للتغيرات التي نعيشها سواء على مستوى الحراك السياسي الداخلي أو على مستوى تحصين البناء الديمقراطي الكفيل بمواجهة طوفان العولمة الجارفة. وأعتقد أن ربط الإصلاح السياسي بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إنما يستهدف توضيح الصورة وإزالة عنها طبقات الضباب التي كانت تحجبها. ولعل في ما عرفته حكومة التناوب التوافقي التي قادها الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي من هزات خير دليل على ما نقول. لقد أعلنت حكومة اليوسفي أنها ستنطلق من الأوراش الاقتصادية والاجتماعية بهدف التخفيف من ضغط الأزمة الاجتماعية الخانقة، على أساس أن الإصلاحات السياسية والدستورية لم تكن مطلبا مستعجلا ويمكن تأجيلها إلى فترات لاحقة بعد إحداث نوع من الانفراج في الأوضاع الاجتماعية. فماذا تحقق من كل ذلك؟ فرغم الانفتاح السياسي والإنجازات المتقدمة في المجال الحقوقي، كان هناك إخفاق في مسار الإصلاح السياسي، في الوقت الذي ازدادت قاعدة الفقر اتساعا وارتفعت معدلات الإقصاء والتهميش والبطالة ... فكانت

الخلاصة أنه لا سبيل لتجاوز هذه الأزمة الاجتماعية الخانقة إلا عبر مدخل الإصلاح السياسي الحقيقي والشامل.

لذلك أقول إن حركة 20 فبراير قد وجدت تربة خصبة للمبادرة، وانتقلت - وهذه ملاحظة أعتبرها أساسية - من مستوى رد الفعل المطلق إلى مستوى الفعل، حيث أنها انطلقت من وضع أرضية من عشرين نقطة مدققة، صاغها شباب غير مسيس وقيل إنه غير مهتم بالشأن السياسي، مما يشكل - في نظرنا - مكسبا - كبيرا لابد أن نتمسك به وأن ندعمه. لذلك، قلنا إننا - داخل الحزب الاشتراكي الموحد - نتفق مع هذه الأرضية وأن كل ما جاء في مضامينها يتوافق - بشكل كلي - مع ما كنا نناضل من اجل تحقيقه على امتداد عقود زمنية طويلة. وعلى هذا الأساس، فتحنا مقراتنا أمام أطر الحركة ووضعنا رهن إشارتها إمكانياتنا المتواضعة. وكنا دائما حريصين على تدعيم استقلاليتها. انطلاقا من وعينا بأهمية الجرعات الكفاحية التي بثتها الحركة في صفوف الأنماط الاحتجاجية الوطنية الراهنة. وأصدقك القول إن قلت إن حركة 20 فبراير قد أعطتنا - نحن بدورنا - نفسا جديدا في مسارنا النضالي، ذلك أننا كنا نعاني .. عانينا من مشاركة اليسار في الحكومة، وعانينا من آثار هذه المشاركة حتى ولو أننا لم نشارك في أية حكومة، إذ فقدنا جزء من شعبيتنا ومصداقيتنا لأننا ننتمي للعائلة الكبيرة لليسار، هذا اليسار الذي، أمام طبيعة النظام وتخطيطه، لم يستطع أن ينقلنا نحو الديمقراطية انطلاقا من موقعه داخل الحكومة، ولا أن يخرجنا من قاعة انتظار الديمقراطية. وقد استفحل الأمر، وهذا شيء مؤسف، بعد أن بدأنا نجد أحزابا اشتراكية تطبق سياسات نيوليبرالية من داخل الحكومة. وجدنا أنفسنا أمام وزير اشتراكي للمالية والخوصصة يشرف على تفويت مؤسسات عمومية للقطاع الخاص، علما أن التيارات الاشتراكية كانت معروفة - دائما- بمعارضتها لهذا النهج. لاحظنا - كذلك - كيف أن حكومة اشتراكية تبنت مشروعا هلاميا أطلقت عليه اسم « المغادرة الطوعية » لتقليص عدد مناصب الشغل في الوظيفة العمومية .. وجدنا أنفسنا أمام حكومة اشتراكية رفعت من معدلات المديونية ووقفت عاجزة عن الاستجابة للحاجيات الاجتماعية الملحة للشعب. ونتيجة لتدني مستوى الإدراك السياسي على نطاق واسع، أصبحت مقولة فشل اليسار متداولة بشكل كبير، من دون أي تمييز بين هذا التنظيم أو ذاك، أو بين هذا الموقف المساند للحكومة والآخر المعارض لها، فالكل سواء، والكل خذلته التجربة وأثبت فشله الذريع. إنه جو من الخلط السياسي الذي يعتبر حصيلة الاستقطاب المخزني الهادفة لتلغيم الحقل السياسي فالمعضلة ليست في اليسار، بل في المفارقة بين خطاب اليسار وممارساته...

في خضم هذا الوضع المأزوم، كنا نشعر بأنفسنا - كيسار خارج التسيير الحكومي - في الهامش، بل وكنا ننطلق نحو هامش الهامش في الوقت الذي كان النظام ينحو نحو النموذج التونسي، حزب الدولة المهيمن، بما يرتبط به من تبعات ومن انتكاسات. وعندما انطلقت حركة 20 فبراير، بادرنا باحتضانها بنفس القدر الذي حرصنا فيه على تدعيم وحدتها واستقلاليتها. وبطبيعة الحال، فهذه الحركة كانت غير متجانسة في طبيعتها ومتنوعة في مكوناتها، إذ كانت تجمع في صفوفها الكثير من التناقضات والتعارضات غير المنطقية. فنحن ندافع عن مشروع ديمقراطي حداثي لكننا كنا نجد أنفسنا بين أصوليتين، أصولية المخزن الذي لا يقبل بالانتقال إلى الديمقراطية الكاملة، وأصولية الشارع التي تقترح أن نستبدل الاستبداد القائم باستبداد آخر نحن نرفضه. وبطبيعة الحال، لم يكن لنا أي تنسيق ميداني مع الفصيل الأصولي الذي كان يستثمر قوته العددية في الشارع لتوجيه الحركة. فكان دعمنا المطلق للحركة التي تتقاطع شعاراتها مع مطالبنا المعروفة ونزلنا بقوة لتوضيح وجهات نظرنا. واليوم أنتم تلاحظون كيف أن حركة 20 فبراير عرفت تطورا نوعيا حيث أن جماعة العدل والإحسان قررت الخروج من حركة 20 فبراير لاعتبارات عديدة أهمها - ربما - الرغبة في إعداد الذات واستثمار ما وقع في البلدان العربية من وصول للتنظيمات الإسلامية للسلطة من أجل التحول إلى تنظيم سياسي مشارك، أو - ربما - بسبب تخوف قيادتها من انتقال عدوى الدمقرطة والعقلانية إلى تنظيماتها، من جراء الأنسنة التي أضحت تميز علاقة الإسلاميين باليساريين داخل حركة 20 فبراير. وعموما، فقد كنا نقول دائما إن النضال داخل حركة 20 فبراير يجب أن يتسم بالوضوح، وأن يضع مطلب الوصول إلى المجتمع الديمقراطي الحداثي أفقه الرئيسي والمرجعي في العمل وفي المبادرة.. وأنتم تلاحظون كيف أن هذه الحركة التي تراجعت - اليوم - من الناحية الكمية، قد تطورت نوعيا. لذلك، على كل القوى الديمقراطية الفاعلة التقاط هذه الإشارة من أجل تدعيم حركة 20 فبراير في أفق تجذير المطلب المركزي بتحويل الإرادة الشعبية إلى سلطة شعبية. فالسلطة لازالت ممركزة، وحكومة عبد الإله بن كيران هي حكومة ائتلافية بدون سلطة حقيقية مع وجود « حكومة ظل » مشكلة من مجموعة من المستشارين ورجالات الدولة غير المرتبطين بالبرامج الانتخابية والمتحكمين بالعمليات

السياسية. نحن الآن أمام نهاية محطات سياسية انطلقت مع حصول البلاد على استقلالها السياسي، لقد كنا نشكل استثناء بالنظر إلى أننا ربما الحركة الوطنية الوحيدة التي قادت النضال من أجل الاستقلال ولم تتمكن من تسيير شؤون البلاد بعد رحيل الاستعمار. بعد ذلك، أخلفنا مواعد عديدة مع الديمقراطية، انطلقنا من مسلسل الانتقال الديمقراطي منذ سنة 1976 ولم نراكم إلا الإخفاقات لأنه لم تتحقق أبدا الإرادة السياسية لدى النظام الذي رسخ نظاما للملكية شبه المطلقة. وفي بداية تسعينيات القرن الماضي، تشكلت الكتلة الديمقراطية على قاعدة ميثاق للإصلاح السياسي والدستوري لم يتم ترجمته الى تطورنحو بناء الديمقراطية . وإذا كانت غالبية مكونات الكتلة الديمقراطية قد قبلت بدستور 1996 وصوتت لصالحه، فإن حزبنا قد اختار الوضوح في الموقف والثبات على المبدأ بإعلانه الصريح والواضح من هذا الدستور الذي لم يستجب للحد الأدنى من مطالب القوى الديمقراطية بالبلاد. ورغم أن القوى التي صوتت لفائدة دستور 1996 قد راهنت على إنجاح تجربة التناوب التوافقي، فإن الأمر قد آل إلى الفشل الذريع بحكم أنه كان بعيدا عن شروط التناوب الديمقراطي بثوابته المعروفة، شكلا ومضمونا .. وقد لاحظنا كيف تم إجهاض المسلسل المسمى ديمقراطيا سنة 2002، في سياق دولي ارتبط بتداعيات أحداث الهجوم على برجي التجارة العالمية بمدينة نيويورك يوم 11 شتنبر من سنة 2001، وتبلور خطاب محاربة الإرهاب على المستوىالدولي، مما جعل القوى المهيمنة دوليا تعطي لنفسها الحق في التدخل لتغيير أنظمة الدول ولتوجيه سياساتها وللتأثير في مواقفها، بل وفرضت علينا ما يسمى بقوانين محاربة الإرهاب، وهي القوانين التي أصبحت وسيلة أساسية في قمع الحريات وفي تكريس الاستبداد. وتجاوز الأمر هذا المستوى، بابتكار أساليب جديدة لتكييف أنظمة الحكم مع أولويات الهيمنة، مثل مقولة الحكامة وما تفرع عنها من تخريجات مسترسلة للتحكم وللالتفاف على مطالب الانتقال الديمقراطي الحقيقي. كل ذلك يدل على أن الخارج أضحى فاعلا أساسيا في هيمنة سلطته الفوق وطنية في تحديد ملامح سياسة الداخل.

- هيمنت أجواء قراركم بمقاطعة الانتخابات التشريعية الأخيرة ليوم 25 نونبر 2011 على النقاشات التي انخرط فيها مناضلوكم قبل / ثم أثناء المؤتمر الأخير. ألا تشعرون أن الموقف كان متسرعا أو أنه حرمكم من فرص إسماع أصواتكم داخل المؤسسات ؟

نحن، كحزب، نؤمن بالنضال الديمقراطي وبضرورة العمل داخل المؤسسات والنضال على هذه الواجهة بموازاة مع النضال الميداني في الشارع. ومن جهته، ظل النظام المغربي مصرا على محاربة كل من كان يتجرأ على معارضته أو على التشكيك في ثوابته التحكمية التي أخضعت الدولة والمجتمع قهرا. فكان موقفنا يقوم على أساس النضال داخل المؤسسات والضغط – في نفس الآن – على النظام من أجل تغيير موازين القوى والقبول بإدخال الإصلاحات الحقيقية التي تحتاجها البلاد. وبالعودة إلى قرار مقاطعتنا للانتخابات التشريعية الأخيرة، أقول إن الأمر لم يكن فجائيا ولا متسرعا، وجاء بعد سلسلة من الإجراءات العملية التي قمنا بها من أجل تدارك ما يمكن تداركه. فعند انطلاق الإعداد لهذه الانتخابات، تقدم الحزب الاشتراكي الموحد باقتراحات من عشرين نقطة من أجل ضمان تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، على رأس هذه الاقتراحات أذكر مطلب تكوين هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات لتجاوز تبعات تحكم وزارة الداخلية في الخريطة الحزبية والسياسية، ومراجعة اللوائح الانتخابية وتنقيتها، ومراجعة التقطيع الانتخابي ...

وعلى الرغم من أن العمل على هذا المستوى ظل مهما بالنسبة لتجربتنا، إلا أن المستجدات كانت تفرض علينا التقاط الإشارات القوية التي حملها الحراك السياسي الذي لازال يعرفه المغرب إلى اليوم. فالدورات السياسية في تاريخ الشعوب، تشكل نقاط اللاعودة وبداية تسريع وتيرة الإصلاحات بشكل يقطع مع كل الممارسات الفاسدة والمشينة للعقود الماضية. وعلى أساس ذلك، نادينا بتسريع الانتقال إلى نظام الملكية البرلمانية الذي يترك للمؤسسة الملكية مجال التحرك في الحقول الرمزية للحد من مظاهر التطرف التي بدأت تزحف على المجتمع بفعل ضعف الثقافة الدينية وهيمنة شعارات الأسلمة. وفي المقابل، قلنا إن سلطات الملك يجب أن تكون محددة بشكل واضح وبطريقة تسمح بتحويل الإرادة الشعبية إلى سلطة شعبية كما ذكرت آنفا. وعندما قدمنا هذه المطالب، تم الرد عليها بالرفض المطلق، إذ لم تقبل أي من اقتراحاتنا. أمام هذا الانغلاق في الأفق السياسي، وجدنا أنفسنا مضطرين لاتخاذ قرار مقاطعة العمليات الانتخابية، وهو القرار الذي اتخذناه داخل المجلس الوطني وبشكل ديمقراطي. وأذكر أنني تناولت الكلمة في المجلس الوطني مباشرةبعد الرفيق بنسعيد، هذا المناضل النزيه، صاحب الرؤية الثاقبة للوضع والقادر على استكناه المغزى السياسي للوقائع بعمق استثنائي، حيث دعا للمشاركة في المؤسسات رغم كل التحفظات المسجلة على

العمليات الانتخابية السابقة والحالية. وبما أن ترتيبي في لائحة التدخلات كان بعد الرفيق بنسعيد، فقد وجدت نفسي في موقف صعب للإدلاء برأيي المعارض لرأي بنسعيد، تقديرا مني لمكانته الاعتبارية في مجال النضال السياسي الوطني لعقود النصف الثاني من القرن 20 ومطلع القرن الحالي. وقد استندت في وجهة نظري إلى استحضار الملابسات الدولية والإقليمية الراهنة، وإلى معالم رفض النظام الاستجابة للمطالب وللاقتراحات الإصلاحية الضامنة لنزاهة الانتخابات. وإلى ضرورة الانسجام مع موقفنا السابق في مقاطعة الاستفتاء على دستور فاتح يوليوز 2011، ثم إلى ضرورة الوقوف وقفة تأمل لبلورة مشروع متكامل يضمن إجراء انتخابات نزيهة تقطع مع كل ما سبق، و يجعلنا ننطلق في مرحلة سياسية جديدة تناضل من اجل الديمقراطية الآن.

وفي الحقيقة، نحن لم نندم على قرارنا بمقاطعة الانتخابات، فالأرقام المعلن عنها والتي حددت نسبة المشاركة في 45 في المائة إلى جانب هذه الأعداد الهامة من غير المسجلين والتي بلغت حوالي 7 مليون شخص، لم تساهم – على الإطلاق – في إرجاع الثقة في العملية السياسية. لا يمكن أن ننعت هذا الموقف بالارتجالية أو بالديماغوجية، فنحن داخل الحزب الاشتراكي الموحد، كنا دائما مستعدين للعمل في كل الواجهات لترسيخ مسار النضال الديمقراطي، كما كانت لنا الجرأة – دائما – على الجهر بموقفنا أمام الملء مهما كلفنا ذلك من ثمن. وعموما، فالعملية الانتخابية لازالت تحت ضغط التحكم والتوجيه، والأمثلة على ذلك دالة ومعبرة. ومن جهتنا، فنحن آثرنا العودة إلى مرحلة البناء لكي يكون لنا دور فاعل في ترصيص معالم بناء المحطة السياسية الجديدة التي يوجد المغرب على أبوابها الآن.

- إذا كان الأمر كذلك، فما هي مطالبكم المحددة لتجاوز تحفظاتكم على المشهد السياسي الراهن ؟

من الواضح أن الواقع قد أضحى يثبت صحة منطلقاتنا في التحليل السياسي للوضع. لقد قلنا – مثلا – أن حكومة عبد الاله بن كيران ستظل مفتقدة للسلطة الحقيقية، وهذا ما تأكد بالملموس مع التسييج الدقيق والصارم الذي تعرضت له مكوناتها الوزارية من طرف ما عرف ب « حكومة الظل ». لذلك نقول إنه لا سبيل غير الانتقال إلى الديمقراطية الكاملة الضامنة للكرامة وللعدل وللتوزيع العادل للثروة وللفصل بين السلط ... هذه ليست مجرد شعارات، بل هي منطلقات مركزية للتفكير وللفعل. وقبل كل ذلك، فرهاننا اليوم هو تقوية الآلة التنظيمية للحزب الاشتراكي الموحد الذي يحمل لواء هذا المشروع ويدافع عنه. فلابد من تكثيف الجهد لتنظيم التواصل والتوافق مع فرقاء آخرين حول نفس المنطلقات التي لازالت تحظى بكل عناصر الراهنية. ولا يمكن القبول – اليوم – بالاستمرار في المشاركة التي تقبل بدوام استمرار المعالم التحكمية للنظام ببلادنا. يجب أن نؤسس لتناوب ديمقراطي بمشاريع واضحة تنصت لأصوات الداخل، وتتفاعل مع ما يجري بالخارج وخاصة على مستوى ارتدادات الأزمة الحالية وغير المسبوقة التي يتخبط فيها النظام النيوليبرالي على الصعيد العالمي، الأمر الذي يستلزم إعادة الاشتغال لتجديد منظومة الفعل لدى قوى اليسار راهنا، على مستوى الخطاب وعلى مستوى آليات الاشتغال وعلى مستوى جسور الفعل مع كل القوى التي لها مصلحة في التغيير الديمقراطي ببلادنا.

- الأستاذة منيب، ماذا تبقى اليوم من فكر اليسار في ظل حالة التشرذم التي تعرفها تنظيماته، فهناك يسار مشارك في الحكومة وآخر معارض في البرلمان وثالث رافض للعبة من أساسها ... ؟

يوجد اليسار – اليوم – في موقع يفرض عليه إعادة البناء وإعادة التأسيس، فما هو المعنى الذي أضحى يحمله نعت اليسار ؟ لقد اختلط الحابل بالنابل، وبدأنا نجد حكومة يسارية تطبق برنامجا نيوليبراليا بالكامل. لذلك لابد من إعادة التأسيس على أسس صحيحة لإعادة بث الأمل وتجاوز حالة الإحباط المهيمنة وخاصة عقب تداعيات النتائج المخيبة للآمال لتجربة التناوب التوافقي. لابد من تجديد القدرة على الابتكار وعلى التجديد، مع توسيع آفاق « الحلم » بالقيم النبيلة لفكر اليسار ولتطلعات مناضليه، إذ أضحى جليا انه لا يمكن تحقيق التوزيع العادل للثروة في ظل عولمة الرأسمال و اقتصاد الريع، ولقد انطلقنا في هذا العمل داخل الحزب الاشتراكي الموحد بالعودة إلى قواعدنا لتنظيم حسن الإنصات لأصواتها ولانتظاراتها عبر آليات تنظيمية ديمقراطية وجماهيرية تحسن التقاط نبض الداخل وتتفاعل مع تغيرات الخارج كما أوضحت آنفا. ونحن كحزب يساري ملزمون بالعمل لإيقاف نزيف تدهور الأوضاع والوقوف ضد مشاريع خوصصة القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والسكن والتعليم و تحرر الانسان من كل أشكال الاستبداد...و تحقيق العدالة الاجتماعية، فذلك ما يحفظ لأي حزب يساري هويته اليسارية المميزة، و لا شيء غير ذلك. هذه هي قاعدة إعادة بناء النموذج اليساري الذي يستلزم أمر إنجاحه الكثير من جرعات نكران الذات والتواضع والنقد الذاتي والمبادرة

بالنسبة لكل مكونات أسرة اليسار بالمغرب اليوم. ولحسن الحظ فنحن نتوفر على الكثير من الطاقات القادرة على التجديد وعلى الاجتهاد، وبإمكانها إعادة تنظيم الاشتغال على المشروع اليساري البديل الذي يستجيب لضرورات المرحلة. لا يمكن أن ننتظر حدوث التغيير من الخارج ولا استيراد المشروع لوصفات جاهزة، بل يجب الانتقال إلى شحذ الطاقات لاسترجاع تألق المشروع اليساري النبيل الذي نحلم به جميعا.

- ما هي انتظاراتك، الأستاذة منيب، من حكومة السيد بن كيران؟

نحن نعارض أسس نظام غير ديمقراطي، نظام ليس في منظوره القريب محاربة الإفلات من العقاب، ليس في منظوره وضع أسس البناء الديمقراطي من فصل بين السلطات وربط كل المسؤوليات بالمحاسبة. هذه هي المعارضة التي كنا ولازلنا نتبناها وسندافع عن منطلقاتها حتى تحقيق أهدافنا الكاملة في الانتقال الديمقراطي الحقيقي. أما بالنسبة لحكومة الأستاذ بن كيران، فقد شكلنا لجنة مختصة داخل الحزب لدراسة كل جوانب التصريح الحكومي المقدم أمام البرلمان، وسنقدم جميع ملاحظاتنا بهذا الخصوص. وعموما، فمن الواضح، وعلى الرغم من بعض الصلاحيات التي جاء بها دستور 2011، فحكومة السيد بن كيران لن تستطيع إحداث تغيير ملموس لأنها تفتقد للسلطات الفعلية بهذا الخصوص ولأنها سجلت نفسها في الاستمرارية . أضف إلى ذلك، أننا أمام حكومة ائتلافية تجمع بين حزب إداري وآخر إسلامي وثالث اشتراكي ورابع محافظ .. هي – إذن – خليط غير منسجم لا يمكن أن يلبي انتظارت الشعبلأن التوجه المحافظ هو المهيمن. لذلكأقول إن الأمل الذي خلقته حكومة التناوب التوافقي يبقى أكثر أهمية من متمنيات الحكومة الحالية. فأنالا أنتظر الكثير من هذه الحكومة، وإن كنا سنتابع تجربتها عن قرب وسنتصدى لكل ما يمكن أن يشكل ردة على بعض المكتسبات التي حققتها الحركات التقدمية والديمقراطية خلال العقود الماضية، خاصة في مجال الحقوق الأساسية والحريات .. ومن الأمور المثيرة، أن حزب العدالة والتنمية قد تخلى منذ البداية عن جزء من التزاماته الانتخابية عندما تنازل عن مسؤولية تدبير قطاعات اجتماعية استراتيجية مثل الصحة والتعليم والسكنى ... و ووضع على رأس اولوياته سؤال الهوية؟ فكيف سيتم تحديد مسؤولياته و محاسبته أو تقييم تجربته عند نهاية عمر الحكومة الحالية ؟

- أخيرا، ما هي أولوياتكم، الأستاذة منيب، على المستوى التنظيمي والسياسي ؟

لابد من التأكيد أنني بدأت أشعر بمسؤولية مضاعفة عقب انتخابي أمينة عامة للحزب، بالنظر لما أفرزه هذا الأمر من معالم التفاؤل لدى أطر الحزب وقواعده بل وفي محيطه وبين حلفائه والمتعاطفين معه. لذلك، فإن أولى الأولويات تتمثل في تقوية البيت الداخلي للحزب، عبر استكمال الهيكلة الجهوية والمحلية وتوسيع دوائر التواصل في كل المستويات، مجاراة منا لمنطق العصر. إضافة إلى ذلك، تنتظرنا – اليوم – مهام تأطير هذا السيل من الملتحقين الجدد بالحزب، وترسيخ نهج الإشراك المباشر في اتخاذ القرار والمشاركة في صنعه وفي توسيع قواعد الحزب. بمعنى، أن رهاننا اليوم يقوم على أساس إنجاح تجربة الديمقراطية التشاركية التي وضعنا أسسها داخل الحزب الاشتراكي الموحد واعتبرناها مرجعيتنا الأساسية في الفعل وفي المبادرة وفي اتخاذ القرار. باختصار، سنسعى إلى توسيع الطابع الجهوي للتسيير عبر علاقات جديدة تحفظ لكل مناضلي الحزب حقهم في المشاركة المباشرة، في إطار تجربة جديدة.... محورها توسيع دوائر اشتغال القيادة الجماعية من جهة، وتعزيز إشراك كل الفروع في اتخاذ كل القرارات وعلى كل المستويات. إلى جانب ذلك، سنسعى إلى تعزيز انفتاحنا على المجالات القطاعية الحية داخل البلاد مثل القطاعات الشبيبية والنقابية والنسائية والثقافية وكذا تطوير تحالفاتنا الاستراتيجية وتقوية اليسار المغربي وتوسيع جبهة النضال الديمقراطي. وشخصيا، أعتبر الأمر مصيريا في أفق تعزيز جسور التواصل مع محيطنا والتأثير فيه والانتقال إلى مأسسة كل العلاقات الجماعية ودمقرطة الحياة داخلها وفق ما يخدم انتظاراتنا المشروعة في ترسيخ الإرادة الشعبية كسلطة مرجعية في التشريع وفي التسيير وفي المراقبة. هذا هو أفقنا المشرعلتحقيق تطلعاتنا الجماعية في تنظيم سلاسة الانتقال نحو النموذج الديمقراطي الحداثي المنشود، ونحو القطع مع كل السلوكات البائدة والأشكال الانتكاسية التي ظلت تقيد إرادة المغرب والمغاربة لعقود زمنية طويلة.

- شكرا لكم الأستاذة نبيلة منيب على سعة صدركم وعلى تفاعلكم الإيجابي مع كل تساؤلاتنا، ونتمنى لكم كل التوفيق على رأس حزبكم لإنجاز كل مشاريعكم وتطلعاتكم المستقبلية.



أنشودة الموت

أنس الفيلالي
شاعر مغربي

مضغةُ الهاربينَ تغدُر

في الفراغِ المنحطّ بالفوضي

لمسافرٍ يرتوي القحطَ

مهيأً للنّزيف

متنصّلاً

برقّة احتداماتِ البعيرِ،

لحمّي الغيومِ القاتمةِ

إذْ أذرفُ تخومَ حرائقِ مُضغتي



بزهوِ دمِ السّواد المقتم

بالظّهيرةِ اللائذةِ

بيني وبين المقامِ

المقامِ الشّائكِ بالصّمتِ

في شآبيبِ الهتكِ العريضِ

للآخرِ المساءِ..

كي لا ينهشني القيءُ

أتمدّد بلهجِ الرّحيل

في مجازِ الهوادةِ

عبرَ الأشياءِ المجهولةِ

مثل أقنعةِ البراءةِ

علي طرفةِ الغيّ

في تلاطمِ صقيعِ الرّمل

أيةٌ نافثةٌ

داهسا في حضرة المعقولِ

حرّ السّحرِ المتامِ

هولادةً باتّجاهِ القيعانِ

كأنّ العاصفةَ

تَقتنني من ظلّي الفخاخَ

ما قرعَه الماءُ

ما بين الحضيضِ اللّيلكيّ..

ماذا لو ابتلّ الشّعوبُ

دمًا مخثّرًا

يغترفُ من لوعةِ العاصفةِ

وتجوبُ دفءَ البردِ

كأنّ علي الحرائقِ

قدرَ الشّوقِ،

وشهقاتُ الغموضِ، وإشراقاتٌ

تهزّ الفراغَ المترعَ

بعبيرِ الوحشةِ

في أنينِ الغوايةِ،

وهجسِ الرّوحِ

بأبجديّةِ الحبورِ

عبرَ شوي الغبطةِ المُلتهبةِ

تروم ذاكرتي بالفيمِ

تنهدلُ من جنوحِ الشّرفةِ

ولهثِ السّندسِ الشّهيمِ

أي البرق

وذُروة المُنتهي المُضمحلّ

كالولادةِ المُندغمةِ بالوحشةِ

ببريقِ قطرةٍ

وطراوةِ الغوايةِ،

أرقبُ هيكلي الحارقَ،

طافحٌ بي أنينُ التّيهِ

قتامةً للقتلي في سديمِ الخارجِ

يا ذا البياضِ في الثّلجِ

كَمْ بقيَ بثقلِ الشّرودِ



من نزقةِ البعيرِ الأبيضِ
خلفَ النافذةِ
أمامَ تحديقِ الموتي
بسكراتِ الآتين كالمشاعِ
بارق هديةً بالفحامِ الأبيضِ
بينَ المقيلِ والبهاءِ المؤجّل
يرفضُ سجرَ الحرائقِ
في جوعِ النّارِ
وكلّ الرّيعِ
كأنّما المطرُ
يقايضُ مريعَ القحطِ
وشظايا الماءِ في الرّمادِ
غير الغمامةِ
وكلّ الرّيعِ
تحترقُ علي رصيفِ العسلِ
المكوي برخامِ التّرابِ،
فالظّل البارقُ أنشودةٌ
لتيهِ العبورِ
الموت للهدي ظلالُه

والأنشودةُ المارقةُ بيتٌ
يهطلُ بالنارِ المملبد بالزّهر
حين لا "أوقوقيانوس" يتبرّد
وما تركهُ القحطُ الأخيرُ
كأنّه ما يرتشفهُ النّدي
خلفَ فنجانِ الدّخان



تمامًا كما غسقُ الجدرانِ
في القبوِ المطليّ بالنّعاسةِ
أنشودة الموت الأخيرِ
للقرابينِ الثّكلي
خلفَ الصّهيلِ الأوّل.



خنجر في اليد وعشرة على الحائط

رفعت الكنياري
تطوان

على مشارف الحلم يحيا متقمصا ذاتا غير التي أسكنها القدر هذا الجسم المهزوم، ويمضي كل يوم غير آبه بتضرجات زمنه الأعرج.. السيد جواد، هكذا سمه الزمن حروف الاسم الذي لم يختره لنفسه.. بعزيمة الحالم التي لا ينضب معينها اجترح لنفسه وديرنا، ودستة أحلام مشتعلة ترفل في إفك غواية المستحيل.. إنه الآن يُرى من على مبعدة يسير غير آبه بالخطوات أين تستقر على اسفلت الواقع، أما الابتسامة المرتسمة على محياه بدون أي جدوى تذكر، فهيهات أن يعرف سرها غيره.. هو الحالم .



مع إشراقات العنفوان الأولى، رسم لوحة زواجه من فاتن، وتلذذ في رضى بالغ باصطحابها في نزهة خارج المدينة.. تلذذ بها زوجة مصونا تحفظ العهد وتطره بوابل من الحنان.. ثم تزوجت فاتن بغني صادفته مرة فأعجب بها ! غير آبه بهذا الزي يلتحف الحب في دهليزه المفارق لبيت الواقع. بعدها اجتهد ليصنع ملامح محبوبته الجديدة، غير أنه قنع أخيرا باختيار القدر: فاطمة، والضحكة البلهاء، والوجه الذي يصبو على مدارج الجمال.. لكنه كان قد تمتع كفاية بهبة الحلم.. أيام فاتن.

في بداية المسار الدراسي حلم بنفسه يتقلد المناصب، مديرا كان يلقي الأوامر على هذا وذاك، والكل تحت رحمته. بعدها بسنوات، حلم بمعاملة أفضل من مديره المتنطرس، أفلم إلى حد كبير في إذلاله، جعله يعتذر منه عن كل ما اقترفه في حقه من تصرفات رعناء..

أسف سيد جواد، لقد كنت مخطئا في حقك، أنت

تستحق كل التقدير، والدليل على أسفي الشديد وندمي الأشد : لك عطلة.. مضت خمس سنوات وأنت تطلب هذه العطلة، كنت أتملص، اختلق الأعذار..

يصمت السيد جواد، فيزيد ذل المدير.

أراك غير راض، نعم ما اقترفته في حقك كان فضيعا. لك مني راتب شهر هدية تحفيزا لك، اذهب لقضاء العطلة مع العائلة وأنت "مرفه"...

يبتسم السيد جواد

ابتسامتك تدل على الرضى، هل أنت راض حقا ؟ أجبني.. أجبني يا " ابن آدم" ودع عنك شرودك الغبي هذا، ودع هذه البسمة البليدة التي لا تفارق وجهك. أين أنت يا هذا؟



أنا معك يا سيدي .. أنا معك ..وأسر في نفسه: "في الحلم طبعا !".

إذن أنجز عملك، أريد الملفات مدروسة مكتملة في حدود المساء.

طبعا سيدي

بهيمة خرقاء..

في المساء كانت البسمة ترتسم على محيا السيد جواد بينما المدير يلعن ويشتم. لم يكن قد أنجز ما طلب منه على وجه الدقة، وفي الوقت المحدد، كان المدير يلعن الزمن الذي جمعهما في مصلحة واحدة. أما السيد جواد فكان غاية في السعادة.. والبسمة لا تفارق محياه، إذ كان يتمتع برؤيته ذليلا مطرودا، يستشيط غضبا ويكيل السباب لحساده، وعلى رأسهم جواد. عندما مل المدير بسمة السيد جواد التي لم يفلح في تفسيرها البتة، صمت وانصرف. صفى السيد جواد حسابه مع جيدا تلك الليلة، وجد في الأفق متسعا لذلك.

في ذلك اليوم كان قد شارك في مسابقة الحلم التي تقيمها قناة ال "إم بي سي"، أرسل كلمة حلم للرقم

المرادف لبلده، أجاب عن الأسئلة، سجل اسمه في اللائحة .."هنيئا لقد اقتربت من تحقيق أحلامك..". كان بينه وبين القرعة مسافة من الزمن لم تقلقه. لم يستعجل القرعة، لقد كان يستعذب تلك الأيام، كان فيها متسع لحلم جرير لا يشبه أحلامه المعتادة، يشبه إلى حد كبير أحلام فترة الشباب حين كان يجمح في ربوات المستحيل غير مقيد بواقع مرير يفرض سلطته حتى على الحلم. وهو الآن يحرر الحلم من جرير، ما عاد يأبه لحلم العاملة مطلقا.. وبقي باسما كما العادة، وبقي المدير يشتم.

يوم أجريت القرعة فاز أحمد علوان من الأردن، لم يأسف، فقد تمتع بالحلم كفاية. سألته الزوجة : ستشارك مرة أخرى يا جواد؟ حرك رأسه موميا بالنفي. لقد قر في نفسه أنه لن يعيش في الحلم مرة أخرى، سيطلق هذه العادة! بدى له اختياره غريبا عجيبا، لقد تعجب من نفسه: كيف قرر هكذا التخلي عن عالمه الحميم هذا؟ كيف جاء هذا الاختيار المصيري هكذا فجأة؟! وكأن رجلا آخر سكنه ليس له نفس الرغبات، سيعيش الواقع كما هو.. وداعا للأيام الحلم..

وهو يراود ثغور الوسن، قاوم جموح الخيال. قمع الرغبة المستعرة، وحن للحلم مرة أخرى! طالما حلم وهو يستعد للنوم، بنى تصورا، سافر للأجمل المدن، تزوج بكل الجميلات، حقق كل ما تصبو له النفس.. وهو الآن يخاصم تلك العادة يحن بالحنين لها، لقد حقق في سنواته الأربعين ما لم يحققه أطول الناس أعمارا.. لقد عاش عمرا آخرا بالموازاة مع عمره الحقيقي، فقط بفضل الحلم.. واليوم أحس أنه اكتفى بما حققه، سيعيش الواقع كما هو... ونام السيد جواد، نام دون أن يحلم بشيء.

على الساعة السابعة صباحا، ساعة استيقاظه للذهاب إلى عمله، سمع صوت صراخ آت من غرفة نومه: لا.. لا.. لا تتركني وحيدة يا جواد.. كانت زوجته تصرخ بكل ما أوتيت من حب غير مصدقة أنها افتقدته للأبد.. بينما كان جواد مسجى في فراشه، هادئا تعلو وجهه برودة الموت و بسمة رضى.

على الساعة الثامنة والنصف ، كان السيد المدير يقف أمام مكتب السيد جواد غير قادر على الشتم أو الإهانة، وكان السيد جواد منكفئا على عمله في جد و وقار واهتمام، وقد غابت الابتسامة الحالمة من على وجهه.



دراسات

خوان رومان : التجربة الاستثنائية والكتابة المستحيلة



ترجمة

جامع الفنا : تراث شفوي للبشرية

حينما نلاحظ وضعيتها الحالية، ثم الصور التي التقطت لها بداية الحماية، سنكتشف حقا فروقات قليلة : بعض البنايات المتراصة جدا، وإن كانت متواضعة. ازدادت حركة المرور زخما، والنمو الجنوني للدراجات. مع ذلك، تبقى جامع الفنا هي الأجواء ذاتها، ونفس عربات الجياد وشلة المشبوهين، الذين يسرعون دائما إلى صفوف الحلقات التي تتجمع حول الرواة، بين ثنايا خيوط دخان تائه ولطيف، تصدره موائد الأكل. مئذنة الكتبية، تحمي باستمرار مملكة الأصوات ووجود الأحياء المنهمك.



خوان رومان : التجربة الاستثنائية والكتابة المستحيلة

ذ. عبد المجيد السخيري

لن نبوح بسر إذا ما قلنا أن غالبية أدباء المغرب وفنانيه ونقاده يجهلون تماما اسم خوان رومان، وحتى القلة ممن سمعوا بهذا الاسم لا تتعدى معرفتهم بهذا الفنان والأديب حدود ما يعرفه العادي من الناس. ثمة أسباب كثيرة وراء هذا "الجهل". منها الحدود الضيقة جدا لالمامهم بالأدب المكتوب باللغة الاسبانية بالداخل والخارج. فالافتتان الأعمى بلغة موليير يفوت على أدبائنا المساكين فرص الإطلاع على ما يُكتب بلغة سرفانتيس، مع أنها لغة البلد الجار الأقرب لنا تاريخيا وحضاريا، وأحد مستعمرينا السابقين. أما السبب الآخر فهو أننا غالبا ما نلفي توجها لدى هؤلاء للاهتمام بالكتاب والفنانين الأكثر حظوة وحضورا في وسائل الإعلام، مع أن الكتابة عن هذا النوع من المحظوظين والمدللين لا تتجاوز في أحسن الأحوال النقل والإنشاء المدرسي المتخم بالمديح المبالغ. ولا شك أن الأحادية اللغوية (في نطاق اللغات الأجنبية) ستحرم بالتأكيد أدبائنا من التعرف المباشر على آداب إنسانية، يعد الأدب المكتوب بالاسبانية أحد أكثرها ثراءً في العالم. على أن اختيارات خوان في الحياة والإبداع كان لها نصيب أيضا في جعله يبقى مغمورا في بلده الفعلي (الريف المغربي) كما على واجهة الأدب الاسباني. فلم يكن خوان يشبه أولئك الكتاب أو الفنانين الذين رسم لهم الإعلام صورة مغاوير اجتذبتهم عوالم الشرق المتوحش وحفزهم الفضول لاقتحام فضاءاته الغريبة هربا من تجمُد الروح بمدن المركز الرأسمالي. وبالرغم من أنه كان يعشق الحياة في المدينة التي ولد بها (الحسيمة)، إلا أنه ظل بعيدا عن تكريس تلك الصورة النمطية لمدن الأطراف المسكونة بالغرائبية المعدة لاستهلاك درج على تسويق التخلف باسم قيم جمالية مزعومة مثبتة في رؤية رومانطيقية مغالية.

في أواخر 1998 كنت قد التقيت بخوان لأفاتحه بشأن شريط تسجيلي يتناول سيرته كفنان وكاتب وشخصية استثنائية، وكانت حالته الصحية قد تدهورت بشكل ملموس، وأبدى موافقته المبدئية وطلب مني الإسراع في تنفيذ العمل قبل أن تدركه الموت. كانت اللمسات الأولى للسيناريو جاهزة وكذلك المواد الأساسية ذات الصلة، غير أن البحث عن الجهة المنتجة أخر الشروع في إنجاز العمل لمدة سنتين. إلى أن بلغني خبر وفاته بأحد مستشفيات مدينة مليلية المحتلة وكنت حينها في عطلة خارج الحسيمة. شعرت بمرارة كبيرة لإهدار فرصة إنجاز عمل يعيد الاعتبار لشخصية كبيرة أعطت الكثير لمدينتي أكثر مما يزعم فعله بعض المدعين من أبناءها الريفيين بالاسم.

I - خوان رومان: هوية مركبة.



هو الكاتب والشاعر والفنان الاسباني الأصل، الريفي المنشأ والمولد والاختيار، ولد في الحسيمة في 24 يوليوز سنة

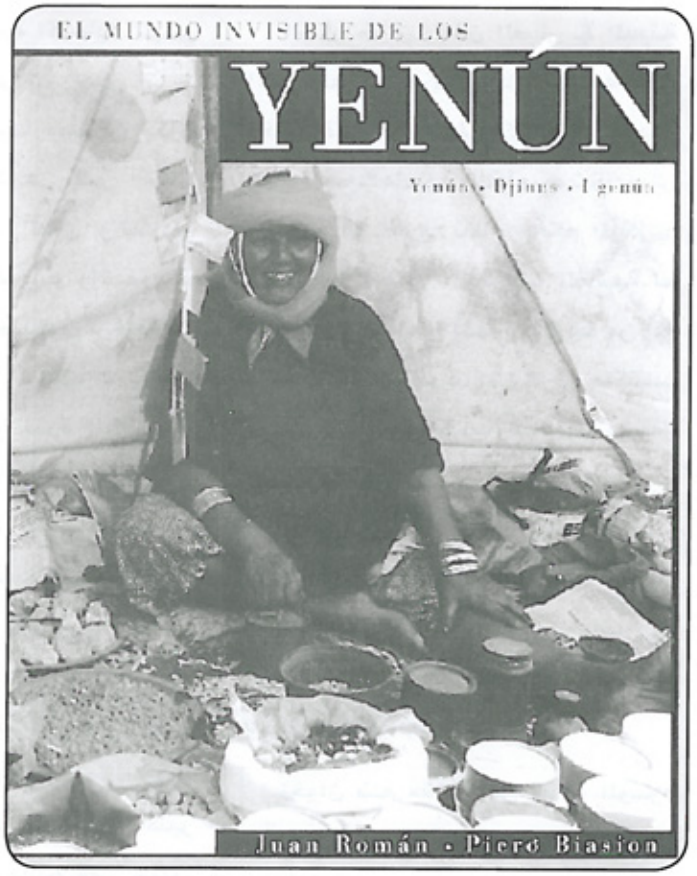

1935، وهي السنة نفسها التي تربع فيها والده على عمادة المدينة المحتلة من طرف الإسبان، والتي سيصير اسمها فيما بعد بيا سان خورخو قبل أن تستعيد اسمها الأول، بعدما حل بها مع الدفعة المدنية الأولى سنة 1926.عاش خوان رومان حياة مفعمة بالحيوية والإصرار والتحدي، واجه خلالها إكراهات بيئة محافظة وهوية شخصية متوزعة ما بين جذوره الاسبانية والدم الأوروبي الذي يجري في عروقه، والإحساس المتنامي بالانتماء إلى الأرض الجديدة التي ولد بها وتنفس هواءها وألف رائحة تربتها والتي قرر بلا رجعة المكوث بها حتى وافته المنية في الرابع والعشرين من شهر يوليوز سنة 2000، بعد فترة من المرض رفض خلالها بشدة أن ينقل للعلاج باسبانيا رغم إلحاح وضغوط أفراد من عائلته وأصدقائه، ودفن بمقبرة صابابديا شمال غرب المدينة التي ولد وعاش فيها إعمالا لوصيته الأخيرة.

لقد عايش خوان نشأة المدينة وتطورها العمراني، فانحفرت في ذاكرته صورتها وهي تكبر وتتوسع، وكُتب له أن يحيى حتى رآها تتخلص مكرهة من ملامحها الكولونيالية بفعل الزحف الإسمنتي الذي بلا ملامح.غير أنه كان قد اكتسب من الصورة الأولى الكثير مما تمثله كهوية ريفية مرصعة بروح متوسطية أكبر من جذوره الاسبانية.فقد عاش بهذه المدينة أكثر مما كان له أن يعيش بأرض أخرى، كأنه قطعة منها، وعشق الحياة فيها وكأن جسده من تربتها الريفية (ولا مجال للمقارنة هنا بين الحب النابع من الإحساس بالتوحد بجسد مدينة يعرفها خوان أكثر من غيره، وبين تعلق كتاب أو فنانين أجانب بمدن مغربية أخرى اختاروا العيش فيها بمحض الصدفة أو انشدادا لسحر فضاءاتها الشرقية المنمطة!). وعندما سيشرع في خوض تجربة الكتابة سيعمد خوان إلى توثيق الكثير من ذكريات المدينة متتبعا لتحولاتها العمرانية وتمدنها البطيئ بالصورة والصوت والسرد، ومن خلال تسجيلات حية لحوارات عميقة وحميمية مع شخصيات ريفية واسبانية مقيمة أو بعد العودة إلى الديار، منهم الفلاح والمقاوم والفنان والبوهيمي... و سيروي الكثير من التفاصيل الهاربة ويغوص عميقا في ذاكرة "الأرض" بحثا عن كلمات تسعفه على الانخراط في مشاغل الحاضر كما عاشه شعريا وفنيا إلى حد الانصهار. وقد تفوق في نظم قصائد بالريفية أدى بعضها فنانون محليون مثل قصيدة "ندمياز ندشار" التي أداها الفنان قاسم الورياشي المشهور ب"قوسميت". وفي هذه القصيدة كان خوان قريبا من التراث الريفي أكثر من المتبجحين بالأصالة، وأكثر حساسية لمفارقة زمن الثقافة المضادة في هذه المدينة: توجه قوي نحو اليسار وسط شبيبة متحفزة ومُسيّسة من جهة، وانهمام بالذات المحبطة والمثقلة بذكريات الماضي الأليمة وأحلامه المجهضة بالنسبة لفئة الهيبيين الريفيين من جهة أخرى.فهذا الريفي النصراني(أريفي أرومي بالأمازيغية الريفية)لم يكن مشغولا بقضية الهوية، وسيضع جانبا ما تعلق بازدواجيته بأن حسم قراراه بالبقاء في الأرض التي رأى فيها النور عندما حزمت العائلة حقائبها عائدة إلى اسبانيا بعد بيع أملاكها مع بداية المغربة.ومنذئذ لم يفوت خوان مناسبة ليعلن عن نفسه كريفي منحدر من أصول اسبانية متوسطية، دون السعي إلى التسويق الإعلامي لهويته المركبة من باب الادعاء أو الشطح.وقد أسر لي أحد أصدقائه أنه عندما نشرت صحيفة إل باييس الاسبانية الواسعة الانتشار مقالا لأحد كتابها(3مارس 1995) عبارة عن بورتيه لخوان إثر صدور كتابه الموسوم ب"شذرات من محادثة مستمرة حول الحسيمة"، بعد تجاهل طويل، اختار له صاحبه عنوان "آخر مقيم بالحسيمة":

EL Ultimo de AL Hucemas.EL Pais.del 3 de Marzo de 1995 (Miguel Bayon)

اعتبره مستفزا وحتى مهينا لشخصه، بل إنه لم يخف غضبه من هكذا تعامل

يجرده من حقيقة ما كانه وصاره وما هو عليه.فصورة المقيم كشفت بنظره الحنين إلى عقلية استعمارية بليدة ولى زمنها، عقلية تتجاهل صيرورة الأشخاص واختياراتهم ومآلاتهم الوجودية.

2- مسار استثنائي:

من يتذكر الشخصية الاستثنائية لخوان رومان من أبناء الحسيمة اليوم، يحتفظ بلا شك بصورة ذلك «النصراني» المتأنق أيام شبابه، غريب الأطوار، بوجهه الممتلئ وهندامه المميز يتحرك بخفة مثل كل مزهو بشبابه مقبل على الحياة، يتردد كل يوم على مكتبه بإحدى البنايات قبالة معلمة «سينما الكبير» المأسوف عليها وسط المدينة، حيث كان يدير حسابات «فبريكة» الأجور بعد وفاة والده سنة 1969 ووالدته سنة 1970، ورحيل باقي أفراد العائلة إلى اسبانيا، وبين الفينة والأخرى ينزل إلى الرصيف حاملا كأس الشاي المنعنع، فيبدأ بالحركة جيئة وذهابا، مترصدا ومتأملا لحركة الشارع والحشود المرابطة أمام قاعة السينما، فيما تلاحقه العيون بنظرات مختلسة لا تخلو من الريبة، كان بلا شك يدرك ما وراءها من همس. لقد عاش هذا الفنان المتمرد في وسط كان ينحو مع مرور الزمن إلى المحافظة بفعل زحف "البدونة" وبداية انكماش المدينة ثقافيا، وفي بيته الكائن بركن الشارع الرئيسي لحي "رومان"، الذي لا يزال يشتهر بحمله لاسم العائلة، كان يستقبل الأصدقاء من كل جنسيات العالم، هذا البيت الذي صار جزءا من شخصيته الفنية بفضائه الداخلي المميز ومحتوياته من اللوحات الفنية والمنحوتات التي أبدعها والمنوعات التراثية الريفية التي تؤثث أركانه.

يقول خوان أنه أنجز أول عمل فني له سنة 1939 مع بداية اكتسابه للوعي الذاتي بشخصيته الفردية، حتى أن ما سيأتي من الأعمال فيما بعد لن يكون سوى تعميقا لذلك الوعي عبر أشكال متنوعة من التجريب الفني والسردي والبوح الشعري والحفريات والسفريات ومعارض التقى خلالها بمبدعين من مختلف الآفاق، مما لا شك أنها أكسبته المزيد من التجارب والعلاقات.والفترة القصيرة التي أمضاها بمالقة(1947) لدراسة التجارة، بإيعاز من والده لكي يتولى إدارة حسابات "المصنع"، لم تغير كثيرا من طبعه المتمرد وميله الشديد للمغامرة والبحث عن الفردية القوية التي كانت تسكنه في العمق، بالرغم من نشأته في وسط أسري غارق في هموم التجارة والبحث عن الربح، وفي محيط اجتماعي وثقافي لم يكن كثير التسامح مع الميول الفردانية.ففي سبيل ذلك سافر خوان شرقا وغربا، ونزل بعدد من البلدان الأوربية والأسيوية باحثا عما يشفي غليله في اكتشاف وسبر أغوار ثقافات أخرى.كانت إيطاليا الوجهة الأقرب إلى قلبه داخل القارة الأوربية، حيث نسج صداقات واسعة بفضل عمله لمدة مسيرا فندقيا ومديرا للعلاقات العامة، وبهذا البلد عرف أكثر مما يفترض أن يحصل مع بلد الجذور أو بلد الولادة والنشأة.فقد أنجز الكثير من أعماله الفنية والأدبية أثناء مقامه هناك، إضافة إلى أنه كان يسافر عادة لإقامة معارض فنية، خاصة بمدينة فلورانسيا التي أحبها كثيرا، غلى غرار حبه لمدينته الحسيمة، مخلدا حبه شعرا كما في الأضمومة الشعرية لسنة 1960:

Peomas de amor de Florancia.

3-الهامشية كاختيار:

اختار خوان رومان العيش في المدينة التي ولد بها ورفض كل مساومة على اختياراته، وهي على كل حال مدينة صغيرة تقع في منطقة طالما تعرضت للتهميش والعقاب من طرف نظام الحكم المركزي، فضلا عن أحكام الجغرافيا القاسية.لم يكترث بالأضواء والشهرة بالرغم من أنه سافر كثيرا وطاف غربا وشرقا، واكتسب صداقات كثيرة مع كتاب وفنانين يشبهونه. ففي إيطاليا مثلا – الوجهة المفضلة في القارة الأوربية- أقام أول معرض له سنة 1973،وهناك ارتبط بعلاقات متينة ببعض كتابها وفنانيها أمثال ساندرو لومباردي، الذي أشرف على تنسيق مواد عدد خاص أفردته مجلة "ماغازيني"

لخوان ضم مقاطع من كتابه الموسوم ب"اجنون" وملاحق بيوغرافية ومقال احتفائي:

Appunti per una vita immaginaria di Juan Roman Di Sandro Lombardi

خوان رومان فنان من طينة خاصة.فهو وإن كان يردد عادة أنه لا يعتبر نفسه فنانا، فإنه تصرف كذلك في حياته اليومية.وما كان مثيرا في هذه الشخصية ليس فقط تنوع الاهتمامات الفنية التي تشهد عليها منجزاته من النصوص والأشكال التطبيقية الفنية(الفن المعماري- النحت-الرسم-الشعر- الفوتوغرافيا والسينما- تصميم الأزياء..)، وإنما التيمة المشتركة التي هي في أساس كل ذلك أو بالأحرى المحفز الذي يدفعه إلى هذا الشكل أو ذاك من الإبداع الفني. وهذا المحفز هو كذلك المفتاح الأساس لفهم شخصية خوان، باعتباره حصيلة علاقاته الشخصية مع المدينة، «مدينته».

فقد صرح مرة قائلا: «الحسيمة هي أنا»، Sandro Lombardi لصديقه الإيطالي ،وقد علق ساندرو على ذلك بقوله أن Al، Hoceima sono io.

الحسيمة هي خوان نفسه تاريخا ووعيا بالمكان، ذاكرته الحية وشهادته la sua testimonianza .

فكل إنتاجاته الفنية، الفوتوغرافية والسينمائية، وكل مدوناته البصرية - السمعية وسردياته وأشعاره تستلهم هذه المدينة بشكل استثنائي.لقد كان خوان يتوفر على أرشيف استثنائي يؤرخ لنمو المدينة وتحولاتها العمرانية والثقافية سنة بعد سنة، وكانت بحوزته صور كثيرة ونادرة وُثقت أحيانا بمقتضى شيفرة منطقية في الظاهر، وأحيانا أخرى بحسب روح فردية وأحاسيس خاصة في العمق. كما كان يتوفر على كاتالوج فوتوغرافي وسينمائي نادر لسكان المدينة، وبالأخص أولئك الذين احتك بهم وعاش بينهم وعاشرهم، وغالبيتهم من الذكور.كثير من هؤلاء ممن رحلوا قبله ظل يردد أسماءهم ويتحدث إليهم في لحظات الهذيان التي اشتدت عليه في فترة مرضه الأخيرة.

أما على مستوى الحياة الواقعية فقد جسد خوان بسلوكه وهويته المثيرة والمستفزة بالنسبة لثقافة محافظة، وفي البيئة التي اختار بكامل إرادته العيش فيها، عملا فنيا من طراز خاص. فحواراته الحميمية -يقول ساندرو- والنزعة الايروتيكية التي سكنت شخصيته كمُثلي طليق بوسط مختلف ومحافظ، مثلت تجربة فنية نظيرة للرسم والنحت والشعر والفيلم. ولذلك كان يفضل أن يعتبر نفسه - كما أفشى لساندرو - كراء un testimone rifegno وشاهد ريفي visionario

يدون يوميات المدينة وتحولاتها ويرصد حياة أهلها وحركاتهم، ويوثق أصواتهم

وملامحهم في أعمال بعضها حمل عناوين بالأمازيغية الريفية مثل:

Rahed n'al Hoceima

وأخرى بلغات مختلفة اسبانية



وانجليزية وايطالية.فلوحاته ومنحوتاته والأزياء التي صممها كلها مستوحاة من خلفية المدينة وذاكرتها. حيث مزيج من المواد المحلية واللمسة الساحرة لليد إسبانو- ريفية متوسطية يبدو جليا. فخوان -كما يقول ساندرو - فيه الكثير من الروح الاسبانية (الأوروبية) والكثير من «الريفية». ثقافته بالتبني تضرب في جذور التربة الريفية، لكنها مزودة بالثقافة الأوروبية لأسلافه. فثمة تأثير متبادل لعناصر الثقافتين أثمر شخصية تتحرك بلا مركب نقص ولا وهم التفوق بين ضفتي البحر المتوسط. كان خوان يذهب في زيارات مستمرة إلى أوروبا، وبالخصوص إلى إيطاليا، التي اعتبرها بمثابة المختبر الثقافي لأوروبا، قصد الاطلاع على الجديد هناك. ثم يعود إلى حيث، لا يوجد شيء، إلى المكان المفعم بالحياة»، كما كان يقول.

كل عمل فني أنجزه فيه بعض من شخصيته ومن المدينة التي عاش فيها وأحبها بشكل استثنائي.وما أنجزه من أعمال توثق للحياة بهذه المدينة الصغيرة المعانقة لأفق المتوسط كان يتم من وجهة نظر جد شخصية وحميمية، لا تهتم بالأحداث الرسمية بقدر ما تفسح المجال لرؤى وتجارب منبوذة ومهمشة.ومثل أعماله الفنية، تجسد الحياة التي عاشها خوان شهادة على إرادة عجيبة لشخص جعل من كل يوم يمر من حياته تجربة شخصية ليس في فن العيش فحسب، بل ومصدرا خصبا للإلهام والتأمل العميق...

ملحق1 : خوان رومان واضطراب الهوية.

لم يكن خوان يبالي كثيرا بالأحكام المسبقة التي لطالما طاردته مثل شيطان لعين. سواء من جانب بعض أو بالأحرى معظم الإسبان المقيمين بالحسيمة، والذين كانوا يؤاخذونه على التساهل في مسألة الهوية والتفريط «بإسبانيته»، وبالتالي ابتعاده عن انشغالاتهم الضيقة بترميم الذاكرة بغير قليل من الأحلام الاستعمارية،وانغلاقهم في الدوائر العائلية وروابط «الأخوة الاسبانية» المتعصبة،

وسواء من طرف المتزمتين المحليين الذين لم يكن بالنسبة لهم غير نصراني شاذ يهيم في الأرض بلا أخلاق ولا دين.قليلون هم أولئك الذين تعرفوا على الوجه الآخر لخوان الكاتب والفنان العاشق للحياة

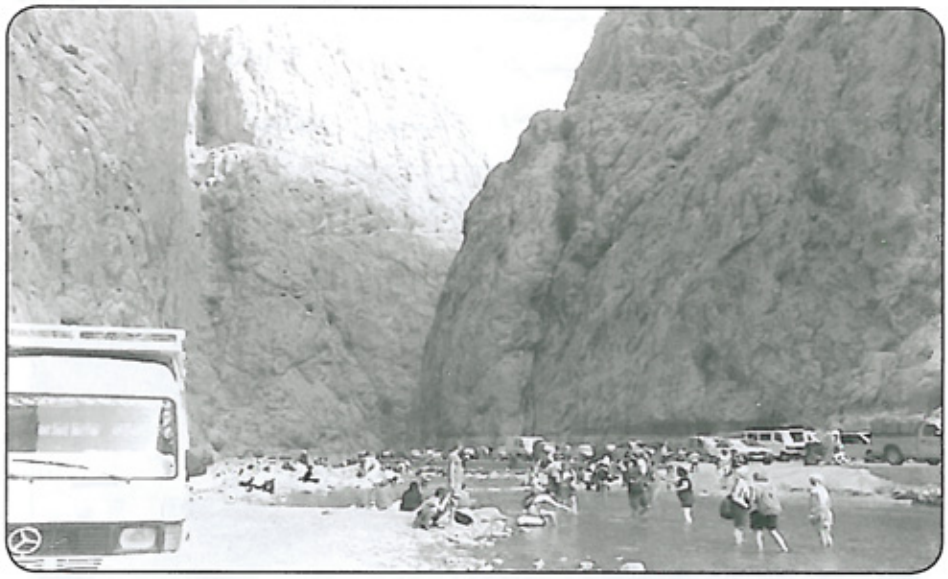

الريفية، حتى وإن لم يكونوا على دراية كافية بأعماله المنشورة وإبداعاته الفنية. على المستوى الشخصي لم يكن مكترثا كثيرا بالطابع المحافظ لثقافة الريف ولا متحرجا من الوسط الاجتماعي الذي بلا شك كان يحد من نزعته الفردانية المتحررة. ولذلك لم يخف مُثليته ولا مارس التقية.ففي أعماله الإبداعية تحضر بقوة الانهمامات الذاتية والإيروتيكية، وهذا ما يمكن أن نلمسه بوضوح في المنحوتات كما في النصوص الشعرية، التي تنوعت أشكالها بين ما سماه شعرا شفافا: Luz Diario. peosia transparente

وايروتيكيا: Sexo. peosia erotica

ونبوئيا: Voces. peosia profetica

ووجوديا: Naufragos. peosia esistenziale

أما الانهمام بالجسد المثلي الشخصي فيخترق معظم أعماله الفنية والأدبية، أبرزها النص الذي يحمل عنوان:

Memorio del mio corpo. diario .erotico 1981

ملحق 2: الحسيمة المخلدة في أدب خوان.

لم تكن الحسيمة بالنسبة لخوان مجرد مدينة صغيرة شاءت الأقدار أن يولد ويعيش فيها حتى وفاته، بل هي أكثر من ذلك مصدر إلهام فني وأدبي وذاكرة شخصية.إنها بمعنى ما كيان رمزي جسد على الدوام «تلك المنطقة الملتبسة بين أوروبا والمغرب»كما قال عنها صديقه الكاتب الإيطالي ساندرو، حيث عاش خوان «كرهينة مقتلعة جذورها من جوار أخوي وعدائي في توازن على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، نصف أرضنا». كما قدم نفسه ذات مرة في الكاتالوج الخاص بالمعرض الفني الذي أقامه بمدينة فلورانسيا الإيطالية سنة 1973.صحيح أن، الحسيمة مدينة هامشية - يقول خوان- لكنني- يضيف- أتعرف في هذه الهامشية على طبيعتي، الهامشية هي الأخرى».ومع أنها كذلك، لم يمنع خوان من اعتبارها مركز العالم، على نحو سمح له بتصور منزله مركز المدينة، فيما تمثل شخصيته مركز ونواة المنزل، الذي لم يكن أيضا مجرد حيز مكاني للإقامة بقدر ما كان يمثل التجسيد المادي لنمط من الحياة الشخصية وشكل للوجود والفردية، يمكن بوضوح تلمسه في المحتويات التي تؤثث فضاؤه، من الديكور واللوحات والشكل المعماري الداخلي ..الخ.هذا المنزل- الذي يقع في ركن الشارع الصاعد وسط الحي الشعبي الذي يحمل اسم العائلة- تحول مع الأسف اليوم إلى مجرد طلل بلا روح بعد رحيل صاحبه، وبعد أن تمكن أفراد من عائلة الراحل من حيازة محتوياته في غفلة من الجميع، ليتم بذلك تهريب جزء هام من ذاكرة الحسيمة.(جزء صغير من خزانة خوان من الكتب ومنحوتتين سلمها قيد حياته إلى جمعية محلية..).

في السيرة الذاتية المختصرة التي نشرتها المجلة

تحت عنوان: Maggazini الايطالية "ماغازيني"

Folies Berbères Un'autobiografica - di Juan Roman

نطالع مسار هذا الفنان والكاتب المولع بالسفر واكتشاف الثقافات، وحيث يفاجأ القارئ برصيد هائل من المنجزات والنصوص المسرحية والسردية والشعرية وغيرها تستلهم بشكل ملفت ذاكرة الحسيمة ومخزونها الثقافي والجمالي وتحتفي بها كموطن وذاكرة للجسد والروح.ففي 1957 أنجز أضمومة شعرية بعنوان:

Geografica peotica de Al Hucemas

وفي 1960 مدونة أخرى تحت عنوان:

Sobre el crecer despreocupado de este publo(Diario peotico di Al Hoceima

وفي المجال الموسيقي:

Al Hoceima's going (Musical (productions

وشريط صور مرفق بموسيقى عنونه بالريفية:

Rahed n'Al Hoceima (fotografica (sonora

بتعاون Al Hoceimas كما أنجز سنة 1962 شريطا وثائقيا بعنوان:

وهي السنة نفسها التي شغل فيها وظيفة Maroc Tourisme مجلة

رئيس استقبال ثم مدير الفندق الشهير للمدينة محمد الخامس، إضافة إلى بورتيهات المدينة من الأرشيف، الأول بعنوان:

Al Hoceima's going immagino dal 1925 a aggi

والآخر يحمل عنوانا أصليا بالفرنسية:

Paysage et garçons .

لكن حضور الحسيمة كان أيضا بمساحة أوسع كخلفية لسرديات تأملية في كتاب «اجنون» الذي صدرت نسخته الايطالية سنة 1983 ونشر على صفحات مجلة «مغازيني» عدد أبريل 1985 بعنوان:

Genun .éthnografica poetica

وقد صدر بعدها سنة 1996 في طبعة فاخرة من الحجم الكبير بثلاث لغات(اسبانية وايطالية وفرنسية)، مع ملحق خاص لألبوم فوتوغرافي ومقدمة

للكاتب الايطالي ساندرو لومباردي، تحت عنوان:

El Mundo invisible de los yenun .

ملحق 3: شذرات من ذاكرة الحسيمة.

الكتاب الأخر الذي كرسه خوان للحسيمة هو «شذرات من محادثة أو دردشة متواصلة حول الحسيمة" أو:

Fragmentos de una conversacion continua sobre AL Hocemas

صدر بمليلية سنة 1994. وهو كتاب خطه الكاتب بأسلوبه الخاص لغاية تجميع واسترجاع ذكريات الماضي، في تمرين يمثل نوع من الكتابة المستحيلة.

يقول الكاتب: «إن هذا الكتاب يستحيل كتابته. كتابة عصية إلى حد وجع الرأس(...). إنها طريقة تقوم على تجميع ذاكرات هؤلاء الذين مروا من هنا(...) مثل دياسبورا نوستالجية في مجموع اسبانيا». فقد لاحق خوان في هذا الكتاب الهوامش الهاربة من ذاكرة جماعية، مرتكزا على تسجيلات حية لحوارات ودردشات تلقائية مع شخصيات اسبانية وريفية مسكونة بالحنين إلى ماض بعيد. وغايته من ذلك كانت هي ملأ فراغ صفحات من التاريخ من



خلال استدعاء مخزون ذاكرة أولئك الذين مروا من «هنا» وتركوا بصماتهم في المكان، فيما يشبه إعادة ترميم الذاكرة الجماعية و «كتابة» تاريخ مهدد بالنسيان. إنه كتاب يروي التاريخ مدققا في الوقائع الصغيرة والكبيرة ويسرد التجارب الشخصية لأولئك الذين يهمشهم التاريخ الرسمي والأكاديمي، ملقيا الضوء على الجوانب الحميمية من ذاكرة من جربوا فن العيش المشترك ذات زمن بعيد، وفي نفس الوقت يساعدنا على فهم كيف أن صعود فرانكو – مثلا- كان سيكون شيئا آخر لو لا وجود «بنية تحتية» ممثلة في المحميات العسكرية للحماية الاسبانية بمدينة كالحسيمة، حيث استطاع من هناك وضع الخطط بكل هدوء وتوظيف المنطقة كجسر للانطلاق. الأمر كان سيكون مختلفا- يقول خوان- لو أنهم فعلوا ذلك انطلاقا من اسبانيا.

في مقدمة الكتاب التي عنونها بالريفية(«تمورث اينو»- بلادي) يذكر الكاتب بأجواء الضيافة المتبادلة التي سادت ضفتي البحر الأبيض المتوسط حيث عاش العرب والإسبان عبر التاريخ في جو من التسامح، ليختمها بعبارة جميلة وعميقة الدلالة تلخص الروح المتوسطية المتسامحة: «بعد مرور سنين وفي أقاصي رحلاتي أستطيع أن أكتب أخيرا: تشجارث ن ثمورت انضني ثخرق ذ ثمارتينو- غ ريف.

(«شجرة الأرض الأخرى نبتت في أرضي-في الريف»).



جامع الفنا : تراث شفوي للبشرية

بقلم : خوان غويتسولو
ترجمة : سعيد بوخليط

مثلما بيّن ميخائيل باختين، في تحليله الرائع لعمل "رابلي". هناك لحظة يمتزج فيها الواقع بالمتخيل، بحيث تحل الأسماء محل الأشياء التي تحدد، ثم يصير للكلمات المبتكرة وجودها الخاص : فتنمو وتتطور وتتزاوج وتتوالد مثل كائنات من لحم وعظم. السوق والساحة الكبرى والفضاء العمومي، شكلت فضاء مثاليا لتفتقها : تتداخل الخطابات، وتنبعث الأساطير. كان المقدس مجالا للسخرية، دون توقفه أبدا على أن يبقى مقدسا، والحكايات المتهكمة الأكثر فظاظة، ظلت قابلة للتوافق جدا مع طقس الاحتفال. حكاية محكمة الصنع، تحبس أنفاس المستمع. يمتزج الضحك، بتعبيرات الاغتباط، والبهلواني كما البائع المتجول يستثمران الحكاية، بغية استمالة الناس من أجل تقديم الصدقة.

عالم يحتضن تجار المواد القديمة والسقائين والحرفيين والمتسولين والمشبوهين والأنذال، ونشالين بأيادي حريرية وعقول ضيقة الأفق، ومومسات متشدقات، وفتيان مشاغبين، ثم الماكرين والمخادعين وعرّافي الورق والمتوارعين وأطباء بعلم فطري.

عالم فاقع الألوان، منفتح وغير مكترث، يمنح قوته الحيوية إلى المجتمعات المسيحية والإسلامية، ولا يختلف كثيرا مثلما يمكننا اعتقاده عن حقبة القرون الوسطى للكاتب الإسباني "خوان ريز". إنه آخذ في الانمحاء، شيئا فشيئا أو بطريقة راديكالية من طرف البورجوازية الناشئة والدولة المؤطرة للمدن وأنماط الحياة. عالم، يبقى مجرد ذكرى فضفاضة، بالنسبة للبلدان المتطورة تقنيا، لكنها فارغة روحيا. استيعاب منظومة التقنية الآلية، وكذا السمعي- البصري، ساوى بين الأشخاص والعقول، وحصر الطفولة في بوتقة "ديزني" « Disneyise »، وأضعف قدراتها التخييلية. وحدها هذه المدينة، تمتلك امتياز حماية خلود تراث شفوي للإنسانية. ينعته الكثيرون، احتقارا بالعالم الثالث. أتكلم هنا عن مراكش، وساحة جامع الفنا التي على جنباتها، أسكن وأتسكع وأكتب، طيلة فترة زمانية متواصلة، تزيد عن عشرين سنة.

في جامع الفنا، تضاعف عدد المشعوذين والمهرجين والبهلوانيين والحكواتيين، وتطور أداؤهم مقارنة مع فترة قدومي إلى مراكش، أو حينما زارها «إلياس كانيتي» وخلفت لديه انطباعا مثمرا جدا، أو أيضا الحقبة التي كتب خلالها الإخوة «جيروم» و «جان» «تارو» Tharaud، وصفا عن رحلتهم المراكشية، أي تقريبا قبل ستين سنة.

حينما نلاحظ وضعيتها الحالية، ثم الصور التي التقطت لها بداية الحماية، سنكتشف حقا فروقات قليلة : بعض البنايات المتراصة جدا، وإن كانت متواضعة. ازدادت حركة المرور زخما، والنمو الجنوني للدراجات. مع ذلك، تبقى جامع الفنا هي الأجواء ذاتها، ونفس عربات الجياد وشلة المشبوهين، الذين يسرعون دائما إلى صفوف الحلقات التي تتجمع حول الرواة، بين ثنايا خيوط دخان تائه ولطيف، تصدره موائد الأكل. مئذنة الكتبية، تحمي باستمرار مملكة الأموات ووجود الأحياء المنهمك.

خلال عقود، ظهرت أكواخ خشبية ثم اختفت، باعة المشروبات، المتاجر، وعشاق الكتب القديمة : حريق سيلتهم كل هذه الأشياء، لكنها أثثت مرة أخرى السوق الجديد المفعم بالحركة (باعة الكتب تعرضوا لمنفى فظيع نحو حي باب دكالة). أيضا، أعداد الحافلات الكبيرة المتمركزة شمال رياض الزيتون جلبة، حركات ذهاب وإياب متواصلة، مسافرون، حمالون، بضائع متجولة، دلالون، سجائر، سندويتشات غادرت بدورها جامع الفنا وانتقلت إلى محطة طرقية تتلألأ كليا ضوءا، مع هيمنة النظام. كما أنه بسبب مشاهد البذخ التي تزامنت مع توقيع الغات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) سنة 1995، ستخضع ساعة جامع الفنا لعملية تزفيت و تنظيف وتنميق : الباعة الذين يقتنصون الفرص، يأتون عند ساعات معينة ويغادرون المكان، ما إن يرمقوا برفة جفن طيف رجل شرطة، قد نزحوا بدورهم اتجاه أمكنة ملائمة أكثر. هكذا ستفقد الساحة قليلا نشاطها المتدفق، لكنها احتفظت بأصالتها.

في غضون ذلك، حمل الموت خسائره المعتادة، إلى أشخاص مشهورين، هذا ما

حدث أولا «مع باقشيش» مهرج، ارتدى دائما قبعة يتدلى منا ذيل بقرة، حيث يجذب عرضه يوميا، والعالم الجزيريّ لحلقته، دائرة ملتحمة من المتسكعين، الكبار والصغار منهم.

بعده، أتى الدور على «ماماد»، فنان الدراجة الهوائية، الذي كان قادرا على القفز فوق المقود من المقعد دون توقف، مع استمراره في الاستدارة حول نفسه وقيامه بحركات دردورية، وسط حلقته المبهرة فرجويا.



سنة 1995، طرق الموت باب شخصية أخرى يسمى «الصاروخ» : داعية مبجل وراو وقح، يبدع حكايات لاذعة عن جحا الساذج والمحتال، إنه يتقن بيسر لغة جد غنية، موظفا استعارات تلميحية ومراوغة، تتأرجح كأسهم حول الهدف الجنسي الذي يظل مضمرا. بهيأته الضخمة رأس أصلع وتعاظم بطن منتفخة ترسخ في تقليد قديم للساحة، جسّده لوقت طويل «برغوت»، أما جذورها فتعود إلى أزمنة أكثر رعبا وقساوة، حينما كان الجلادون ينصبون المشانق لمعارضي حكم السلطان المهيب، حتى يصيروا عبرة، وهم يتمايلون عند المرعبة «أرجوحة الشجعان»، أمام أعين جمهور صامت وخائف.

علمت أخيرا، منذ فترة ليست بعيدة، بالرحيل المباغت لطبيب الحشرات والذي خصص له محمد اليماني، صفحات رائعة في مجلة : (Horizons maghrébins). المعتادون على الساحة، يعرفون جيدا شخصا ضئيل الحجم، صاحب شعر مبعثر وأشعث، مع كل إطلالة له وقد أصبح الأمر نادرا شيئا فشيئا، يجتاز الطبيب عموم الساحة، ثم يخر مثل محرك ربوي، تحت خيم مطاعم حقيرة بالقرب من مواقد مضيافة. تاريخ هذا الرجل، يجمع بين الحقيقة والأسطورة، يمكن مقارنته بمسار شخصية الصاروخ، لأنه اختار مثله سبيل الفاقة والتسكع، يقضي لياليه في المقابر ومفوضيات الشرطة وزيارات سريعة للسجن أو هولندا حسب تعبيره، ويتعاطى للسكر في الفضاء العمومي. حينما يضجر من المغرب كما يقول، يقرر الرحيل صوب «أمريكا» بمعنى حتى حدود تلك الأراضي الشاسعة المحيطة بفندق هوليداين Holidaynn .

تميز طبيب الحشرات بعبقريته الشفوية، وقدرته على الابتكار والتلاعب بكلمات وألفاظ تقود إلى بعضها البعض عبركل الجهات. كل ذلك ربطه ثانية دون أن يدرك، بمقامات الحريري تتجاهلها، عربيتنا الرسمية الفقيرة جدا ويدرجه ضمن إطار مشهد أدبي يرتكز في الآن ذاته، كما لاحظ بقوة «شيرلي غوتري» «Shirley Guthrie» على جسارات الحريري و«إيستتيقا المجازفة» ل «رايمون روسل» والسورياليين وكذا جماعة أوليبو Oulipo2. صورته الساخرة عن النشرة الإخبارية المتلفزة، ووصفته المتعلقة بأفضل أكلة طاجين في العالم، هما نموذجان عن الخيال والفكاهة. بهذا الخصوص، لم أقاوم متعة تدوين بعض الفقرات عن المزايا العلاجية للمنتوجات التي ينصح بها مستمعيه : لم يتحدث عن شراب خارق يتولد عنه الحب أو جرعة سحرية، كما يوصي بذلك المشعوذون الحرفيون، بل يتعلق الأمر بمسحوق كأس زجاجي أو ذاك العنبر المستخرج من ثقب مؤخرة العفريت... .

(والكاربون ؟

- إنه يصلح للعيون، لصنبور عقيق قزحية العين، ومصباحها. تضع الكاربون فوق العين المريضة، وتتركه يختمر حد انفجارها، ثم تتناول مسمار 700 وتغرزه بعمق داخل العين، وتحركه بقوة إلى غاية أن تقتلع عينيك، ولما تغدو بين يديك، بوسعك حينئذ أن ترى عن بعد 37 سنة ضوئية ! إن كانت لك براغيث داخل البطن، وفئران في الكبد وسلحفاة في الدماغ وصراصير في المفاصل وصندل وقطعة زنك وآلة سحق. لقد وجدت حذاء عند امرأة في الداوديات، إسألوني : أين عثرت عليه ؟

- أين عثرت عليه ؟

- لقد كان، بين أسوار جمجمة البروفسور.

وتبقى، الخسارة الأكثر فداحة، تلك المتعلقة بالإغلاق المفاجئ والأبدي لمقهى «ماطيش» : حتى ولو غمرتها مياه كثيرة أمطار عاصفية، زوابع فيضانات غير أن جامع الفنا، لم تتنازل عنها قط.

كيف تستطيع تحديد، من بخاصية متغيرة الشكل ومودة نافذة، يجعلانه متمردا عن كل خطاطة اختزالية ؟ موقع مقهى ماطيش الاستراتيجي، في الزاوية الأعظم ارتيادا، حولها إلى حصن بارز لقلب الساحة. كل من جلس فيها يمكنه معانقة مجمل الساحة بنظرة، ويقف بدهشة على أسرارها : خصومات، لقاءات، تحايا، مكائد، تلامس بالأيادي الخفية أو انتفاخ يلهث وراء تجويف مناسب، شتائم، إثارة، ترتيل متنقل للمتسولين، أفعال الرحمة، حشد يتدافع وأجساد ملتصقة لا إراديا. جامع الفنا، فضاء دائم الحركة ينسج حبكة فيلم يتجدد، بغير نهاية. وقائع أو نوادر خالدة، أساطير ذات عبر بالنسبة للأقل شبهة، إنه الغذاء اليومي لرواد الساحة.

على سطح المقهى، يلتقي موسيقيو كناوة، مدرسون، أساتذة الثانويات، تجار، مشعوذون، مهربون يوميون، صعاليك بقلوب كبيرة، باعة سجائر بالتقسيط، صحافيون، مصورون فوتوغرافيون، أجانب بوهيميون، زبائن بجيوب فارغة. بساطة العلاقات، تضعهم عند قدم المساواة.

في مقهى «ماطيش»، يقودك الحديث إلى كل شيء وتشتعل أيضا شرارة جراء أي شيء. النادل الذي يخدم هذه الممالك المشتتة، يمتلك ثقافة أدبية صلبة، ولا يمنح الزبائن إلا انتباها متقطعا لكنه لا

يقلق إلا القادمين الجدد وقد انغمس في قراءة ترجمة عربية لرامبو.

عشت في جامع الفنا، أجواء التوتر المرعب والمرارة المؤلمة، المصاحبة لحرب الخليج سنة 1991 ؛ مأساة لا تنسى دامت أربعين يوما. هكذا، خلت الساحة من السائحين، كما غادرها المقيمون الأجانب ولم يجازف بالبقاء غير حفنة شواذ. شيخ كناوي، يستمع للأخبار، أذنه ملتصقة بالترانزستور.



بشكل يائس، عم الصمت السطح البانورامي لمقهى «كلاسي» وكذا مقهى «فرنسا». عند الغسق، ترسم الشمس الحمراء إشارة على امتداد الساحة، كما لو أنها تخبر بالمذبحة الفظيعة. قضيت في جامع الفنا أيضا، أعذب احتفال بالسنة الميلادية، وأكثرها شعرية على امتداد كل حياتي. كنت جالسا هناك، صحبة بعض أصدقائي وأنا مدثر جيدا، في انتظار أن تدق لحظة الإعلان عن أول دقائق السنة الجديدة. فجأة، ومثل حلم ظهرت عربة خيل فارغة. السائق فوق مقعده، يجلس بطريقة غير سوية، اتجهت نظرته الحزينة، وتصلبت حول شابة شقراء، تأخذ مكانا لها عند إحدى الطاولات. السائق المنبهر، تخلى عن كل شيء، خفض من سرعة العربة إلى أن توقفت تماما.

وكما يحدث في مشهد سينمائي صامت، صور بطريقة بطيئة، توجه السائق البسيط بالتحية إلى الفتاة الجميلة، ودعاها كي تصعد بجانبه. وحينما بدا له بأن الفاتنة لم تستجب لدعوته، ترجل من موقعه واقترب منها بخطوات متعثرة لكنها مثابرة، مرددا : «سيدتي، سيدتي...» ثم صنع ثانية إشارته المتسيدة، وحثها رسميا كي تأخذ مكانها إلى جانبه في مركبته أو عربته الملكية الفخمة والفاخرة. الموقف الودّي للزبائن، أضفى حقيقة على حبه، أما ملابسه الرثة فقد غيرت هيئتها إلى كسوة لبهجة العيد، وكذا العربة الأنيقة لأبهته العابرة. نهض أحد الجالسين وتدخل كي يكسر هذا الحب البريء، محاولا مصاحبته بكياسة إلى غاية عربته، غير أن الشاب عجز كليا على انتشال نفسه خارج هذا السحر، فاستمر من وراء يلاحق الفتاة بنظراته ويبعث لها بقبلات، ولكي يهدئ من روع فشله، شرع يلاطف بحنان فائق الوصف ردف أنثى فرسه (تعالت التصفيقات والضحكات). ثم حاول ثانية الصعود إلى مقعده، وتأتى له ذلك بعد مجهود مضاعف، لكنه فجأة تأرجح وسقط خلفا وتدحرج مثل كرة إلى أسفل العربة (موجة جديدة من التصفيقات). تطوع بعض الحاضرين وأمسكوا بيده، كي يعينوه على استعادة توازنه. نهض وهو يرسم على شفتيه «قبلة وداع للآلهة السكندينافية، قبل أن يختفي بجياده سريعا عن الأنظار غير آبه، تاركا وراءه غبارا، على وقع تأثير الهالة الكئيبة لفردوسه الضائع. منذ الفترة المجيدة لأفلام شابلن لم أستمتع أبدا بمشهد هكذا.

بعد إغلاق المقهى، تشتت روادها مثل طائفة حرمت من وكرها. صار كناوة يلتقون ليلا، على رصيف مُزفت لكنه غير لائق، أو يتكدسون في فندق قديم، يوجد بحي درب ضباشي.

أما باقي العناصر، وأنا واحد منهم، فيعزّون أنفسهم قدر ما يمكنهم الأمر، حزنا على اختفاء هذا المركز العالمي للثقافات، ويستعيدون ذكريات وقائع وطرائف ماضيها الأسطوري والرائع، شعور يشبه حنين لاجئين يعيشون مؤقتا في المنفى.

مع ذلك، صامدة جامع الفنا، أمام الهجومات التي يضمرها الزمان، وكذا حداثة منحطة، وقصيرة النظر. تواصل الحلْقة نموها، وتتفتق مواهب أخرى وجمهور متعطش دائما للحكايات، يؤسس الحلقة بتحومه حول المنشدين والفنانين. جامع الفنا، تطوي حيوية مذهلة، وقدرات استيعابية، تهضم العناصر الأكثر تنوعا، وتبطل لحظيا التباينات الطبقية والتراتبيات. الحافلات المكتظة بالأجانب، والتي تزدحم هنا مثل حيتان، ستلتهمها بغثة الساحة، بنسيجها العنكبوتي الرفيع، وتتسمر أمام عصارات معدتها.

خلال السنة الماضية وإبان ليالي رمضان، جذبت جامع الفنا عشرات آلاف الأشخاص، نحو مطابخها المتنقلة وسط صياح باعة الأحذية والملابس وأطباق الحلوى، وكذا اللّعب، على أثار نور المصابيح الغازية، أظن بأني شاهدت حضور «رابلي» والكاتب القشتالي «خوان ريز» والشاعر الإنجليزي «شوسر»، وابن زيد، والحريري، والعديد من الدراويش.

بين زوايا هذا الفضاء الذي لا زال يدافع عن وضعه، لا نلتفت قط إلى هؤلاء المعتوهين الذين يقبّلون هواتفهم المحمولة. عظمة وتوهج الحقيقة، يمددان بشكل خارق نفوذ جامع الفنا. لكني أرتجف أحيانا، عندما أفكر في درجات اختراقها وأنا أتحسس صعود هذا السؤال إلى شفتاي، فتنصهر عنده كل مخاوفي : إلى متى ستقاوم ؟

هوامش

- Juan Goytisolo", in manière de voir numéro 117 , Juin juillet 2011 , PP. 75-82.

2 جماعة أدبية فرنسية، تميزت بعشقها للأبحاث الصورية، ويبقى جورج بيريك (1936-1982)، أكثر رموزها شهرة.

متابعات



جديد مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية - مدى - :

« نخب مغاربية : الخلفيات، المسارات والتأثير »

أسامة الزكاري

صدر كتاب « نخب مغاربية : الخلفيات، المسارات والتأثير » ضمن منشورات مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية (مدى)، عند مطلع السنة الجارية (2012)، وذلك في ما مجموعه 232 صفحة من الحجم المتوسط. والكتاب - في الأصل - تجميع لأعمال المنتدى المغاربي الثالث الذي احتضنته مدينة الدار البيضاء خلال شهر فبراير من سنة 2011، بمشاركة فعاليات فكرية وجامعية من الأقطار المغاربية الخمسة. ويمكن القول إن هذا العمل، الذي أشرف على تنسيق مواده الأستاذ المختار بنعبدلاوي، قد استطاع تأطير نقاش علمي أصيل حول تحولات خطاب النخب المغاربية المهيمنة، سواء على مستوى العمق التاريخي لهذه التحولات، أو على مستوى الامتدادات الظرفية لهذا الوضع في علاقته بمجمل تطور الأوضاع الراهنة في إطار ما أضحى يعرف إعلاميا ب « ربيع الديمقراطية » بالعالم العربي. وعلى هذا الأساس، استطاع الكتاب تقديم رؤى مجددة تجاه واقع عطاء النخب المغاربية، قديما وحديثا، وأشكال تراوحها داخل خريطة صنع القرار، إما بالقرب من سلطة الحكم المطلق أو بالابتعاد عنها. لذلك، لم يكن بالإمكان تناول واقع النخبة المغاربية، في تطور مواقفها ورؤاها الفكرية

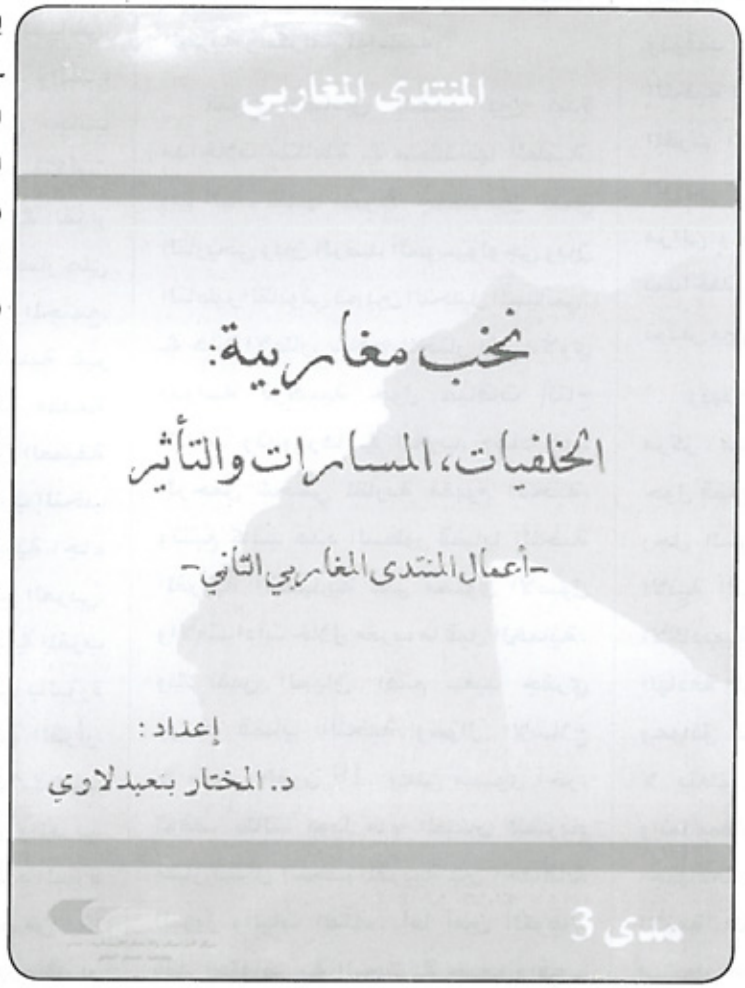

وفي امتدادات ذلك على مجمل المواقف الراهنة، إلا من زاوية الرؤى العلمية التشريحية التي لا تتلون مع المواقف الآنية ولا تتمايل مع النزوعات السياسوية التي تغذي الطموحات الذاتية والأهداف الهيمنية الضيقة لهذا النظام السياسي أوذاك، وبهذا القطر المغاربي أو ذاك. باختصار، فالعمل يشكل إنصاتا عميقا لنبض إبدالات خطابات النخب المغاربية في تفاعلها مع مجمل التطورات الظرفية، سواء منها السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، وسواء منها داخل دهاليز ترسيخ عناصر الشرعية التاريخية والدينية والسياسية المؤطرة لسلطة الحاكم، أو داخل خطابات التنافر الذي ظلت تسعى إلى التميز وإلى القطع مع إواليات الاستبداد عبر شعارات كونية ترنو نحو توطين قيم العدل والكرامة والحرية والسيادة الشعبية. وبين هذا الموقف وذاك، ظلت خطابات النخب المغاربية تفرز تلاوين نزوعية أو وظيفية، تراوحت في قيمتها وفي صدقيتها وفي حسن إنصاتها لنبض القوى الحية التي تنشد الحرية والتقدم والعدالة.

لكل ذلك، أضحت جهود تشريح بنية هذه الخطابات حجر الزاوية في كل محاولات فهم حالة الانتكاس التي تميز قطاعات واسعة من عطاء نخب المرحلة في مختلف مستويات المعيش

متابعات

اليومي لمجتمعات المنطقة المغاربية، على مستوى المسلكيات المادية الجزئية وعلى مستوى شروط تدبير اختلاف مكوناتها ثم على مستوى شروط إنتاج مجموع القيم الرمزية والثقافية التي يفرزها المجتمع في إطار تطوراته التاريخية الطويلة المدى. ولقد استطاعت مقدمة الكتاب رسم حدود السقف العام لهذا التوجه الرصين في مقاربة عطاء نخب المرحلة، عندما قالت : « لقد تزايد دور النخب بصورة ملموسة في العقود الأخيرة، وتعاظم تأثيرها، وإن بصورة متباينة تختلف من بلد إلى آخر بحسب درجة الانفتاح السياسي، والمستوى العام للتنمية البشرية، واتساع قاعدة الطبقة الوسطى، إلى جانب طبيعة الظرفية السياسية. كما تتفاوت قدرات هذه النخب بين المشاركة في القرار السياسي كحد أقصى، وبين الاقتصار على لعب أدوار الوساطة بين السلطة والمجتمع، في الأنظمة الاجتماعية والسياسية غير الديمقراطية ... ». وتضيف مقدمة الكتاب توضيح مكونات الأنساق العميقة الناظمة لبنية رصيد تراكم تجارب النخب المغاربية الراهنة، بصيغة تركيبية، جاء فيها : « إلى حدود تباشير الربيع العربي، يمكن الحديث عن دائرتين للنخب في المغرب العربي، البؤرة والأطراف. نعني بالبؤرة النخب الأكثر تأثيرا وقربا من القرار، ويمكن تحديدها في النخب القبلية في ليبيا وموريتانيا، والمدينية في تونس والمغرب، والعسكرية في الجزائر. داخل هذه البؤرة يمكن أن تترابط عوامل قد تزيد من هذا التأثير كالمزاوجة بين القبيلة والجيش أو الانتماء إلى فئة الأعيان التقليديين والعمل داخل حزب سياسي، ووشائج النسب والمصاهرة، وقد نجد شخصيات تتقاطع فيها هذه السمات جميعا ... لم تسع هذه الورقات إلى تقديم وصفات لانبثاق نخب حديثة أو لزيادة تأثيرها بل عمدت فقط إلى تقديم نوع من الحصيلة لأثر الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، ولحدود هذا الأثر المتحقق، وكذلك للنتائج الممكنة لإطلاق دينامية المجتمع على التنمية والاستقرار والديمقراطية على الاندماج المغاربي، وهو الأفق الذي يوفر الإمكانيات المطلوبة، ويحقق الاستقلالية الضرورية للقرار الوطني، ويضع القاعدة المناسبة لمعدلات التنمية الملائمة من أجل فضاء للعيش المشترك، يتسع للجميع، ويضمن الحرية والكرامة لمواطنيه».

تتوزع مضامين الكتاب بين عدة مداخلات متكاملة في منطلقاتها العلمية، وفي آليات نبشها المعرفي، جمعت بين العمق التاريخي وبين الرصد السوسيولوجي وبين التأطير القانوني ثم بين التحليل السياسي. في هذا الإطار، ساهم المختار بنعبدلاوي بدراسة تركيبية حول سياقات إنتاج النخب وتدويرها في المغرب، وعاد عبد الرحمن شحشي لمقاربة مفهوم النخبة، وتتبع كاتب هذه السطور قضايا النخبة المغربية التقليدية على مستوى الأصول والامتدادات خلال مغرب ما قبل الحماية. وفي نفس السياق، اهتم سعيد جفري برصد قضايا النخبة وسؤال الإصلاح في مغرب القرن 19. وعلى مستوى آخر، توقف طالب بويا ماء العينين لتشريح مسار تشكل النخب المغربية بين إخفاقات البروز وآليات البناء. أما أمين الكوهن، فقد استفاض في البحث في خبايا واقع « تجار السلطان » باعتبار سيرتهم تجسيدا لمسار اغتراب نخب يهودية مغربية تنتمي للقرن 19، وطرح عبد الكريم جدي في مداخلته تساؤلات فاحصة حول مقولات نهاية دور المثقف، وتتبع أحمد نظيف مستويات تراوح عطاء المثقف المغربي بين حدود الوعي السياسي وسقف الانتماء الحزبي. ومن جهته، ساهم محمد غيلاني بدراسة سوسيولوجية تشريحية لواقع النخب والتحولات الاجتماعية في المغرب، أما محمد ولد سيدي أحمد فال فساهم بدراسة مسار تشكل النخبة الموريتانية وطبيعة التأثير الذي تمارسه في السياسة العامة للبلاد، واهتم ديدي ولد السالك برصد تأثير استبعاد النخبة المثقفة من صناعة القرار على بناء المغرب العربي، وتوقف عبد اللطيف الحناشي عند واقع النخبة الوزارية في تونس ومسألة توحيد المغرب العربي من خلال نموذج تجربة الوزير الأول التونسي السابق محمد مزالي، واختتم محرز الدريسي مواد الكتاب بمداخلة تفكيكية لخطابات النخبة في تونس بين انغلاق المتاهة وقلق الإصلاح.

وبهذه المواد المتنوعة والمتكاملة، استطاع مركز « مدى » وضع أرضية صلبة للاشتغال حول قضايا الشأن المغاربي، ليس من منظور رجل السياسة المهووس بتدبير الخلافات الآنية اليومية، ولكن من منطلق الثوابت الأكاديمية المؤطرة لمبادرات المجتمع المدني الهادفة إلى تجاوز أعطاب الفاعل السياسي وعوائق تحقيق الحلم المغاربي المنشود. لا يتعلق الأمر برؤى طوباوية حالمة، وإنما بمقاربات نسقية تسعى إلى توظيف اجتهادات الدرس العلمي في تفكيك مكونات الأزمة المزمنة للبناء المغاربي، في أفق استيعاب آفاق الإخفاق في الماضي لتجاوز معيقات الراهن ولتحرير الطاقات والإرادات القائمة / والممكنة، ومن أجل الحفاظ على توهج حلم الوحدة المغاربية وتوفير شروط استنباته داخل تربة المرحلة الراهنة.



على هامش صدور كتاب "عبد الواحد منتصر : المهندس الإنسان"

تناغم التاريخ والشعر والعمارة

أسامة الزكاري

كل من تحدث في الهندسة المعمارية وأغفل العمران لا يعول عليه، ولو كان ابن خلدون ، (عبد الواحد منتصر).

عندما أطلعني الصديق الشاعر المهدي أخريف، قبل حوالي سنتين من الآن، على تفاصيل مشروعه الثقافي، الذي كان بصدد الاشتغال عليه مع المهندس عبد الواحد منتصر، اعتراني شعوري بالاستغراب وبالاندهاش، شعور من لا يستطيع أن يضع التقابلات الضرورية والتقاطعات المنهجية بين مجالين متباعدين عن بعضهما بشكل لا يمكن – أو هكذا كنت أعتقد – أن يلتقيا ولا أن يتوحدا في رؤى متكاملة ومتجانسة. وبطبيعة الحال، فقد كنت أنطلق في ذلك، من استحضار بدئي وجاهز لصورة الشعر في مخيالنا الجماعي، باعتباره فعلا تخييليا ينحو إلى الارتقاء بتجربة الذات والسمو بها في متاهات الخلق والإبداع، وبين فن العمارة باعتباره عطاء تقنيا خالصا يستجيب لضرورات إيجاد الحلول لمشاكل التمدين وتضخم الحواضر والانفجار الديمغرافي ... وكلها تحولات أصبحت تشكل ميزة فريدة لزماننا المعاصر.



وللحقيقة، فلابد من الاعتراف بأنني وجدت صعوبة كبرى في فهم طبيعة المشروع الثقافي والفكري الذي كان يشتغل عليه الصديقان المهدي أخريف وعبد الواحد منتصر، وظل الأمر – بالنسبة إلي – مجرد – ، نزوة ، عابرة لإرادتين متناغمتين في علاقاتهما الإنسانية الواسعة، وهي ، النزوة ، التي أضحت تبحث لنفسها عن سبل تطوير المشترك في عمقه الإنساني القائم بين طرفيها الرئيسيين، الشاعر والمهندس. وعندما اطلعت على النص المخطوط قبيل تقديمه للطبع، اكتشفت أن كل القراءة ، الاستباقية ، لمشروع المهدي أخريف وعبد الواحد منتصر، لم تكن إلا مجرد انطباعات عابرة، أعترف أنها تعكس ، كسلا فكريا ، يتحمل مسؤولية كبرى في ضعف تكويننا المعرفي الذي لم يكن يسمح بتجاوز التلقي السريع للمعارف وللإبداعات التي لم تكن ترتبط بعلاقات مباشرة مع مجالات تخصصنا المعرفي. لذلك، لم نكن قادرين على الانتقال إلى استيعاب عمق العلاقات النسقية التي تسمح بتطوير التجارب الذاتية المنشغلة بمساءلة واقعنا المعيش، تجارب هادئة لكنها عميقة، مغامرة لكنها

متابعات

جرينة، منزوية في الظل لكنها منتجة للأسئلة الحقيقية التي تعكس قلق ترسيخ قيم الحداثة والجمال في تفاصيل واقعنا اليومي.

ولعل من الاكتشافات الكبرى التي استطعت استكناه أسرارها، تلك المرتبطة بالعوالم الجمالية الرحبة « لفن العمارة »، بعمقها التاريخي الهوياتي الأصيل، وبتعبيراتها الجمالية التي تستفيد من كل التراكمات الحضارية للأمم – قديمها وحديثها-، وبأفاقها الوظيفية التي تعيد تصحيح تمثلاتنا عن واقع مدننا وعن انتظاراتنا من تفاصيل هذا الواقع.

إنه عمل بمستويات متكاملة، يتداخل فيها الحس المرهف للفنان المبدع، مع قراءات المؤرخ والأركيولوجي المدقق، ثم مع الرؤى التخييلية للأديب المبدع، ومع إكراهات رجل الاقتصاد ومع هواجس مسؤولي الإدارة الترابية، ومع « يوتوبيات » المهندس التقني، وأخيرا مع حق الإنسان في العيش داخل وسط مفعم بالحياة وبالجمال وبمتعة التساكن في مجال جغرافي دأبنا على نعته « بالمدينة »، وأعتقد أن كتاب « عبد الواحد منتصر : المهندس الإنسان »، الصادر في مطلع السنة الجارية، عن دار توبقال للنشر، في حلة أنيقة، توزعت موادها على ما مجموعه 175 صفحة من الحجم الكبير، يستجيب لهذا الأفق العام، في الإنصات لنبض المدينة وفي تفكيك بناها المعمارية وفي إعادة جمع شتات عطاء « العمران » بمفهومه الخلدوني الواسع. ولقد استطاع الشاعر المهدي أخريف أن يمسك بأطراف الخيط الرفيع الناظم بين اهتمامات عبد الواحد منتصر، كمهندس معماري مشهود له بالكفاءة وبالتميز وبالتجديد، وبين ذات المبدع التي تقرأ المنجز العمراني انطلاقا من خصوبة الملكة الابداعية التي تلتقط التفاصيل اليومية التي قد لا ينتبه لها المتلقي العادي في سياق ثقل « اليومي » وضغوطاته اللامتناهية. هي عين المبدع التي تستقرأ قيم الجمال وتستبطن الرؤى « الفلسفية »، لكي تحتفي بعطاء الذات المنتجة لهذه القيم ولهذه الرؤى. ويبدو أن الشاعر المهدي أخريف، قد استطاع أن يراكم قيمة مضافة لرصيد أعماله النثرية، بل وأن يتجاوز سقف ما كنا قد وصفناه في إحدى مقالاتنا السابقة، بولعه بفعل « كان » المرتبط بذات الكاتب، مثلما عكسته مضامين كتابيه « فقاعات حبرية » (2003) و « بديع الرماد » (2004)، أو مع وسطه المحلي الحميمي مثلما جسدته بشكل مثير وغير مسبوق مواد كتابه « حديث ومغزل » (2000).

وبخصوص السقف العام المؤطر للعمل الجديد، فقد حدده المهدي أخريف بشكل دقيق، عندما قال : « ... ها هو ذا الكتاب عن تجربة عبد الواحد المعمارية والعمرانية وإن لم يخل من تفاصيل وإشارات عن سيرته الخاصة. كتاب متجانس متناضد، خليط من نصوص ومحكيات وحوارات، مراجعات وتأملات في قضايا شتى وليس فقط في مجال الهندسة المعمارية.

ساعات طوال أمضيناها لأجل الوصول إلى هذا الإنجاز. جلسات متواصلة متقطعة في « دار بوعزة » في بيت ندى، في الرباط، في طنجة ... لقد أردناه كتابا ناقصا مفتوحا وكذلك جاء، قابلا للإغناء والإضافة للمحو والكتابة والإبدال. في مستقبل الأيام ربما تنضاف إليه نصوص أخرى شبه غائبة في الإنجاز ... جولات من حوار أوسع حول تلاقي الكتابات وتقاطعها، مثلا عن « الكتابة ومعاودة الكتابة » في المعمار والكتابة وعن قضايا أخرى منبثقة من هذه التجربة الإبداعية المشتركة التي غايتها المضي بعيدا في مجهول كتابتينا ... » (ص. 13).

إنها كتابة تأسيسية، مفتوحة على الآفاق الرحبة لنزوع ذات المبدع الشاعر نحو استكناه عتبات رهافة عمل المهندس الفنان، ليلتحم الكل في إطار كتابة تحتفي بالإبداع وتقرأ « المدينة » من موقع الشغف بفك طلاسيمها وتوظيف ثرائها التاريخي وممكنات تطويع واقعها الراهن، انسجاما مع من منطق التأصيل لقيم الجمال في عطاء العمارة المغربية المعاصرة.

وللاقتراب أكثر من سقف مضامين الكتاب، يمكن أن نستدل ببعض المقتطفات من متن العمل، وهي المقتطفات التي تختزل ريادة المهندس الفنان عبد الواحد منتصر في مجال هوسه بمدينته « القائمة » أو المنتظرة ». ومن جهة أخرى، يمكن القول إن هذه المقتطفات تحدد مواصفات اللغة التي اعتمدها المهدي أخريف في مستوياتها الراقية التي تجاوزت الكتابة السير الذاتية الخطية التقليدية الضيقة، لترتقي إلى مستويات أكثر عمقا تسائل

الذات من منطلقاتها الريادية في مجالات الإبداع والتجديد.

ففي معرض حديثه عن انزياحات صباد نحو عوالم المعمار و« البناء ». يقول عبد الواحد منتصر : « لم أختر الهندسة. الهندسة المعمارية هي التي اختارتني. أنا نشأت في وسط عائلي أغلب أفراده كانت لهم علاقة قوية بالبناء. فجدي لأبي كان « بناء » معروفا، أي « معلم بناي » بلهجتنا العامية. وكذلك بعض أعمامي. والدي بدوره عمل في البناء ... لا أعرف أحدا في عائلتي اشتغل في قطاع آخر غير القطاع الخاص وقطاع البناء بصورة أخص. وفي بداية عهدي بالمدرسة الابتدائية. كان والدي يقتطع من دفاتري ورقة ويطلب أن أرسم له تصميما معينا لأحد الأبنية التي يشرف على بنائها ... بعد سنوات قلائل تبدلت مساهماتي : أصبح الوالد يخبرني في الوقت المناسب بموعد مجيء المهندس إلى الأوراش ... ولما التحقت بالمرحلة الثانوية من دراستي أصبحت أرافق والدي باستمرار في أيام العطل إلى أوراش البناء فارتقت تدخلاتي في الأعمال المختلفة، حتى إنني تمكنت تمكنا تاما من جميع عمليات البناء بمراحلها المختلفة وبمختلف المواد المستعملة فيها ... عندما حصلت على الباكالوريا كنت أعرف تماما الطريق الذي علي أن أسلكه في دراستي، ولم يكن هناك من طريق آخر سوى دراسة الهندسة المعمارية ...» (ص ص. 39-40).

وعندما انتقل عبد الواحد منتصر للحديث عن مدينته الدار البيضاء، سعى إلى تشريح «تمدين» هذه المدينة المليونية، برؤى ثاقبة يتكامل فيها العشق النوسطالجي مع العين التقنية الفاحصة. في هذا الإطار يقول في الصفحة رقم 59 : «... معمار الدار البيضاء العتيقة هو خليط من المعمار المرتجل، ثم البرتغالي والفرنسي والإسباني. بدون أن ننسى أن الملك سيدي محمد بن عبد الله هو الذي جدد هذه المدينة ... بعدما كانت على وشك الاندثار. لقد حملت المدينة إذن طابع أو طوابع أولائك الذين أقاموا فيها قادمين من مدن حوض البحر الأبيض المتوسط. فمعمارها لا يشبه معمار المدن المغربية التقليدية إلا في بعض المنازل التي أقامت بها عائلات عريقة، لأن الدار البيضاء لم يعمرها السكان القادمون من الأندلس كما كان حال تطوان وفاس والرباط وغيرها ... ثم جاءت الإضافات المعمارية التي حملتها معها الهجرة القروية إلى المدينة، وكذلك الأبنية المقامة خارج المدينة العتيقة، وكانت أبنية فقيرة سرعان ما اندثرت بمرور الزمن مع بداية الحرب العالمية الأولى، ... إذن عندما نتحدث عن الدار البيضاء اليوم، فإنما نتحدث في واقع الأمر عن مدينة أخرى، هي هذه المدينة الأوربية الحديثة التي ولدت مع عصر الكهرباء والسيارة والهاتف إلخ ... لقد عاشت الدار البيضاء فترة ازدهار مميزة ثم حل التدهور بمجالها العمراني بسبب فقدانها لمركزها، ... وما نلاحظه اليوم هو أن هذا التدهور الشامل في مجال المعمار في المدينة بدأ مع تقسيم المدن المغربية إلى جماعات متعددة ... ».

وفي استقراء ذاتي لنزوات ذات عبد الواحد منتصر، استطاع هذا الفنان المبدع أن يرسم المعالم الارتكازية في منطلقات عمله وفي آليات اشتغاله، عندما قال في الصفحة رقم 95 : «... عندما أنجز مشروعا ما لا أنظر إلى الصورة التي ينبغي أن يكون عليها التصميم، أبدا، ذلك أمر لا يعنيني. أنا أدع الأمور تسير وتتطور عبر الإنجاز نفسه حتى تتخلق الصورة النهائية للمشروع. ثم إنني لا أعود أبدا إلى مشاريعي القديمة لأغير بعض الأجزاء، بل أترك للأشياء والأفكار أن تأتيني بشكل طبيعي وعفوي. ما أحرص عليه هو أن أكون ذاتي في كل ما أفعل، ذاتي المتوحدة المتعددة. وأطمح إلى أن تتجذر أعمالي في عصرها ومجالها وأن تبرهن على كونها تستجيب تماما للأسئلة والحاجات التي بنيت من أجلها ... ».

هذا هو عبد الواحد منتصر، وهذه ملامح تميزه وفرادته، وهي ملامح تعطي للذات حقها في تشكيل عوالمها الافتراضية الخاصة، بالكثير من عناصر الجرأة و«الإخلاص» الصوفي في الولع بخصوبة عطاء العمران. ولعل هذا ما أثار انتباه المتتبعين لتجربته المعطاء، حسب ما أكدت عليه مختلف الشهادات المرفقة بالكتاب، والتي ساهم بها كل من إدريس خروز، وخالد ميكو، وأحمد سعايدي، وليلى لحلو، وعزوز تنيفس. وإذا أضفنا إلى ذلك عمق اللغة الشاعرية التي أثث بها الشاعر المهدي أخريف متن الكتاب، أمكن القول إننا أمام مشروع يشكل أرضية للاشتغال وللتأمل وللتفكير، من أجل تطوير مقاربات « قراءة المدينة » بشكل يسمح بتحويلها إلى فضاء مفتوح أمام ملكة الخلق والإبداع، وإلى حضن لسكينة الروح بالنسبة لمغاربة اليوم والغد.

أنشطة مركز مدى

تقرير المائدة المستديرة : أية علاقة بين الديني والسياسي في ظل الهندسة الدستورية الجديدة ؟



نظم مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية- مدى بالتعاون مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الأول بسطات يوم الأربعاء 21 مارس 2012 مائدة المستديرة حول موضوع : أية علاقة بين الديني والسياسي في ظل الهندسة الدستورية الجديدة؟، بحضور أساتذة باحثين في القانون وعلم الاجتماع السياسي إضافة إلى جموع الطلبة. ويأتي تنظيم هذه المائدة المستديرة في إطار مستجدات أتى بها الدستور الجديد، والتي تستدعي مناقشة ودراسات عميقة ببعد سياسي واجتماعي. فالموضوع يدعو للنقاش لما يحمله من أسئلة معرفية، أهمها : أية علاقة أرادها المقررون بين الديني والسياسي، أهو نضج سياسي دعا إلى التصويت لصالح التيار الديني، أم هو حادث سياسي ناتج عن فشل سياسات أخرى؟ ما هي التأثيرات المتبادلة بين السياسي والديني؟ هل هناك اصطدامات بين الحزب الحاكم والحزب الحكومي والسياسي؟

افتتحت الندوة بكلمة الأستاذ زهير لخيار، نائب العميد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الأول – سطات، الذي أكد على أهمية تنظيم مثل هاته الندوات لما لها من تأثير على المجتمع، سواء داخل أو خارج الحرم الجامعي ، آملا أن يتمخض النقاش ويفرز توصيات تخرج لصانعي القرار، من أجل أن يكون الحضور قويا على المستوى الاجتماعي والسياسي.

وتوالت مداخلات كل من ذة حياة الدرعي عن مركز مدى شاكرة مسؤولي كلية العلوم القانونية على استضافتهم هذه المائدة المستديرة، ليفتح بذلك باب المداخلات، التي ابتدأها الأستاذ الغيلاني، حيث قدم مداخلة قارب فيها علاقة الحقل الديني بالحقل السياسي من منظور سوسيولوجي، منطلقا من مسؤولية الدستور في تحديد هذه العلاقة... ثم ذ. سلمان نعمان الذي انطلق من تعريف العلمانية وتطوره التاريخي وتجاربه، معتبرا أن الدول العربية يتداخل فيها السياسي بالديني.. أما ذ. ناجم السويلم، فأكد أن لقب أمير المؤمنين يختزل علاقة الديني بالسياسي في الدستور المغربي واستدل بالفصول التي تجسد ذلك... وتوقف د. ع الرحمان شحشي، عند التناقضات التي حملها الدستور الجديد في ظل العلاقة بين الديني والسياسي... وفي الختام، فتح النقاش، فكانت المداخلات إغناء أو توضيحا أو تساؤلات...

مجلة

رهانات



ملف العدد

تحولات الفعل السياسي العربي بين المجتمع والدولة

راسلونا على العنوان التالي
rihanatmada@gmail.com

15 درهم